دليل
المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وفق المنظور الجنساني

تموز/يوليو 2020
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

UN WOMEN IUCN THE GLOBAL MECHANISM United Nations Convention to Combat Desertification

حقوق التأليف والنشر © لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الآراء الواردة في هذه المطبوعة تخص صاحبها (أصحابها) ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو آراء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، أو الأمم المتحدة، أو أية منظمات أممية أخرى.

من إنتاج: الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة. المؤلف الرئيسي: تزيلي مور

التحرير: جين روس، بالتنسيق مع شعبة الدعم الحكومي الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر

التصميم: كو غلوبال

خرجت هذه المطبوعة إلى النور بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية من خلال الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

حقوق الصور
الصفحة 3 ©shutterstock/ فيناي تشونخاجورن
الصفحة 7 ©shutterstock/ رسلانا إيبورشينكو
الصفحة 15 ©shutterstock/ أمنات30
الصفحة 29 ©shutterstock/ صنشاين سيدز
الصفحة 33 ©shutterstock/ آرايكبينتانغ
الصفحة 37 ©shutterstock/ كواليتي ستوك فيديو

نُشرت المطبوعة الأصل باللغة الإنجليزية في 2019.

دليل

المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وفق المنظور الجنساني

UN WOMEN

IUCN

THE GLOBAL MECHANISM
United Nations Convention to Combat Desertification

شُكر وتقدير

هذا الدليل من إعداد تزيلي مور، المستشارة لدى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة/الخبيرة القانونية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والإنصاف في الموارد؛ وهو من إنتاج آلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. استفاد الدليل من الآراء والمدخلات المقدمة من خبراء الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وهم: أوريلي لوميو؛ المسؤول المشارك للبرامج، وساندرين جوفريت؛ مسؤول البرامج؛ وكذلك من خبراء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهم: جاكلين سايلز، كبير مديري البرامج الجنسانية؛ وإميت بوير، مسؤولة البرامج.

تولّت كوادر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الآتي ذكرها مراجعة المطبوعة والتعليق عليها: كريستين براوتيغام، المدير؛ وسيلفيا هوردوش، مستشار السياسات؛ وفيرونا كولانتس، اختصاصية العمل الحكومي الدولي. تولّى التحرير جين روس، بالتنسيق مع شعبة الدعم الحكومي الدولي التابعة للهيئة، ومع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وقدمت كو غلوبال خدمات التصميم.

إنّ الآراء الواردة في ورقة المناقشة تخص صاحبها ولا تعرب بالضرورة عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا آلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، ولا الأمم المتحدة، ولا أي من المنظمات الأممية.

المحتويات

مقدمة VI

القائمة المرجعية الموجزة: 1
إدماج المناظير الجنسانية في المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي

د. إذكاء المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وفق المنظور الجنساني 3

1. الإشراف على المشروع وحَوكمته 4
2. ولاية المشاريع والبرامج التحويلية 5

ب. تحديد المشروع وتطويره 7

1. تعزيز أهداف المساواة بين الجنسين في الخطط والاستراتيجيات الوطنية 8
2. إجراء التحليل الجنساني ووضع الخرائط الاجتماعية 10
3. وضع خرائط شاملة لأصحاب المصلحة، والتواصل معهم ومشاورتهم ، وإقامة الشراكات معهم 13

ج. مفهوم المشروع ومقترحه 15

1. أهداف المشروع 16
2. السياق القُطري 16
3. توصيف المشروع: النهج والأنشطة المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي التحويلي 19
4. إطار النتائج المُراعِ للمنظور الجنساني 25
5. تأثير المشروع 26
6. الميزانية/وضع ميزانية مُراعية للمنظور الجنساني 28

تنفيذ المشاريع 29

1. خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين 30
2. التزويد بالموظفين – الخبرات الجنسانية 30
3. تتبُّع مدى الامتثال والمخرجات 32

مراقبة المشروع وتقويمه والتعلم منه 33

1. الإشراف على المشروع وحَوكمته 34
2. التقويم والدروس المستفادة 34
3. إعداد تقارير المخرجات 35

الأولويات 36

المرافق 37

المرفق 1 موارد مفيدة 38

المرفق 2 متطلّبات المساواة بين الجنسين في مصادر التمويل الرئيسة المساهِمة في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي 40

المرفق 3 عينة المؤشرات المعنية المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وفق المنظور الجنساني 44

المرفق 4 نموذج اختصاصات أخصائي القضايا الجنسانية 46

شُكر وتقدير

بات تدهور الأراضي الذي تتسبب به عوامل المناخ أو الأنشطة البشرية يشكل خطراً على البقاء في كوكبنا. وقد ظهر مجال اهتمام جديد في تحييد أثر تدهور الأراضي، ويسعى إلى تحفيز وإنماء الجهود التحويلية لتفادي تدهور الأراضي وتقليله وعكس مساره من خلال وسائل مُنصفة جنسانياً واجتماعياً. وفي هذا الإطار، تعهد 122 بلداً في تموز/يوليو 2019 من أصل 169 بلدا متأثراً تأثراً مباشراً بالتَصحُّر أو تدهور الأراضي أو الجفاف بأن تتكاتف لتحييد أثر دهور الأراضي على الصعيديْن الوطني أو دون الوطني.[1] كما حدد أكثر من 82 بلداً مستهدفات لتحييد أثر تدهور الأراضي بُغْيَة إيقاف ذلك التدهور بحلول 2030، في ما شرَع 44 بلداً من أصل 70 بلداً تتعرض لموجات جفاف منتظمة في وضع خطط لإدارة الجفاف بما يضمن عدم تحوّل الجفاف إلى كوارث.[2] ويقترن كثيرٌ من تلك المستهدفات بفوائد أخرى على مستوى تحقيق الاستدامة الزراعية والأمن الغذائي، فضلاً عن ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين، والتوسع في تمكين المرأة تمكيناً منصفاً من الاستفادة من الأراضي وإدارتها هي والموارد الطبيعية، والارتقاء بمستويات الصحة والتغذية، والحد من الفقر، واستعادة النظم البيئية، وتخفيف تأثيرات التغير المناخي.

يقدم هذا الدليل إرشاداً تدريجياً إلى الأطراف المعنية بشأن إدماج القضايا الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين في تصميم مشاريع التحول المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي.[3] ويهتدي الدليل في ذلك بالجهود التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، في سبيل إرشاد الحكومات إلى إدماج المناظير الجنسانية في وضع مبادرات التحييد استناداً إلى متطلّبات خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المذكورة، والإطار المفاهيمي الخاص بهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر بشأن التحييد، والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف.[4] ومع الاعتماد الأخير للنهج الإطاري الخاص بتحييد أثر تدهور الأراضي، لم تُقدَّم سوى مشاريع قليلة تُدمج النهج المذكور صراحةً في مكوناتها عبر آلية تمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر وغيرها من مصادر التمويل ذات الصلة. وسعياً إلى تدعيم العدد الصغير ولكن المتنامي من مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي، يهتدي هذا الدليل بالجهود ذات الصلة المعنية بتدهور الأراضي وبالمنظور الجنساني.[5]

إن مشاريع وبرامج التحول المُراعية للمنظور الجنساني المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي تُساهم استراتيجياً في تحقيق ذلك التحييد وفي تلبية احتياجات معظم الفئات المعرضة للتأثر؛ مثل صغار المزارعين والتجمعات الريفية والشعوب الأصلية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة. ومن ثم، يهدف دليل المشاريع والبرامج التحويلية لتحييد أثر تدهور الأراضي المُراعية للمنظور الجنساني إلى تزويد مُطوّري المشاريع على المستوى الوطني بأمثلة على الإرشاد المحدد والعملي لتعميم المناظير الجنسانية في عموم دورة حياة مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي – وذلك للارتقاء بمستوى الفاعليَّة وتحقيق مُخرجات أفضل ومنافع مُشترَكة أقوى. ويحتوي الدليل على توجيه استراتيجي لدعم البلدان التي وضعت أهدافها الخاصة بتحييد أثر تدهور الأراضي بحيث تُعمِّم المسائل الجنسانية في إجراءات التحييد، وذلك حتى لا تُفضي المبادرات إلى إدامة أوجه عدم المساواة التاريخية أو تعميقها أو تهميش حقوق المرأة، بالافتئات على حقوقهن في الأراضي، أو بإغفال حقوقهن في أوساط المجتمعات المحلية أو الشعوب الأصلية.

القائمة المرجعية الموجزة

إدماج المناظير الجنسانية في مشاريع وبرامج التحول المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي

ما المطلوب عمله خلال مرحلة "تحديد المشروع وتطويره"؟

1. مراجعة التقارير والدراسات البحثية الوطنية، عند توافرها، بخصوص دور المرأة ودور الرجل وحقوقهما في استخدام الأراضي وإدارتها والسيطرة عليها؛ بما يتيح صياغة التدخلات المثلى بالمشروع.
2. تحقيق التماهي بين أهداف المشروع وأولويات المساواة بين الجنسين في الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالأراضي والغابات ومستجمعات المياه واستخدام الموارد الطبيعية، وإدارة كل ذلك وحَوكمته.
3. تنفيذ متطلّبات تحديد وتحليل الجانب الجنساني والاجتماعي بما يميز السياق ويبرز المشاكل ويرصد الأسباب الجذرية والبواعث المساهمة في تدهور الأراضي وفي الاختلاف بين دور المرأة ودور الرجل وحقوقهما وواجباتهما تجاه الأرض، والموارد المنتجة والطبيعية؛ وصولاً إلى كيفية التأثير المحتمل للتدخلات في المرأة والرجل تأثيراً مختلفاً.
4. تحديد أصحاب المصلحة والشركاء والتواصل معهم، مع مراعاة المنظور الجنساني على مستوى التمثيل والرؤى والخبرات الفنية.
5. تيسير المشاورات التشاركية والشاملة مع أصحاب المصلحة حرصاً على رصد أية معوقات أمام حضور المرأة والرجل ومشاركتهما وتحديد أولويات تصميم المشروع وتنفيذه.

ما المطلوب عمله خلال مرحلة "مفهوم المشروع والعرض المقترح"؟

1. صياغة أهداف المشروع بهدف وقف الخسارة المفرطة من الأرض المنتجة وتقليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال الجمع بين المزايا المشتركة لتحقيق مخرجات مناسبة، والسعي إلى التوافق مع أهداف التنمية المستدامة بشأن تدهور الأراضي (الهدف رقم 15)، والمساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5)، والقضاء على الفقر (الهدف رقم 1)، وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف رقم 2)، وتخفيف تأثيرات التغير المناخي (الهدف رقم 13).
2. تموضُع المشروع في سياقه القُطري وفق منظور جنساني بحيث يُبرز ما يلي:
   - الأولويات والفجوات في المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية على مستوى حقوق الإنسان الوطنية؛
   - أوجه الحماية، والقوانين الناظمة لشأن الأراضي، والموارد المنتجة والطبيعية، والبيئة، وقوانين الأسرة والميراث، والتنمية، وخطط مكافحة الفقر والمحافظة على البيئة؛
   - بيان الاختلافات الجنسانية في القيود المفروضة على سبل العيش وضمان الحيازة التي قد تؤثر في الصلاحيات التي تمتلكها النساء والرجال والحوافز المتاحة لهم للاستثمار في التدخلات المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي والمساهمة فيها؛
   - تحليل حقوق المرأة في مختلف نظم حوكمة الأراضي في مناطق تنفيذ المشروع، بما في ذلك حقوقها في الأرض والميراث المرتبطة بالأراضي المشاع والعائلية وأراضي الأجداد والشعوب الأصلية والعامة والخاصة، للتأكد من اشتمال تلك النظم على الضمانات وأوجه الحماية المطلوبة لحقوق المرأة في المجتمع. وينبغي أن تكون تلك الحقوق مساوية لحقوق الرجل في المجتمع، وأن تكفل مزايا متساوية من أرباح المشروع.
   - تحقيق التماهي بين أهداف المشروع والالتزامات التنموية وحقوق الإنسان بشقيها الوطني والعالمي.
3. اعتماد نهج ثنائي يتكون من تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين واستهداف المرأة (مسار مزدوج) لتحقيق منافع متعددة في مزايا مشروع وبرنامج التحول لتحييد أثر تدهور الأراضي؛ وكذلك في الأنشطة المتعلقة بالتخطيط لاستخدام الأراضي، وممارسات إدارة الأراضي للزراعة الذكية مناخياً، وإدارة الحِراجة الزراعية والمناظر الطبيعية، وسبل العيش البديلة، وتقليل أعباء العمل الواقعة على المرأة.
4. التحقق من اتباع نهج حَوكمة منصف جنسانياً ومسؤول وشامل حيال تنفيذ المشاريع والبرامج من خلال متطلّبات معينة – ومنها مثلاً ما يكون بالتصدي للتمييز والتحيز الجنساني الذي يستبعد المرأة من الاستفادة المتساوية من الأراضي والموارد الطبيعية وإدارتها والتحكم فيها، وبتيسير موافقة النساء والرجال موافقةً مستنيرة مُسبقة وصادرة عن حُسن اطّلاع على تنفيذ تلك المشاريع والبرامج في المجتمعات الأصلية والمحلية.
5. استجلاء المعارف المحلية – المستقاة من النساء والرجال – ليُسترشد بها في التقدُّم بمراحل المشروع وما يرتبط بذلك من تأثيرات ونجاحات وإخفاقات، فضلاً عن التوسع المحتمل.

6. وضع إطار عمل أو إطار منطقي للنتائج المُراعية للمنظور الجنساني يشمل ما يلي:
   - مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس (والفئة العمرية، والهوية ذات الصلة، وغيرها من عوامل الحالة الاجتماعية)
   - مؤشرات مراعية للمنظور الجنساني تقيس الاختلافات الجنسانية في ما يخص المشاركة وصنع القرار في المشاريع من لحظة استهلالها حتى إنجازها؛ وحقوق المرأة والرجل المختلفة في الأرض، واستفادة كل منهما من الأراضي ومن الموارد واستغلالها، وكيفية التخطيط للتخفيف من تلك الاختلافات ومحوها من خلال تدخلات المشروع.
   - مؤشرات ترصد نطاق التغيير وجودته (أي: تجارب الناس، وآراءهم واتجاهاتهم ومشاعرهم)، مع السعي إلى رصد المخرجات التدرجية على مستوى السياسات والعمليات والتدخلات والتغييرات الجنسانية في المجتمع وفي البيئة بمرور الوقت.
   - جمع بيانات مُراعية للمنظور الجنساني؛ على أن تجمع بين مؤشرات كمية ونوعية ومراقبة تشاركية تجمع الحكايات والروايات التي يسردها المتأثرون بالتغيير من النساء والرجال.
7. إعداد تقييم للأثر الاجتماعي والبيئي وتقييم لأثر المساواة بين الجنسين من أجل الوقوف على المخاطر، والحد من التأثيرات السلبية، وتحقيق التماهي بين المزايا المتوقعة والأولويات الوطنية والعالمية وقواعد حقوق الإنسان.
8. تخصيص ميزانية كافية للمشروع مع مراعاة المنظور الجنساني لتنفيذ التحليل الجنساني المتوقع وما يرتبط به من أنشطة، مع استمرار المراقبة والتقويم، وإمداده بالكوادر المطلوبة حرصاً على استفادة المتأثرين من الرجال والنساء من التدخل.

ما المطلوب عمله خلال مرحلة "تنفيذ المشروع"؟

1. إرساء خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في المشروع من أجل التعاطي مع القيود والفرص الماثلة أمام المرأة والرجل حسبما رُصد خلال مرحلة التحليل الجنساني، وبحيث تعمل بمثابة 'دليل للمشروع' يحرص على المساواة في مشاركة المرأة في أنشطة المشروع وإدارتها والتمتع بها وبمزاياها، وطلب المراجعات الدورية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في إطار المشروع.
2. التحقق من التوازن الجنساني في فريق المشروع، والاستعانة بأخصائيين محليين في مجال العمل الجنساني من ذوي الخبرات في التحليل الجنساني وتعميم مفهوم المساواة بين الجنسين، وذلك في سياق مشاريع الأراضي والزراعة والتغير المناخي، وتدريب كل أفراد الفريق على تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين لدى تنفيذ أنشطة المشروع وأهدافه.
3. تتبُّع جوانب الامتثال من خلال عقد اجتماعات دورية لمراجعات المشروع والتواصل مع المنفّذين وأصحاب المصلحة والنساء المتأثرات والفئات المتأثرة؛ وذلك لمراجعة مدى احتياج الأنشطة المصمَمة للتعديل أو التغيير أو التقوية.

ما المطلوب عمله بخصوص "مراقبة المشروع وتقويمه والتعلم منه وإعداد التقارير بشأنه"؟

1. إنشاء هيكلية أو جهة واضحة للإشراف على المشروع وحَوكمته، وضم أخصائيين فنيّين في المسائل الجنسانية إليها وممثلين من مؤسسات أو وزارات وطنية ذات اختصاصات متعلقة بالمساواة بين الجنسين.
2. وضع خطة للمراقبة والتقييم تُراعي المنظور الجنساني وتستفيد من إطار النتائج الجنسانية، ومن المؤشرات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛ وتضيف إلى التقارير الدورية المقدمة إلى فريق إدارة المشروع وإلى الجهة المكلفة بالحَوكمة. ويسعى هذا التقييم إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:
   - كيف – وإلى أي مدى – حققت مكونات المشروع بل والمشروع برمته النتائجَ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؟ هل وُجد انخفاضٌ أم تفاقمٌ في الاختلالات الجنسانية (المرصودة في التحليل الجنساني الأولي)؟
   - إلى أي مدى اتسق المشروع مع بواعث القلق والأولويات المحددة المتعلقة بتدهور الأراضي بالنسبة إلى كل من النساء والرجال؟
   - هل توزعت فرص المشروع ومزاياه ونتائجه توزيعاً متساوياً بين الرجال والنساء في مجموعات أصحاب المصلحة المستهدفة؟ أم هل لاقت النساء أي ضرر جراء التدخلات (مثال: ما يتعلق بتوزيع العمل وأعباء الرعاية أو الاستفادة من الأراضي والموارد وإدارتها)؟
   - هل تغيرت مفاهيم الرجال والنساء (وأعرافهم وأفكارهم النمطية وقيمهم) حيال تعزيز المساواة بين الجنسين، بما فيها ما يتعلق بقطاعات الأراضي والموارد الزراعية والطبيعية؟
3. رصد الدروس المستفادة والممارسات الواعدة وإعداد تقارير بها، وكذلك الجوانب التي لم تحرز التقدم المطلوب، من خلال إعداد تقارير سردية والاعتماد على المؤشرات الكمية.
4. وضع خرائط بمُخرجات المشروع لاستجلاء نتائج المشروع المتوقعة وغير المتوقعة ولتسترشد بها الالتزامات الوطنية والعالمية؛ بما في ذلك الدروس المستفادة والممارسات السليمة المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع التحييد القابلة للتوسعة أو التكرار، علماً بأنه ينبغي توثيق ذلك وإعداد تقارير به.

أ- إذكاء المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي

إن شيوع التدهور غير المسبوق والسريع في الأراضي يهدد إنتاج الغذاء وتوافر المياه والتنوع الأحيائي والأمن الغذائي في شتى أنحاء العالم. ويُساهم تدهور الأراضي في التغير المناخي، ويعمّق تأثيرات الفقر، ويدفع باتجاه النزوح والهجرة، [6] في ما تُفاقم تلك القوى بدورها من تدهور الأراضي. وتتعرض النساء لتأثيرات خاصة وشديدة عندما تتدهور الأرض وتندر المساحات المناسبة للاستخدام، وذلك بالنظر إلى دورهن المحوري في الزراعة وإنتاج الغذاء، وتعرضهن الأكبر من غيرهن للفقر، فضلاً عن ضعف أوجه الحماية والوضع الاجتماعي لهن في المعتاد. تشكل النساء معظم القوة الزراعية في كثير من المناطق الأشد تضرراً بالتَصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف. ويشير نحو 80 في المائة من النساء الموظفات في البلدان الأقل تطوراً إلى أن الزراعة هي مصدر المعيشة الأول لهن، [7] فيما تشكل النساء 43 في المائة من القوة الزراعية العاملة على مستوى العالم. [8] وفي حين يغلب عليهن العمل في مصاف الرائدات البيئيات، إلا أن الواقع يجنح بهن إلى الإقصاء من المشاركة والقيادة في المباحثات والإدارة المتعلقة بالأراضي، وعدم استفادتهن من مشاريع الإشراف الزراعي والخدمات الائتمانية المؤسسية، فضلاً عن مواجهتهن عوائقَ تعترض المشاركة في عمليات التنمية والتخطيط ووضع السياسات. كما أن المرأة – على العكس من الرجل – تحظى بمستوى أقل من الاستفادة من المعلومات والموارد والحقوق القانونية في الأرض والموارد الطبيعية والمنتجة. بل إن اختلال علاقات القوة والتمييز الجنساني في النظم القانونية والعرفية في مجتمعات كثيرة لتحرِم المرأة من حقوق غرس الأشجار ومكافحة تدهور التربة وتعزيز خصوبتها.

1. نهج جديد لتحييد أثر تدهور الأراضي

أدركت الحكومات المخاطر الناجمة عن الأراضي التي تُنتزع منها خصائص الإنتاجية وإقامة الأود وتوفير المأوى. وفي هذا السياق، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر – وهي إحدى اتفاقيات ثلاث في المجال البيئي أقرها مؤتمر الأرض في ريو 1992 – تشرف على جهود التنسيق العالمي لمكافحة التَصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف. وقد شهد العام 2017 إصدار خبراء من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر نهجاً جديداً للتعامل مع خطر تدهور الأراضي وتأثيراته المدمرة. ومن ثم، يدعو الإطار المفاهيمي لتحييد أثر تدهور الأراضي إلى مزيج من التدخلات الرامية إلى وقف الخسارة المفرطة في الأراضي المنتجة. [9] وفي ما يلي بيان النهج الجديد استناداً إلى التوجيه العلمي الصادر عن الآلية العالمية للاتفاقية (أي الأمانة العامة) بغرض مساعدة البلدان في إعداد المبادرات التي تعزز النهج الجديد: "بوصفه نهجاً مبتكراً لإدارة تدهور الأراضي، يهدف تحييد أثر تدهور الأراضي إلى منع التدهور في الأراضي أو تقليل معدله، مع عكس مسار تدهور الأراضي الذي وقع في السابق، بُغْيَة تحقيق الهدف المتمثل في انعدام صافي الخسارة من الأرض السليمة المنتجة على المستوى الوطني. ويضم تحييد أثر تدهور الأراضي على نُهج منها الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات بغرض تفادي خطر التدهور أو تقليله، وتحقيق التعافي وإعادة التأهيل من التدهور الحادث في السابق." [10]

تحييد أثر تدهور الأراضي: التزام بوقف الخسارة المفرطة في الأرض المنتجة بحلول عام 2030

مُخرَج التحييد: كمّ الأرض المتدهورة سنوياً في كل بلد وما يكافئه من استعادة قدر مماثل من الأرض المتدهورة

مستهدف التحييد: تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030

يقتضي العمل البرامجي الفعّال في تحييد أثر تدهور الأراضي إجراء تحليلات وافية للحقائق الاجتماعية في المناطق المتأثرة. لذا تدعو هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر الحكومات إلى اعتبار الفقر "السبب الجذري لتدهور الأرض، بل وعاقبة له في الوقت ذاته، وكذلك لعدم المساواة بين الجنسين بما له من دور هام في الفقر المترتب عن تدهور الأراضي." [11] كما انتهت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر إلى أن "تأثير تدهور الأراضي في معظم الدول النامية متفاوت بين الرجال والنساء، ومردّ ذلك التفاوت بالأساس إلى عدم المساواة في الاستفادة من الأرض والمياه والخدمات الائتمانية وخدمات الإرشاد الزراعي والتكنولوجيا،" [12] وهو ما يؤكد الحاجة إلى مجابهة الاختلالات الجنسانية المستمرة لأنها تزيد حالة الفقر المدقع في أوساط النساء. كما أن مسببات تدهور الأراضي – سواء كانت سوء إدارة استخدامات الأراضي، أم الإفراط في استخلاص الموارد الطبيعية، أو الأنماط المناخية المفاجئة – تفاقم بدورها من الحيازة غير الآمنة للأراضي، ونظم الزراعة غير المستدامة، والسياسات القصيرة النظر، والاختلالات الاجتماعية والجنسانية المترسخة. [13]

2. ولاية المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وفق المنظور الجنساني

ثمة إصدارات علمية، بالإضافة إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين 1995، وخطة العمل الرئيسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن الآلية الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر 2017، واتفاقيات قيمة ريو الأخرى، والتعزيز المستجد لكل ذلك في خطة عام 2030 بشأن التنمية المستدامة إنما هي إصدارات تفرض التعميم المنهجي للمنظور الجنساني في شتى المساعي المبذولة لدى القطاعين العام والخاص. واستناداً إلى توجيه الآلية المذكورة، يجب أن تشتمل المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي على نهج تشاركي مُراعٍ للمنظور الجنساني من أجل تحديد تخطيط استخدامات الأراضي، واعتماد قرارات منصفة بشأن إدارة الأراضي، وإقامة نظم تكيفية للتقييم والتعلم. وعلى النسق ذاته، تتطلّب الآليات المالية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي تنفيذَ خطوات متضافرة وملموسة على مستوى التحليل الجنساني بما يتجاوز الجهود المقتصرة على "عدم الإضرار"، وبما يعزز تمكين المرأة والمجتمعات المتأثرة تمكيناً مثمراً.

تُشدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر ("الاتفاقية") صراحةً على الاهتمام بجوانب المساواة بين الجنسين وعلى دور المرأة في التصدي لتدهور الأراضي.[14] وقد تعددت الإعلانات والمقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف، وكلها "يتعهد بمجابهة الاختلالات الجنسانية التي تقوض التقدم في تنفيذ الاتفاقية،" [15] بما في ذلك ما يتأتى بالتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني على المستويات كافة، وبالوعي بالمساهمات المحورية للمرأة في تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعّالا.[16] وفي السياق ذاته، يدعو كل من إعلان ناميبيا [17] ومبادرة أنقرة [18] لإجراءات محددة متعلقة بالقضايا الجنسانية، وكلها تؤشر على الالتزام المتصاعد تجاه تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في تنفيذ الاتفاقية.[19]

ومصحوبةً بالقرار المميز بشأن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنفيذ الاتفاقية بكفاءة وفاعليّة،" [20] تهدف خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين 2017 المنبثقة عن الاتفاقية إلى دعم إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين لدى تنفيذ استراتيجية الاتفاقية خلال الفترة من 2018 إلى 2030، ولتعزيز الجهود الوطنية بُغْيَة تحقيق أهداف التحييد.[21] لذلك تؤكد الخطة على أن الإدماج المذكور لا غنى عنه في "التصدي للاختلالات الجنسانية التي تقوض فاعليّة المرأة تقويضاً لا تناسبياً بوصفها من عناصر التغيير في سبيل تنفيذ الاتفاقية، وهي جديرة بأن تعزز تحقيق مستهدفات تحييد أثر تدهور الأراضي."

توضح خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين أربعة مجالات ذات أولوية لتضمينها في تنفيذ التحييد، وهي: (1) التحقق من مشاركة المرأة في القرارات المتخذة في أثناء تصميم المبادرات والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التَصحُّر؛ (2) إدماج تمكين المرأة الاقتصادي في أنشطة تنفيذ الاتفاقية المذكور بُغْيَة القضاء على الفقر المدقع؛ (3) تعضيد حقوق المرأة في الأرض واستفادتها من الموارد؛ (4) تعزيز استفادة المرأة من المعارف والتقنيات المتطورة المتصلة بالتنفيذ الفعّال للاتفاقية، بما في ذلك جهود التحييد.[22]

أولويات العمل وفق خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين

- التحقق من مشاركة المرأة في القرارات المتخذة في خلال مراحل التصميم والتخطيط والتنفيذ والتقييم للمبادرات في سبيل تنفيذ الاتفاقية.
- إدماج تمكين المرأة الاقتصادي في أنشطة تنفيذ الاتفاقية بُغْيَة القضاء على الفقر المدقع.
- تعضيد حقوق المرأة في الأرض واستفادتها من الموارد.
- تعزيز استفادة المرأة من المعارف والتقنيات المتطورة المتصلة بالتنفيذ بالفعّال للاتفاقية.

إن الإطار الاستراتيجي 2018-2030 المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر (Dec. 7/م أ13-) يوجب على كل أصحاب المصلحة المعنيين بالاتفاقية وعلى كل الشركاء اعتماد سياسات وتدابير مُراعية للمنظور الجنساني، والاجتهاد في سبيل المشاركة الكاملة والفعّالة للرجل والمرأة في التخطيط وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات، وتعزيز تمكين المرأة والفتاة والشباب في المجالات المتأثرة.[23] أما خطة العمل 2018-2021 فتطلب على وجه التحديد مراعاة القضايا الجنسانية في الخطط المعنية بمواجهة التَصحُّر/ تدهور الأراضي والجفاف.[24] وبتعريف هدف الاستراتيجية رقم 2 بشأن تحسين الأحوال المعيشية للسكان المتأثرين، فإن المُخرَج رقم 2-2 في إطار نتائج خطة العمل يدعو الأطراف المتأثرة إلى الاستفادة من "التوجيه المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر والاستفادة من المشاورة الفنية المتعلقة بإدماج القضايا الجنسانية في تنفيذ الاتفاقية وتصميم مشاريع التحول المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي." [25]

أما الإطار المفاهيمي العلمي الخاص بهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر لعام 2017، الذي يعد ركيزة لنهج تحييد أثر تدهور الأراضي الجديد، فيوجه الأطراف إلى: إدماج القضايا الجنسانية في جهود التخطيط والتنفيذ الخاصة بالتحييد، وإجراء تقييمات أولية للتحييد تتضمن مراعاة أوجه التفاوت الجنسانية وتأمين حيازة النساء للأراضي، والحرص على مساهمة النساء مساهمات حقيقية في الأنشطة التي ينخرط فيها أصحاب المصلحة بمراعاة أوجه الاختلال الجنساني في المقدرة وفي الاستفادة من المعلومات، فضلاً عن اشتراط إدراج مؤشرات جنسانية وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس من أجل مراقبة معدل التقدم مراقبةً دقيقة.[26] كما يحوي الإطار المفاهيمي العلمي المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي قسماً محدداً عن "الاعتبارات الجنسانية الخاصة بتصميم التقييمات الأولية"، مع بيان الممارسات الموصى بها المتراوحة بين جمع البيانات ذات المنظور الجنساني وإشراك خبراء المساواة الجنسانية من أجل تنقيح منهجية البحث وإدماج التحليل السياقي الدقيق للعوامل التي تنتقص من حقوق النساء في الأراضي.

التعريفات

المساواة بين الجنسين

يركز هذا المفهوم على الهدف المتمثل في تحقيق المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص والمزايا/ المخرجات لجميع النساء وللرجال، وتوفير الإمكانية لكل من النساء والرجال لتشكيل حياتهم حسب اختيارهم والمساهمة في المجتمع في كل المجالات. وينطوي هذا المصطلح على المعارف والخبرات والمساهمات والأولويات والقيود التي ينبغي للمرأة وللرجل مراعاتها، مع إدراك طبيعة التنوع بين مختلف فئات النساء والرجال. وتجمع "المساواة بين الجنسين" بين كونها حقاً من حقوق الإنسان ومحركاً للتنمية المستدامة. وتعد المساواة بين الجنسين مطلباً بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع الحيوي.

المصدر: التعريف مستند في جانب منه إلى الأمم المتحدة، مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، 2001، المفاهيم والتعريفات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

تمكين المرأة والفتاة

يتعلق تمكين المرأة والفتاة باكتسابها المقدرة والتحكم في حياتها. وينطوي ذلك على زيادة الوعي، وبناء الثقة بالنفس، والتوسع في الخيارات، وزيادة الاستفادة من الموارد والتحكم فيها، وفي توجيه الإجراءات الخاصة بتحويل الهياكل والمؤسسات التي تقوي أشكال التمييز الجنساني وعدم المساواة الجنسانية، وتطيل بقاءها. ويشير ذلك إلى أن تمكين المرأة يجب ألا يقتصر على الحصول على إمكانات متساوية (مثل التعليم والصحة) والاستفادة المتساوية من الموارد والفرص (مثل الأراضي والتوظيف)، بل يجب أن تحظى المرأة بالوسيلة لاستعمال تلك الحقوق والإمكانات والموارد والفرص من أجل اتخاذ اختيارات وقرارات استراتيجية (ومنها ما يتوفر من خلال فرص القيادة والمشاركة في المؤسسات السياسية).

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "المساواة بين الجنسين، الاتساق الأممي وأنت"؛ مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "مسرد المصطلحات: تمكين النساء والفتيات"

التحليل الجنساني

التحليل الجنساني هو الفحص الدقيق لكيفية تأثير الاختلافات على مستوى الأدوار والأنشطة والاحتياجات والفرص والحقوق/الاستحقاقات الجنسانية على الرجال والنساء والفتيات والفتيان في أوضاعٍ أو سياقات معيّنة. وينظر التحليل الجنساني في العلاقات بين الإناث والذكور ومدى استفادتهم من الموارد وسيطرتهم عليها، والقيود التي يواجهونها مقارنةً بأحدهم الآخر. وينبغي إدماج التحليل الجنساني في كل التقييمات القطاعية أو التحليلات القائمة على الوضع حرصاً على عدم مفاقمة المظالم والاختلالات الجنسانية جراء التدخلات، مع تعزيز قدر أكبر من المساواة والعدل في العلاقات الجنسانية حيثما أمكن.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "المساواة بين الجنسين، الاتساق الأممي وأنت".

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو عملية يُراد بها تقييم تبعات أي إجراء على المرأة والرجل؛ بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج في كل المجالات وعلى كل المستويات. أي أنه استراتيجية ترمي إلى جعْل المخاوف والتجارب لدى النساء والرجال بُعداً متكاملاً في تصميم السياسات والبرامج وفي تنفيذها ومراقبتها وتقييمها. وينبغي مراعاة هذا البُعد في كل المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بما يكفل الاستفادة المتساوية بين الرجال والنساء، مع عدم إطالة أمد اللامساواة. والغاية المنشودة من ذلك هو تحقيق المساواة بين الجنسين.

المصدر: المقررات المتفق عليها 1997/2 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مراعاة المنظور الجنساني

يُستخدم هذا المصطلح في توصيف القوانين والسياسات والبرامج والخدمات العامة التي تُسن و/ أو تصدر من أجل:
i) مراعاة الهياكل والعلاقات القائمة المنطوية على عدم المساواة بين الجنسين، والسعي الاستباقي إلى التغلب عليها وإزالتها؛ و(2) استجلاء مساهمات المرأة والأدوار الحرجة المنوطة بها، ولفت الانتباه إليها بوصف المرأة فاعلة وقائدة؛ وذلك حتى يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية.

المصدر: تعريف هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ بمساهمة من كارولين هنان. تبعاً للاقتباس في إصدار الهيئة المعنون: نحو تنفيذ مُراع للمنظور الجنساني لاتفاقية التنوع الأحيائي، (2018).

ب- تحديد المشروع وتطويره

يتطلّب العمل البرامجي الناجح في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي اتباعَ نهجٍ مراعٍ للمنظور الجنساني، مقترناً بتحليل وحلول وجهود تنفيذية لها السمة ذاتها من أجل تحديد مناطق التدهور الشديد في الأراضي بُغْيَة التصدي لها بأقوى المشاريع الموجهة. لقد ثبت أن مشاركة المرأة الفعّالة – مقترنة بتقدير جهودها وتوثيق معارفها ومساهماتها وأولوياتها الفريدة – تعزز التنفيذ الفعّال والاستدامة القوية للتدخلات الرامية إلى بناء الصمود.

تبدأ مشاريع وبرامج التحول - المراعية للمنظور الجنساني المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي – بتحديد التدخلات التي من شأنها "إفادة الرجل والمرأة على قدم المساواة، وإحداث تحول في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.." [27] ويجب أن يكون تحديد المشاريع وأساسها المعرفي قائمين على التحليل الجنساني ووضع الخرائط الاجتماعية والتحليل الأصيل في جهود بلوغ النساء والرجال في المجتمعات المتأثرة كي يتسنى تطوير مفهوم المشروع ومعاييره. وتتطلّب هذه المرحلة الأولية وضع ميزانية كافية تغطي تكاليف التوظيف والنفقات اللازمة لتنفيذ التحليلات وجهود الاتصال والمشاورات المطلوبة مع أصحاب الشأن. وتشمل التمويلات المتعددة الأطراف ما يلي: المنح الأولية للكيانات التنفيذية المعتمدة، إذ تستهدف دعم التحليل الجنساني الأولي وتنفيذه إلى جانب وضع الخرائط الاجتماعية (انظر المرفق 2: متطلّبات المساواة بين الجنسين في مصادر التمويل الأساسية التي تُساهم في تحقيق التحييد). وهناك إطار عمل يسمى "الإطار المُراعِ للمنظور الجنساني المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي"، وقد وُضع استناداً إلى دراسة المشاريع المتعلقة بالتحييد من شتى أنحاء العالم؛ ويوضح الإطارُ الفرصَ وأوجه الحماية التي تؤدي إلى متتالية من الفوائد الإنمائية والمناخية؛ وهي فوائد يمكن أن تتدفق من إدماج المنظور الجنساني في مشاريع التحييد.[28] انظر الشكل 1: الإطار المُراعِ للمنظور الجنساني المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي.

ينبغي أن تشتمل مرحلة تطوير المشروع وتصميمه على الخطوات الآتي بيانها:

1. تعزيز المساواة بين الجنسين في الخطط والاستراتيجيات الوطنية

ينبغي أن تهدف المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي إلى التماهي مع اعتبارات المساواة بين الجنسين ودعمها في عموم الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأراضي والغابات ومستجمعات المياه واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وحَوكمتها. كما يجب أن يكون مخططو المشروع على دراية بالأولويات الوطنية والمحلية المتعلقة بالتحييد مع إدماج المنظور الجنساني في التنمية الوطنية، وفي الخطط والاستراتيجيات الزراعية/الريفية، وفي جهود حفظ البيئة/ المناخ، والحد من الفقر، وفي الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى المساواة بين الجنسين.[29] وستيسر تلك الدراية تحديد أهداف المشروع ومقوماته، فضلاً عن تبصير القائمين عليه. ومتى افتقرت تلك الخطط والاستراتيجيات إلى التحليل الجنساني أو تعميم المنظور الجنساني، فإنها قد تخفق في مراعاة واقع المجتمعات والمرأة في المناطق المتأثرة.

الإدارة المستدامة للأراضي في كمنولث دومينيكا (2017)

يتوافق هذا المشروع الممول من المرفق العالمي للبيئة مع السياسة الوطنية الجنسانية في البلاد من حيث إبرازه الأضرار الناجمة عن ممارسة العنف ضد المرأة بوازع من عدم المساواة، علاوة على إبراز الحاجة إلى اتباع استراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني في المشاريع المرتبطة بالأراضي. والتعويل في المزايا العائدة على الجنسين إنما يقوم على فهم المزايا البيئية العائدة على المرأة (مشاطرة الفوائد)؛ والشروع في إدارة المعرفة وفق منظور جنساني من خلال الاستعانة ببيانات ولغة مصنفة حسب نوع الجنس في المطبوعات والصور تجنباً لترسيخ الأفكار النمطية؛ بالإضافة إلى الحالة النسبية للمرأة والرجل والشباب من حيث حق الوصول إلى (والاستفادة من) المعارف المستحدثة.[30]

ومن ثم، يمكن لعملية تحديد الأهداف التحييدية وما يعقبها من بيان مقومات المشروع والبرنامج وأهدافهما أن تصحح أوجه العجز والتفاوت من خلال جهود التخطيط والتصميم والتشاور القوية على الصعيديْن الجنساني والاجتماعي. وبالمثل، يجب مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الحاكم لموارد الأراضي والموارد الطبيعية (بما في ذلك قوانين البيئة والأسرة والفقر) بحثاً عن أية فجوات وفرص حرصاً على مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، ومن ذلك الجوانب المتعلقة بضمان حيازة الأراضي، والاستفادة من الموارد والسيطرة عليها.

ينبغي لمخططي جهود التحييد أن يقيّموا التقارير والدراسات البحثية الحكومية الوطنية، والمعلومات والبيانات الكمية والنوعية المتاحة من أجل الوقوف على الفجوات وبواعث القلق الجنسانية في قطاع الأراضي.[31] ومتى كانت البيانات الموزعة حسب نوع الجنس (أو حسب أية فئات اجتماعية أخرى ذات صلة) مفقودة ولكن مطلوبة، فيمكن للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي أن تُدرِج خطوات تكفل جمع تلك البيانات وتضمينها في السجلات الوطنية

وفي مراكز المعرفة القطاعية. ويمكن لتخطيط المشاريع أن يعوّل أيضاً على نقاط البيانات الإضافية المستدامة من التقارير الحكومية المقدمة إلى الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وبحقوق الأراضي والموارد؛ ومن ذلك التقارير المتعلقة بمعدلات الإنجاز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتقارير المستوفية لمتطلّبات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لمطالعة قائمة بالقوانين والسياسات ومصادر البيانات التي يمكن الرجوع إليها، انظر القسم "ج" (2) المعني بالتحليل السياقي القُطري للبيئة القانونية والسياساتية المُعينة لتدخلات التحييد.

الشكل 1

الإطار المُراعِ للمنظور الجنساني المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي

المصدر: أوشه تي أكبارا، ليندزي سي سترينغر ومريم أختار-تشوستر. "المنظور الجنساني وتحييد أثر تدهور الأراضي: تحليل لعدة بلدان لدعم ممارسات أكثر إنصافاً"، دورية تدهور الأراضي وتنميتها (12 نيسان/أبريل 2019). الشكل 1. متاح على https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/ldr.3326

قررت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر ما يلي: "ينبغي أن تشتمل التقييمات الأولية لتحييد أثر تدهور الأراضي على مراعاة عدم المساواة بين الجنسين وتأثيراتها في إدارة الأراضي، ومن ذلك ما يتعلق بترتيبات حيازة الأراضي. وفي سبيل تقييمات التحييد وتنفيذ مشاريعه، إذا لم تكن المرأة مدعوة بقوة للمشاركة على نحو دوري، فإن تأثير التدخلات المصممة لتجنب التدهور في الأراضي أو الحد منع أو عكس مساره سيكون أضعف بكثير من الإمكانات المتوفرة له، وما ذلك إلا للتأثير القوي للمرأة في معظم منظومات سب العيش القائمة على الأراضي.

وإذا استُبعِد المنظور الجنساني من تحليل بيانات التقييم الأولية (أي: حال اعتماد مؤشرات وفق معايير اختيار ضعيفة، أو انعدام التخطيط المسبق لفصل البيانات حسب نوع الجنس) فإن النتائج ستكون منقوصة أو مضللة. ...وينبغي إجراء التقييمات الأولية بأسلوب استراتيجي يكفل تصنيفها بعد جمعها حسب نوع الجنس، وحسب الفئات العرقية والاجتماعية الاقتصادية، وحسب العُمر، فبذلك يتسنى قياس معدلات التقدم والنتائج اهتداءً بها." (التأكيد مُضاف).

المصدر: هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، الإطار المفاهيمي العلمي للتحييد (2017)

2. إجراء التحليل الجنساني ووضع الخرائط الاجتماعية

إن إعداد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك صياغة نهجها وتحديد مكوناتها وأنشطتها، إنما يجب أن يستند تحليل أولي للجوانب الجنسانية والاجتماعية التي تشمل أيضاً التحليل المحلي لحقوق الأراضي، وتوزيع العمالة داخل المنازل والمزارع، وتقاسم الفوائد، والاستفادة من الموارد والمعارف والحوافز؛ والسيطرة عليها.[32] ولا يقتصر التحليل الجنساني الأجدى نفعاً في تطوير المشاريع على توصيف التفاوتات الجنسانية وكيفية اختلاف التأثير الواقع على الرجال والنساء، بل إنه يحلل أيضاً أسباب ذلك الاختلاف ومسببات دوامها، وما يلزم للتغلب عليها.[33] ومن ثم، ينبغي ألا تقتصر مقترحات المشاريع على توصيفٍ مفاده – مثلاً – أن الرجال يديرون ويسيطرون على معظم الأراضي في منطقة المشروع في ما تفتقر النساء إلى الاستفادة من الأراضي ومن الموارد الإنتاجية والطبيعية. وينبغي أن تحوي المقترحات تحليلاً يرصد الأسباب الجذرية وعلاجاتها، بما في ذلك أنشطة المشروع المتعلقة بأوجه عدم المساواة.

التحليل الجنساني والاجتماعي: سعياً إلى تحديد التدخل التحييدي الأمثل، ينبغي وضع خرائط لما يلي في المجالات المستهدفة وبخصوص المستفيدين وفي جهود مطوري المشروع:

- السياق والمشاكل والأسباب الجذرية والمحركات التي تُساهم في تدهور الأراضي، وذلك بالنظر في الأساليب التي يمكن بها للتدخلات المتوقعة من المشروع ولمخرجاته أن تؤثر في النساء والرجال تأثيراً مختلفاً؛
- علاقات القوة والاختلالات الجنسانية الكامنة، ومدى تقاطعها مع أهداف المشروع؛
- السياق الاقتصادي الاجتماعي والمؤسسي والسياسي للمشروع من حيث الفرص والمخاطر المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.[34]

كيف؟ تتطلّب الخطوة الأولى التخطيط لأصحاب المصلحة وللمشاكل القائمة، وتحليلاً للواقع وللتأثير المرتقب في الفئات المتأثرة والمعنية. ينبغي أن يبدأ التخطيط بتحديد الشركاء وأصحاب المصلحة المحتملين المتأثرين بتنفيذ المشروع/ البرنامج أو الذين يمكنهم تيسير تنفيذه.[35] كما ينبغي أن يرتب التخطيط أصحابَ المصلحة من حيث الأولوية تبعاً للمعرفة المباشرة بكيفية تأثر النساء بتدهور الأراضي والأساليب المحتملة للحيلولة دون إتاحة الأنشطة للنساء واستفادتهن من مُخرجاتها ضمن التدخلات المخطط لها لتجنب إلحاق الضرر بالأرض المنتجة أو للحد منه أو عكس مساره.

ينبغي لوضع المخططات أن يشمل الاتصال بالجهات الآتي ذكرها والتعاون معها:

- **الجهات الفاعلة الحكومية:** الوزارات والوكالات الحكومية (غالباً ما يشار إليها على أنها الآليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين) ذات الولاية التي يندرج تحتها حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وجهات الاتصال المعنية بالأنشطة الجنسانية لدى الوزارات المختصة؛ ومن بينها الجهات المعنية بتنظيم الأراضي والشأن الزراعي والتخطيط والتنمية والموارد الطبيعية ومكافحة الفقر والرفاه الاجتماعي والصحة؛
- **المجتمع المدني:** المنظمات غير الحكومية، والمجموعات والمؤسسات والشبكات التي تركز على المساواة بين الجنسين وعلى حقوق المرأة، بالإضافة إلى مجموعات المناصرة؛
- **الاتحادات المحلية:** تشمل تجمعات المرأة، ورابطات الفلاحين والمزارعين، فضلاً عن مجموعات المجتمع المحلي ومؤسساته؛
- **الأوساط الأكاديمية والجهات البحثية:** تشمل المؤسسات الأكاديمية والبحثية المحلية، والأفراد المعنيون بدراسة القضايا الجنسانية المتعلقة بالأراضي والبيئة والتغير المناخي والموارد الطبيعية.

أمثلة على التحليل الجنساني ضماناً لاستفادة المرأة من مزايا المشروع

كينيا: صندوق نيروبي للمياه (2015 حتى الآن) هو ثمرة شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويقدم مدفوعات عينية إلى المزارعين في حوض "نهر تانا الأعلى" شمالي نيروبي بغرض تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، مثل إنشاء أحواض مائية لتقليل الاعتماد على مياه النهر خلال فصل الجفاف، وبناء المصاطب والمسارات العشبية لتقليل تعرية التربة، وتعزيز جهود الحِراجة الزراعية. ولتعظيم نجاح المشروع، حدد التحليل الجنساني مجالات التدخلات المستهدفة. فمثلاً، يُسنَد إلى النساء في المنطقة المشمولة بالتحليل قطع أراض صغيرة لزراعة محاصيل للاستهلاك المنزلي بالأساس، كما يُكلَّفن بزراعة العشب اللازم لعلف الماشية، في ما يسيطر الرجال على الحقول المخصصة للمحاصيل النقدية، كما أن قرارات استخدام الأراضي حكر على الرجال في المعتاد. ومن ثم، فإن للنساء سيطرة محدودة على استخدام الأراضي وعوائدها من المحاصيل النقدية ويبدين ميلاً وقدرةً أقل حيال تنفيذ ممارسات مستدامة لإدارة الأراضي متى كانت مستهلكة لمساحة الزراعة أو متى اقتضت عمالة كثيفة؛ لا سيما وأنه قد يتعذر عليهن الوصول إلى المنافع من قبيل سحب الماء من الأحواض لري أراضيهن الصغيرة المزروعة بالخضروات. ولتعزيز مخرجات المشروع، أفضى التحليل الجنساني إلى توصية مفادها قيام الصندوق بتدريب المشغلين الميدانيين على التصدي للعلاقات الجنسانية المتعلقة بالممارسات المستدامة لإدارة الأراضي، ومد جسور بنّاءة للتشاور مع الرجال والنساء من خلال مشاركة الجميع في اجتماعات منفصلة تارة ومختلطة تارة أخرى للنظر في التفضيلات والقدرات بكل مراحل التخطيط بما يضمن اجتناب مفاقمة الاختلالات الجنسانية في الممارسات المحلية للإدارة المستدامة للأراضي.[36]

كيف؟ تتمثل الخطوة التالية في عملية التحليل الجنساني التي يُراد بها تحديد الاختلافات الجنسانية وفهمها وتوصيفها، والوقوف على ارتباط تلك الاختلافات بنوع معين من النشاط (السياسة، أو البرنامج، أو المشروع). يُساهم التحليل السياقي الجنساني في استجلاء القيود والفرص الماثلة أمام أنشطة المشروع، وهو ما يعني بلوغ نتائج أفضل ومستوى أقوى من الاستدامة في التدخل المرتقب.

يقرر التحليل ما يلي:

- مدى وثاقة الصلة بين الأبعاد الجنسانية ونجاح النشاط واستدامته
- التأثيرات المختلفة جنسانياً والمخاطر المرتبطة بالتحليل البيئي وتحليل أوجه الحماية الاجتماعية
- العوامل التي تقيّد أو تيسّر المشاركة المتكافئة للرجال والنساء في البرنامج/ المشروع، ومستوى الصلاحية المكفول لكل منهم في صنع القرار
- الاختلافات الجنسانية المحددة، بما في ذلك الحقوق المختلفة للرجل وللمرأة، وما يقترن بذلك من اختلاف على مستوى الأدوار والاحتياجات والأولويات والقدرات ومكامن الضعف المتصلة بالتدخل أو بالنشاط المرتقب بالنظر إلى المفاهيم الاجتماعية والأعراف الثقافية والتنميط الجنساني.
- الفجوات بين الجنسين في استخدام المزايا المتعلقة بالموارد الطبيعية وضمان حيازة الأراضي وحقوق الأراضي وإنتاج الغذاء والأمن الغذائي، والتحكم بها والاستفادة منها؛ فضلاً عن أعباء العمل/توزيع العمل على مستوى المنزل والحقل؛ وإتاحة سبل العيش البديلة، إلى جانب سبل الاستفادة من المزايا والخدمات، والمشاركة وصنع القرار.

يعتمد التحليل الجنساني على جمع بيانات كمية ونوعية مصنفة حسب نوع الجنس مع تحليلها، وينسحب الأمر ذاته على الإحصاءات والمعلومات الجنسانية. ويمكن للتحليل الجنساني أن يكون نشاطاً مستقلاً، بل ويمكن تضمينه بوصفه مكوناً رئيساً في التحليلات الأعم لأصحاب المصلحة أو في التقييمات الاجتماعية أو تقديرات المواقف.

ما الأسئلة التي ينبغي طرحها في التحليل الجنساني؟

- ما هي الأساليب المختلفة المتاحة للرجل وللمرأة لدى الاستفادة من الأراضي والغابات ومستجمعات المياه، ولدى استخدامها والتحكم فيها؟
- ما مدى حضور الأعراف الجنسانية، وتقديم الرعاية والواجبات المنزلية، في هذا الاختلاف؟
- من يحوز ماذا في منطقة المشروع – أي: الأرض، والموارد، والحيوانات، والأشجار، والدخل، والأصول – ومن يمتلك الحقوق القانونية في ذلك؟
- من له القرار النهائي وصلاحية اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؟
- من يستفيد من أنشطة المشروع وتدخلاته؟
- ما التحديات التي قد تواجه المرأة في الاستفادة من مكاسب المشروع وتحصيلها، وهل بوسعها ذلك بدون مضايقة أو تهديدات أو زيادة في أعباء الرعاية؟

أمثلة على أنشطة التحييد الرامية إلى سدّ الفجوات بين الجنسين

- تمكين المزارعات المعتمدات على زراعة الكفاف المَروية بالمطر، وذلك من خلال تقديم خدمات الإرشاد الزراعي الموجهة لتلبية احتياجاتهن المحددة.[37]
- زيادة قدرات الإنتاج الغذائي لدى المزارعات والمزارعين الفقراء، أو زيادة دعم سبل العيش لصيادي السمك من النساء والرجال (بتلبية
- الاحتياجات المختلفة، وتبديد المخاوف وتعظيم القدرات).[38]
- المساهمة في وضع أهداف التحييد من خلال عرض نهج التحييد المتبع في حوض "ساكاريا" العلوي بتركيا؛ وذلك من أجل التوسع على المستوى الوطني (مشروع مرفق البيئة العالمية، 2017). استحدث المشروع استراتيجيات جنسانية لتوفير سبل العيش، بالإضافة إلى ممارسات قادرة على مواجهة التغير المناخي، وذلك لتعزيز إنتاجية الأراضي.[39]
- دعم الإدارة المستدامة لمشروع الواحات في تونس (البنك الدولي، قيد التصميم) بهدف تحسين سبل العيش الخاصة بالنساء المحليات
- وزيادة مشاركتهن في تطوير أنشطة الإنتاج المحلية. يتحقق ذلك من خلال تعزيز السياحة البيئية لتقليل الفقر وزيادة تخليق الوظائف، لا سيما للنساء وللشباب، ومن خلال الارتقاء بالمعارف والخبرات المحلية وتقديرها في أوساط النساء والرجال.

موارد لإجراء التحليل الجنساني

- المعايير الذهبية للمتطلّبات والتوجيهات الخاصة بالأهداف العالمية للمساواة بين الجنسين (آذار/مارس 2018)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدليل الميداني للتحليل الاجتماعي والاقتصادي الجنساني (2001)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مذكرة إرشادية بشأن تقييمات التحييد المُراعية للمنظور الجنساني في الزراعة (2018)
- المنظمة الدولية لتنمية التعاونيات الزراعية وهيئة المساعدة التعاونية للمتطوعين وراء البحار (آكدي/فوكا)، الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات للمراجعة، والتحليل الجنساني، والتقييم (2016)
- مصرف التنمية الآسيوي، القائمة المرجعية الجنسانية
- الزراعة (2006) (دليل إرشادي للمستخدمين لعموم مراحل المشروع / دورة البرنامج لتحدي القضايا الجنسانية الأساسية
- في القطاع الزراعي ولتصميم الاستراتيجيات والمكونات والمؤشرات المناسبة المُراعية للمنظور الجنساني)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالة "كير"، الممارسات السليمة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الزراعة الذكية مناخياً (2019).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدليل الإرشادي لتعزيز المساواة بين الجنسين في القضايا الإقليمية (ورقة العمل المعنية بتوزيع الأرض والمياه، رقم 18 لعام 2018) (أمثلة مفيدة على التخطيط والتحليل المُراعي للمنظور الجنساني من أجل تعزيز إدارة الأراضي والإدارة الإقليمية).
- شبكة العمل الجنساني لوكالة "كير" الدولية، إطار العمل للممارسات السليمة: التحليل الجنساني (2012)
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مذكرة إرشادية: إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في برمجة التنمية (2014)

3. وضع خرائط شاملة لأصحاب المصلحة، والتواصل معهم ومشاورتهم، وإقامة الشراكات معهم

إن الإضافة إلى الاستراتيجيات والبيانات الحالية وتعزيز تفاصيلها يقتضي من مطوري المشاريع التخطيط للمشاورات التشاركية مع أصحاب المصلحة والشركاء المرتقبين من أجل المشاركة المفيدة والمساهمة البنّاءة بخبراتهم في تصميم المشاريع. ويجب أن تتطرق المشاورات وجهود التواصل إلى العوائق المحتملة أمام المشاركة، وأن تقرر الكيفية المثلى لاستدعاء مشاركات الفئات المختلفة من أصحاب الشأن.[40] أما طرق التواصل والمشاورة التي تأسست في مرحلة تحديد طبيعة المشروع فتصاحب المشروع طوال مراحل التنفيذ والمتابعة، وذلك من خلال تيسير قناة دائمة لتقديم مُدخلات التأثير في المشروع ومراجعات مساره حسب الاقتضاء.

3.1 تحديد أصحاب المصلحة والتواصل معهم

من الهام تحديد المتأثرين بالتدخلات المقترحة والتواصل معهم حرصاً على كفاءة مخرجات التحييد، وتقليل المخاطر، وتعظيم فرص النجاح في التصدي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد المتأثرين والمجتمعات المتأثرة. ويجب أن تكون المرأة بين أصحاب المصلحة الذين ينهضون بدور الخبراء، على أن تكون من المجتمعات المتأثرة؛ علاوة على منظمات المجتمع المدني المحلية والمجموعات النسائية (مثل: جماعات المُزارِعات، وتجمعات النساء وتعاونياتهن، والنساء المعتاشات من العمل بالأراضي أو الغابات أو صيد الأسماك).

كيف؟ يجب على المخططين وضع وتنفيذ خطة واضحة للتواصل من أجل تحديد الفئات الفرعية المتأثرة والتواصل معها في عموم المجتمع (أو التجمعات السكانية المتأثرة، مثل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة أو الصيادين)، ويدخل في معناها النساء والرجال من مختلف الأعمار والأوضاع الأسرية وأحوال الشعوب الأصلية والأقليات، ومن مختلف العرقيات وظروف الإعاقة ومستويات التعلم؛ ذلك بأن كل فئة من تلك الفئات لها ما يميزها عن غيرها على مستوى الحقوق والأدوار والتأثيرات المرتبطة بالمشروع.[41] وفي هذا السياق، ينبغي استهداف الآليات الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين والدوائر الأكاديمية وخبراء العمل الجنساني ومجموعات المجتمع المدني النسائي، مع تزويدها بالمعلومات المتعلقة بالمشروع المرتقب، وضم جهودها إلى عملية التخطيط.[42]

أسئلة يلزم طرحها لدى تحديد أصحاب المصلحة والشركاء:

- هل يدخل ضمن أهم أصحاب المصلحة المشمولين بجهود التشاور أفراد أو مجموعات ذات ولاية/تركيز رئيسي على القضايا الجنسانية (مثل: وزارة/وكالة شؤون المرأة، أو منظمات غير حكومية تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين أو حقوق المرأة وتمكينها)؟
- هل يوجد تمثيل متوازن جنسانياً بين أهم أصحاب المصلحة؟
- هل يوجد صاحب مصلحة واحد على الأقل يحوز المهارات والخبرات والقدرة لعرض المناظير الجنسانية والتحليل الجنساني ومناصرة ذلك؟

المرأة بوصفها صاحبة مصلحة وخبيرة في المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي

رصدت خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر عدداً من الاختلالات التي تقيّد استخدامات الأراضي وحقوق إدارتها في أوساط النساء (الفقرة 11)، وتؤكد الخطة أن إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين يعد مطلباً رئيساً "للتصدي للاختلالات الجنسانية التي تقوّض فاعليّة جهود المرأة بصورة غير تناسبية بوصفها أحد عوامل التغيير في تنفيذ الاتفاقية، [و] سيؤدي استدراك ذلك إلى تعزيز الأهداف المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي" (الفقرة 8)

3.2 تيسير المشاورات المفيدة التشاركية

تثمر المشاورات التشاركية مع أصحاب المصلحة عن استجلاء الحقوق والأدوار والأولويات ومجموعات المهارات لدى النساء والرجال، وما يرتبط بذلك من بواعث القلق وفرص المساهمة في المشروع (مثال: الاختلافات في مصادر العيش الأساسية وفي الدخل، وهي الاختلافات التي يناط بالمشروع معالجتها). كما تفيد تلك المشاورات في تقييم علاقات النساء والرجال بالموارد والقضايا ذات الصلة؛ والمؤثرات والتأثيرات المختلفة المرتقبة من المشروع على النساء والرجال (مثال: العوائق الجنسانية التي من شأنها التأثير في نجاح المشروع أو التأثير سلباً في النساء والفتيات بزيادة أعبائهن).[43] أما بالنسبة إلى الشعوب والمجتمعات الأصلية على وجه الخصوص فيجب أن يهدف تصميم المشروع إلى كسب موافقتهم الحرة المُسبقة المُستنيرة بشأن الأنشطة المقترحة.[44]

كيف؟ تتطلّب المشاورات عادةً عقد اجتماعات أو لقاءات أو ورش عمل مع عدد متساوٍ على النحو الأمثل من المستفيدين والمستفيدات أو أصحاب وصاحبات المصلحة بصورة منفصلة تارة وبصورة مختلفة تارة أخرى؛ وتحديد المُقدِّمين/الميسّرين من الرجال و/أو النساء؛ وعقد الاجتماعات في أوقات وأماكن مريحة للرجال وللنساء؛ وتدبير الإعاشة والتمويل لخدمات النقل وخدمات رعاية الأطفال؛ كما يجب على المنظمين التحقق من حسن اختيار وسائل الاتصال المناسبة لمستويات التعليم لدى النساء ومدى اتصالهن بالتكنولوجيا (مثل الإنترنت، الهاتف الجوّال)، علاوة على الاستعانة بوسائل خطّية و/أو غير خطّية (مثل الإذاعة، ولقاءات المجموعات، والمنشورات المصوّرة) بُغْيَة التواصل مع الفئات المهمشة والأكثر عرضة للتأثر. وأخيراً، ينبغي أن تراعي المشاورات وضع حدود دنيا لحصص المشاركة والمشاورة وصنع القرار والتصويت.

بروتوكولات المجتمع الأحيائي الثقافي

تقتضي مشاريع التحييد الفاعلة حشداً مجتمعياً كثيفاً، بالإضافة إلى تخطيط بنّاء واستباقي بالتعاون مع أصحاب المصلحة داخل المجتمع المحلي. وقد بات من قبيل النهج الشائع وضع بروتوكول مجتمعي أحيائي ثقافي حرصاً على تمكين المجتمعات من تأكيد حقوق الموارد والمسؤوليات الخاصة بها بكفاءة، والاستفادة لدى التعامل مع جهات فاعلة خارجية – مثل الحكومات والشركات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن كل بروتوكول مجتمعي يتحدد وفق معطيات السياق المحلي، إلا أنه أداة يقودها المجتمع ويتحمل مسؤوليتها في العموم، أما غايتها فهي المناصرة التشاركية لاحترام أساليب الحياة المستندة إلى الاستخدام المستدام المتعارف عليه للتنوع الأحيائي، ومساندة تلك الأساليب بالدعم حسب المعايير والإجراءات المقررة في القوانين والسياسات العرفية والوطنية والدولية. "يمكن توظيف تلك البروتوكولات بوصفها عوامل محفزة للاستجابات الاستباقية البنّاءة من أجل تبديد التهديدات واغتنام الفرص المترتبة عن تطوير الأراضي وتنمية الموارد والمحافظة عليها وإجراء البحوث المتعلقة بها، فضلاً عن الأطر الأخرى ذات الأبعاد القانونية والسياساتية.

المصدر: دورية ناتشرال جستيس، بروتوكولات المجتمع الأحيائي الثقافي.

المورد: دورية ناتشرال جستيس، بروتوكولات المجتمع الأحيائي الثقافي: توضيح الإشراف، وتأكيد الحقوق، وترسيخ المسؤوليات (2013).

مصادر مفيدة: برنامج البحوث المعني بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، ووكالة "كير" الدولية، والمركز الدولي للبحوث في الحِراجة الزراعية، والبحوث التشاركية في مجال التغير المناخي والزراعة التابعة لمجموعة العمل الجنساني والشمول (2014)؛ وتتيح هذه المصادر توجيهات مفصّلة حول المشاورات والبحوث التشاركية.

3.3 تعزيز شراكات المشروع

ينبغي النظر عند البحث عن شركاء في احتمالات استقبال المجموعات المحلية أو المنظمات المجتمعية – بما فيها المجموعات والروابط النسائية – لتنفيذ المكونات أو الأنشطة الخاصة بالمشروع بوصفهم شركاء تنفيذيين، مع اعتبار ذلك جزءاً من مبادرات المشروع الرامية إلى تطوير القدرات وتمكين النساء المحليات.[45] وينبغي أن تنهض مجموعات المرأة بدور رئيس في إعداد خط الأساس المتعلق بالتحليل الجنساني. انتهت مشاريع كثيرة إلى أن المجموعات المجتمعية (مثل تجمعات المرأة ومجموعات المساعدة الذاتية) تنهض بدور محوري في المساعدة في إعداد أنشطة الحشد الاجتماعي وتنسيق تمثيل النساء القرويات في جهود المناصرة البيئية، بما يؤدي إلى مخرجات أقوى على مستوى المشروع.[46]

أمثلة على شراكات لمشاريع شاملة

ينبغي أن تستهدف المشاريع إشراك مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة والوكالات والمؤسسات – بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، وجهات تقديم خدمات الإرشاد الزراعي، والوزارات المعنية بالعمل الجنساني.[47]

دومينيكا: حرص مشروع الإدارة المستدامة للأراضي في كمنولث دومينيكا على مشاركة المجلس الوطني للمرأة في تقديم الدعم الفني بغرض إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في إطار تلك الإدارة.[48]

ألبانيا: قرر القائمون على مشروع 'تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي من خلال الاستعادة المتكاملة للنظم البيئية في ألبانيا' تسمية "رابطة كولونيا النسائية" لقيادة جهود تحديد خطوط الأساس في التحليل الجنساني، وهو ما أدى إلى إقرار حصص معينة لمشاركة المرأة في أنشطة التدريب.[49]

غامبيا: استعانت "مؤسسة الإدارة المجتمعية المستدامة لغابات الأراضي الجافة في غامبيا" بخبرات وكالة تنمية المرأة والطفل من أجل تنسيق الأنشطة التشاركية الجنسانية في حفظ الغابات.[50]

ج- مفهوم المشروع ومقترحه

يستند مفهوم المشروع مقترحه في هذه المرحلة إلى جهود التواصل والتخطيط والتحليل القوية، وإلى التوسع فيها إثر تدشينها في مرحلة تطوير المشروع. يتّبع هذا القسم القائمة المرجعية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر من حيث المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، وذلك حرصاً على مراعاة المنظور الجنساني في مقترحات المشاريع واستنادها إلى توجيهات علمية وإلى مبادئ حقوق الإنسان، مع الامتثال للمعايير البيئية ومعايير الحماية الاجتماعية الخاصة بمصادر التمويل.[51]

1. أهداف المشروع

تهدف مشاريع وبرامج التحول المثالية المعنية بالتحييد إلى وقف الخسارة المفرطة من الأراضي المنتجة، وتقليل عدم المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز الفوائد المشتركة لتحقيق مخرجات مثالية. يمكن أن تتسم أهداف المشروع بما يلي:

(1) إقرار أهداف مكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين على نحو يتماشى مع خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر؛ أو (2) استهداف المرأة والعوائق الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية استهدافاً مباشراً صريحاً كونها تحرم المرأة من السيطرة على الأراضي والموارد الإنتاجية والطبيعية؛ ومن إدارتها؛ أو (3) تضييق الفجوات الجنسانية وإعداد المرأة إعداداً يجعلها فاعلاً للتغيير وقادرة على "تعزيز حقوقها وحمايتها، وعلى إدارة أعباء عملها، واستخدام المعرفة في التفاوض على إقرار قوانين وسياسات أكثر إنصافاً".[52] وعلى ذلك، فإن المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي تتجاوز مشاركة المرأة في التخطيط وصنع القرار إلى اتباع نُهج ملموسة في التعامل مع ديناميات القوة الجنسانية الثابتة، وتذليل العوائق المانعة من تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن ثم، فإن المذكرات المفاهيمية والمقترحات المختصة تنص صراحةً على قدرة الفوائد المشتركة لجهود التحييد على تحقيق المساواة بين الجنسين. كما أن إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين لازم لتحقيق الامتثال في المشاريع، كما أنه شرط مسبق في المشاريع المقدمة إلى معظم جهات التمويل.

2. السياق القُطري

ينبغي أن تجتهد تدخلات التحييد المقترحة في تعزيز الأولويات الوطنية، بدءاً من مستهدفات التحييد الوطنية وصولاً إلى استراتيجيات العمل المناخي؛ وذلك حسب المستهدف من المساهمات المقررة وطنياً (المساهمات المقررة المحددة وطنياً) وحسب خطط العمل الوطنية – وذلك للتوسع في جهود التنمية والحد من الفقر واستخدامات الأراضي والإصلاح الزراعي والريفي، وكذلك في خطط حفظ البيئة والموارد الطبيعية. يتيح السياق القُطري المراعي للمنظور الجنساني تحقيق التماهي بين التدخل من أجل أولويات جنسانية وأولويات الإنصاف الاجتماعي في الخطط الوطنية، وذلك حسب موضعها من بيئة القوانين والسياسات المحلية المواتية. وعادةً ما يقدم قسم السياق القُطري بالمشروع تحديداً للأسباب الجذرية الرئيسة والعوائق الأساسية (مثل: العوائق الاجتماعية والجنسانية والمالية والتنظيمية والتقنية والمالية والبيئية والمؤسسية، إلخ)، ويُردف ذلك باقتراح أنشطة لمواجهة ذلك ضمن أنشطة المشروع.

أمثلة على أهداف مشروع التحييد المُراعي للمنظور الجنساني

لقد جمعَ تعميم مراعاة التنوع الأحيائي في إدارة المنطقة الساحلية في موريشيوس (مرفق البيئة العالمية، 2014) [53] بين منظورٍ جنساني ونهج مبني على حقوق الإنسان من أجل الحد من التحيز الجنساني القائم على فرضية مفادها أن الرجال هم وحدهم كاسبو الرزق، وأرباب الأسر، والمتلقون الأساسيون للدخل الأسري. يميّز المشروع بين الرجال والنساء بوصفهم مستفيدين من أهداف المشروع ومخرجاته، مع الحرص على ما يلي: (أ) عدم إعاقة مشاركة النساء بفعل أعباء الرعاية غير المدفوعة؛ (ب) مراعاة ترتيبات الرعاية البديلة في إطار تطوير سبل عيش مستدامة وبديلة؛ (ج) عدم إفضاء مشاركة المرأة إلى مفاقمة أعباء عملها غير المدفوع؛ (د) وعدم استفادة المشروع من التحيز الجنساني في الدخل.[54]

2.1 إبراز الأولويات والفجوات الوطنية للمساواة بين الجنسين والإنصاف الاجتماعي

ينبغي لمخططي المشروع اجتناب تنفيذ المشروع وفق الاختلالات الاجتماعية والقانونية القائمة. ومن ثم، فإن توصيف البيئة القُطرية المواتية يتطلّب مراجعة للفرص ومواطن القصور الحالية على امتداد المنظومة القانونية الوطنية في سياق المساواة بين الجنسين في حقوق الأراضي والموارد والميراث والطلاق والحقوق العرفية. وتكتسي قوانين الأسرة (وكذلك القوانين الدينية أو المجتمعية حسب ارتباطها بتنظيم قضايا الأسرة والأحوال الشخصية) أهمية خاصة في نهج التحول المعني بالتحييد، إذ تجنح إلى تنظيم حقوق المرأة في الأراضي والأصول. ومتى انطوت تلك القوانين على تمييز على أساس الجنس فإنها قد تحرف مُخرجات المشروع المنتظرة عن مسارها. فمثلاً، قد تجد أن القوانين الوطنية أو المحلية الناظمة لشؤون الميراث/الاستخلاف ومنقولات الزوجية (وحقوق المرأة تحت مظلة القانون العرفي أو الكيانات غير النظامية وفي حالات الطلاق) تحد من استفادة المرأة المباشرة من تدخلات المشاريع وفوائدها. كما أن قوانين الجنسية والمواطنة تُعد ذات صلة في أحيان كثيرة للتأكد من اكتساب المرأة وتمتعها بحالة متساوية في المسائل المتعلقة بحقوق الأراضي والموارد الطبيعية.

2.2 رصد الاختلافات الجنسانية في سبل العيش وقيود ضمان الحيازة

ينبغي أن يُحدد التحليل السياقي القُطري الاختلافات الجنسانية في قيود سبل العيش المرتبطة بحيازة الأراضي وتأميم الحيازة التي قد تؤثر في مدى قدرة المرأة والرجل على الصمود وفي الإمكانات والحوافز والفرص المتعلقة بالاستثمار والمساهمة في التأقلم مع تدخلات التحييد الطويلة الأمد. وقد تفتقر المرأة في سياقات كثيرة إلى الدراية بالإجراءات المتبعة لاستصدار الوثائق أو الانتصاف من الحرمان من صكوك الأراضي أو حقوق استخدام الغابات، أو ربما افتقرت إلى المقومات اللازمة لمباشرة أي من ذلك؛ فيذرها هذا الحال عاجزة على الاستفادة من مدخلات العملية الزراعية ومن خدمات الدعم الذكية مناخياً، ما يجعلها مزارعة أو فاعلة زراعية محدودة الدور والتأثير. كما أن تأثيرات تدهور الأراضي قد تدفع إلى تزايد هجرة الرجال بحثاً عن العمل، مخلفين النساء وراءهم مكلفات بإدارة الأراضي بالإضافة إلى مسؤولياتهن المنزلية غير المتناسبة أصلا – مثل جمع الحطب، وجلب الماء، ورعاية الأطفال والمسنين.[55]

2.3 تحليل حقوق المرأة في مختلف نظم حَوكمة الأراضي في مناطق المشروع

لحقوق الأراضي والغابات أهمية قصوى في كفاءة مخرجات التحييد، لا سيما بالنسبة إلى المرأة. ولما كانت مناطق المشروع تشمل في الغالب نظماً لحَوكمة الأراضي، فيجب على مخططي المشروع مراعاة حقوق المرأة في مختلف نظم حَوكمة الأراضي في مناطق المشروع، بما في ذلك حقوق المرأة المرتبطة بالأراضي المشاع والعائلية وأراضي الأجداد والشعوب الأصلية والعامة والخاصة، وذلك حرصاً على اشتمال تلك النظم على الضمانات وأوجه الحماية المطلوبة لحقوق المرأة، وعلى نيل فوائد متكافئة من أرباح المشروع. فمثلاً، ينبغي أن تضمن تدخلات المشروع اشتمالَ نظم الإدارة المجتمعية على ضمانات وأوجه حماية لحقوق المرأة في المجتمع بما يكافئ المكفول للرجال في المجتمع نفسه، وذلك حرصاً على تقاسم عوائد المشروع بالتساوي. وبالمثل، ربما أفضت النظم القانونية التي تنظم "أرض العائلة" أو "أرض الأجداد" في بلدان كثيرة إلى تقويض التكافؤ في حقوق المرأة إزاء استخدام الأراضي وإدارتها، وهو ما قد يقوّض تنفيذ أنشطة التحييد.

يتولى التحليل المُراعِ للمنظور الجنساني استجلاء الفجوات القانونية، والنظم القانونية الموازية وغير النظامية التي ربما اقتضت تحقيق التناغم في الإطار التنظيمي والقانوني تحقيقاً للمساواة بين الجنسين وصوناً لحقوق المرأة

في الأرض والغابات والموارد الإنتاجية والطبيعية. ويشمل ذلك تحليل مدى استفادة المرأة من الأراضي والموارد (مثال: غالباً ما تحصل النساء على قطع أراضٍ صغيرة أو أقل جودة أو تُمنح حقها في الأرض أو الأشجار من خلال روابط زوجية واهية)، ومدى قدرة المرأة على الاستفادة الفعلية منها. وانطلاقاً من تلك الحقائق، ينبغي للمشاريع أن تهدف إلى تسليح المرأة بالمعرفة بالتغير المناخي وبجهود التحييد تعزيزاً لمشاركتها المفيدة واغتناماً للفرص المؤاتية لتحويل تلك المعرفة إلى واقع ملموس.

ما المطلوب إدراجه في التحليل السياقي القُطري بشأن الفجوات وأوجه الحماية القانونية؟

ينبغي أن تشمل مراجعة إطار القوانين والسياسات ما يلي:

- النصوص الدستورية المعنية بالمساواة بين الجنسين وحقوق الأراضي والمحافظة عليها وحماية الموارد الطبيعية والحد من الفقر والحقوق الريفية
- القوانين الناظمة لشؤون الزراعة واستخدام أراضي الزراعة / الريف؛ وإصلاحات الأراضي، سجلات الأراضي الممسوحة/ التقسيم، والغابات، والمراعي، والرعي، والأراضي العشبية، وقوانين الأراضي الرعوية، والبيئة، والمحافظة على البيئة، والمتنزّهات الوطنية / الأراضي المحمية، والموارد الطبيعية (بما في ذلك ما يتعلق – حيثما يتناسب – مع استغلال الموارد من قبيل التعدين والمحاجر)، وحماية المياه، والحِراجة، وقوانين حماية الحيوانات/ الحياة البرية، والطاقة المتجددة، وحقوق الرجال والنساء من السكان الأصليين
- قانون الأسرة الناظم لشؤون الأراضي / المنقولات / المزارع، والقرارات المشتركة بشأن الأراضي والميراث
- القانون المحلي / البلدي بشأن الحَوكمة وصنع القرار بخصوص الأراضي والموارد الطبيعية
- اللوائح والقوانين للتنسيق بين الوكالات
- خطط / استراتيجيات / سياسات التنموية والبيئية (مثل: تنمية الريف، والتغير المناخي، والمياه / مستجمعات المياه، والأراضي، والجفاف، والتنوع الأحيائي، والحِراجة)
- القوانين والسياسات بالمتعلقة بالمساواة بين الجنسين
- الاتفاقيات الدولية المصدق عليها (مثل: اتفاقيات ريو، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والاتفاقيات التوافقية (مثل: خطة عام 2030، ومنهاج عمل بيجين)

أين توجد المعلومات المناسبة عن تقييمات السياق الجنساني القُطرية؟

- يمكن زيارة المصادر المعرفية الآتي ذكرها لمطالعة معلومات وبيانات عن التحليل الدقيق المُراعِ للمنظور الجنساني في السياق القُطري لمشاريع التحييد – لا سيما لمعرفة العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية ذات الأهمية الخاصة نظراً لقدرتها على التأثير في صون حقوق المرأة في الأراضي:
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي، وتضم بيانات عن 84 بلداً.
- التقييمات الجنسانية القُطرية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وتوفّر عرضاً دقيقاً للجوانب الجنسانية الوطنية في مجال الزراعة وسبل العيش الريفية؛ علماً بأنها تضم بيانات عن 22 بلداً في ثلاث مناطق (حسب المتاح في آب/أغسطس 2019).
- مصارف التنمية الإقليمية، إذ تتيح هي الأخرى تقييمات جنسانية قُطرية، ومنها:
  - البيانات الجنسانية القُطرية الصادرة عن مصرف التنمية الأفريقي
  - التقييمات الجنسانية القُطرية الصادر عن مصرف التنمية الآسيوي
- بيانات "بريندكس" (PRINDEX): تضم استقصاءات وطنية أجريت في نحو 100 بلد عن المفاهيم المرتبطة بضمان الممتلكات وفق عينة ممثِلة من أصحاب الحقوق - وليس فقط أرباب الأُسَر - وتشمل بيانات عن حقوق الأراضي للنساء وللشباب؛ كما تتوفّر أدلّة من 33 بلداً حول تصوّرات النساء لمفهوم ضمان حيازة الأراضي.
- تتتبَّع مبادرة البنك الدولي للمرأة والأعمال والقانون القوانينَ التمييزية والبيانات الوطنية حول العالم (في 189 بلداً)، شاملةً ما يتصل بملكية الأراضي وحيازتها، وإدارة ممتلكات الزوجية، والمساهمات غير المالية، والتمكين الاقتصادي.
- أداة تقييم التشريعات المعنية بحيازة الأراضي المنصفة جنسانياً هي أداة مستندة إلى 30 مؤشراً قانونياً من أجل تقييم حيازة الأراضي بأسلوب منصف جنسانياً، وذلك دعماً لتنفيذ التوجيهات الطوعية المتعلقة بالحَوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والمصائد والحِراجة في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ والتقييمات المكتملة متاحة عن 23 بلداً من فئة الدخل المنخفض والمتوسط.
- معايير التقييم الجنساني الصادرة عن الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي هي معايير مَعنية بتقييم الاستجابة الجنسانية لأدوات استغلال الأراضي، ويمكن تكييفها لتناسب أنشطة وسياقات مختلفة من أجل تلبية احتياجات الرجل والمرأة بالقدر الكافي.
- الوثائق البحثية الوطنية والتجميعية المستمدة من الوكالات الحكومية، مثل الوزارات والهيئات المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان.
- التقارير الحكومية والتقارير المكملة/تقارير الظل المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى الهيئات الدولية المراقِبة للمعاهدات والاتفاقيات؛ ومنها مثلاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، علاوة على تقارير معدلات التقدم المرفوعة في إطار المراجعة الدورية الشاملة، أو أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية العالمية 2030، أو التقارير القُطرية الخاصة بإعلان ومنهاج عمل بيجين لتقديم معلومات بشأن حقوق المرأة في الأراضي والموارد، والسياق القُطري الأشمل للمساواة بين الجنسين وما يرتبط به من بيئة تمكينية.

2.4 تحقيق التماهي بين أهداف المشروع والتزامات التنمية وحقوق الإنسان على المستويين الوطني والعالمي

بالإضافة إلى تحقيق التماهي مع الأولويات الوطنية القُطرية، ينبغي أن يوضح "قسم السياق القُطري" كيفية تماهي المشروع مع التزامات البلد ومساهمته في الأولويات العالمية والإقليمية. ولتحقيق ذلك يمكن أن يُبرز المقترح أوجه الارتباط والإمكانات المتاحة لتعزيز جمع البيانات من خلال أطر العمل الإقليمية والعالمية الموجودة سلفاً. وقد انتهت إحدى مراجعات المشاريع الوطنية المتعلقة بتدهور الأراضي في أكثر من 34 بلداً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر إلى أن جهود التحييد ستستفيد من "المزج بين الخطط الجنسانية للمشروع والبرامج الجنسانية على الصعيديْن المحلي والعالمي."[56] فمثلاً، يمكن أن يقيم المشروع ارتباطاً مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر (الهدف 1)، وتحسين الأمن الغذائي (الهدف 2)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، مع تحقيق الارتباط مع اتفاقيات ريو؛ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحَوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ والمعايير والمقاييس العالمية للمساواة بين الجنسين – كتلك المقررة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإطار المُراعِ للمنظور الجنساني المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي

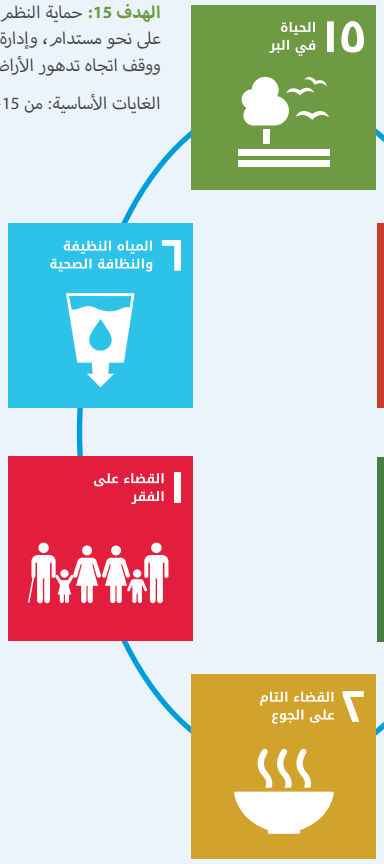

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التَصحُّر، ووقف اتجاه تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الغايات الأساسية: من 15-1 إلى 15-5 والمؤشرات ذات الصلة

الغاية 5-أ: القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية.

المؤشران الأساسيان 5-أ-1 و5-أ-2

الغاية 13-2: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

المؤشر الأساسي 13-2-1

الغاية 1-4: ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق بحلول عام 2030

في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيرها من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة،

والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030

المؤشر الأساسي 1-4-2

الغاية 3-2: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة وصيادي الأسماك، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.

الغاية 4-2: ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

المؤشرات الأساسية 2-3-1 إلى 2-3، و2-4-1

* طالع أيضاً الهدف 10 بشأن عدم المساواة، والهدف 13 بشأن تغير المناخ

3. توصيف المشروع: النهج والأنشطة المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي التحويلي

تعتمد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي الناجحة نهجاً مزدوجاً حيال إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين والتدخلات الموجَّهة لمصلحة المرأة (نهج ثنائي المسار). ويجدر بمطوري المشاريع عند وضع مكوناتها أن يستندوا إلى التحليل الجنساني الأوّلي من أجل استقصاء الديناميات الجنسانية وأسبابها واستمراريتها وفق منظور أكثر توسعاً وتساؤلاً. فمثلاً، نعلم أن الإدارة الفعّالة المستدامة للأراضي والغابات تتطلّب تحليلاً مراعياً للمنظور الجنساني، وذلك لأسبابٍ منها الوقوف على المناطق الشديدة التأثر من حيث التدهور، وتحديد التجمعات السكانية وديناميات القوة التي يمكن التعاطي معها بُغْيَة تحقيق القدر الأكبر من التأثير المنشود بالتدخل لتحييد أثر تدهور الأراضي. ويلي ذلك الاستفادة من التحليل الجنساني في استجلاء سمات المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي ضمن القائمة المرجعية ذات الصلة؛ وهي القائمة التي أعدتها الآلية العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وراجعتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر. ويدخل في عداد تلك السمات ما هو أساسي للتحييد، وتحقيق فوائد عديدة، وتعزيز الحَوكمة المسؤولة الشاملة،

والتوسع في الحلول الناجعة، والارتقاء بجوانب المسؤولية والقدرات الوطنية (ودون الوطنية)، وتعزيز مسارات التمويل المبتكر (لا سيما من القطاع الخاص).[57] توضح الأقسام التالية أساليب إدماج المناظير الجنسانية في اختيار السمات الخاصة بنهج المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

3.1 السمات الأساسية للتحييد

تعتمد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي نهجاً قائماً على المشهد الطبيعي، وهو نهج يشتمل على أنواع وقطاعات وولايات مختلفة من الأراضي[58] بما يقتضي تحليلاً دقيقاً لضمان حيازة الأراضي ولحقوق المرأة في الأراضي والموارد، ومشاركتها في صنع القرار، وسلطتها على اختلاف الأعمار والهويات والحالة الاجتماعية في شتى نظم الأراضي المستهدفة بالمشروع.

كيف؟ التحقق من اتباع إجراءات متكافئة جنسانياً على صعيد المشاركة وصنع القرار. ويجب على مطوري المشروع التعويل على مشاركة المرأة في التخطيط والتنفيذ حرصاً على اعتبارها شريكاً رئيساً في صنع القرار، وتمتعها بالمساواة وبالحقوق القانونية المقررة؛ وخصوصاً حيثما كان التحيز الجنساني راسخاً في الأعراف الاجتماعية والممارسات والسياسات المؤثرة في استخدامات الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، وفي سبل الاستفادة من الفوائد والتمويل.

كيف؟ إدماج الفجوات بين الجنسين ومعالجتها في ضمان حيازة الأراضي وفي حقوق الأراضي. وتُشكّل المراجعة المستنيرة جنسانياً للحقوق في الأراضي بالغة الأهمية كي يتسنى التخطيط لتحييد أثر تدهور الأراضي ولمشاريع متعددة التأثير والمنافع. إن التخطيط المنصف لاستخدام الأراضي وإدارتها المنصفة يشكلان شرطَين مسبقَين للعمل البرامجي الفعّال في تحييد أثر تدهور الأراضي، بما يقتضي التصدي لانعدام الأمان في حيازة الأراضي وفي حقوق الأراضي لأسباب جنسانية. يشهد الواقع بأن النساء لهن حقوق وعليهن واجبات مختلفة حسب نوع الأراضي (مثال: أرض زراعية، غابات، أراضي مساقط مياه أو ساحلية، أراضٍ جبلية، مناطق محمية)، وينسحب الواقع ذاته على حوكَمة الأراضي والنظم القانونية (مثال: الأراضي الخاصة، الأسرية، الجماعية/المشاع، العامة)، كما يُعزى الاختلاف إلى وضع المرأة الأسري والاجتماعي. ومن ثم، يقتضي نهج المشهد الطبيعي المعني بالتحييد تنفيذَ تحليل جنساني وافٍ ودقيق لحقوق المرأة ولضمان حيازة الأراضي حسب نوع الأرض وقطاعها والولاية القانونية الخاضعة لها (مثال: محكومة بالقانون التشريعي، أو العرفي، أو قانون السكان الأصليين؛ وكون الحقوق مشاعاً أو فردية في الأرض)، وذلك لرصد القيود الجنسانية التي تعوق تحقيق فوائد التحييد بكاملها، والتخلص منها.

وعلى ذلك، فالحيازة المضمونة شرط لازم لحشد جهود المجتمع و"اقتناعه" باعتماد وتقوية الممارسات الزراعية المستدامة والذكية مناخياً لإدارة الأراضي (مثل الزراعة الحافظة للموارد والإدارة المتكاملة للتربة) ولإدارة الحِراجة والمسطحات الخضراء (مثل التجدد الطبيعي المُدار بجهود المجتمع أو المُزارع، بكل ما يحويه من فوائد اجتماعية اقتصادية وبيئية موعودة).[59]

أمثلة على المشاريع المُراعية للمنظور الجنساني لمكافحة تدهور الأراضي المشاع

- مجالس الأراضي المشاع المتشكلة بعضوية رجال ونساء في ناميبيا ساعدت النساء على الاستحواذ على ملكية أراضٍ تقليدية بنجاح.[60]
- الإجراءات المنهجية المتبعة لتسجيل الأراضي في كمبوديا أتاحت توزيع ملكيات الأراضي وفق ملكية مشتركة بين الزوج والزوجة.[61]
- اتباع المنظور الجنساني وإضفاء الصبغة الرسمية على المجتمعات الأصلية في مناطق الأمازون البيروفية (مركز البحوث الحرجية الدولية، 2019) ساهم في زيادة الوعي برؤى النساء المتأثرات في إطار عملية توزيع الملكية. وفي حين حققت بيرو إنجازاً محل إشادة باعترافها بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والغابات بمنطقة الأمازون لأكثر من أربعة عقود، وعلى الرغم من أن القانون البيروفي الوطني يعزز المساواة بين الرجل والمرأة عموماً (مثال: النص على حقوق متساوية في الميراث)، إلا أن القوانين الوطنية لا تنص تحديداً على حماية حقوق المرأة في الأراضي ولا حيازتها ولا الحقوق المرتبطة بذلك في أوساط السكان الأصليين. كما أن المسؤولين الحكوميين المشرفين على توزيع ملكيات الأراضي في مناطق السكان الأصليين في بيرو لم يكونوا على دراية كافية في كل الأحوال بالاختلافات الجنسانية الهامّة على صعيد استخدام الغابات، وصلاحيات الإدارة وصنع القرار، واختلاف المفاهيم بشأن عدالة القواعد، وضمان حيازة الأراضي، ودوافع انعدام الأمن المتعلقة بعمليات توزيع الملكية وترسيمها. ولتمثيل الأثر الواقع على المرأة جراء انعدام الأمان في حيازة الأراضي الجماعية داخل مجتمعات السكان الأصليين، فقد اتجه المشروع إلى تعزيز معارف المرأة وقدراتها بما يكفل الارتقاء بمشاركتها في عمليات الترسيم، وزيادة التوعية بمنظور النساء المتأثرات تجاه عملية توزيع الملكية. وقدّم المشروع فُرص للتدريب والتأمل في المسائل الجنسانية لممثلي الهيئات الحكومية واتحادات الشعوب الأصلية والسكان الأصليين، ودعمَ منصات التبادل من أجل مباشرة الحوار بين مسؤولي الحكومة والسكان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والاتحادات المعنية بالمرأة.[62]

كيف؟ تعزيز المساواة بين الجنسين بصقل المهارات وبأساليب تقليل العمل. أضافت المشاريع الفعّالة تحسيناتٍ تقنية من خلال التدريب على صقل المهارات في مجالات تتراوح بين أساليب الزراعة الموفرة للمياه ومهارات القيادة والتفاوض؛ كما وفرت مجالاً لعقد حوار مجتمعي وإقامة منابر حوارية يؤمها كثيرٌ من أصحاب المصلحة بغرض الارتقاء بجدوى التفاعلات مع أصحاب الصلاحيات ومقدمي الخدمات؛ علاوة على تنويع خيارات سبل العيش المجتمعية – خصوصاً للمرأة – وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التدخلات السلوكية المُغيّرة للأعراف.[63] كما تهتم المشاريع المُراعية للمنظور الجنساني بالتعامل مع الزيادات المرتقبة في أعباء العمل والوقت في أوساط النساء، لا سيما بالنظر إلى مسؤوليات الرعاية اللاتناسبية القائمة والملقاة على كاهل المرأة، فضلاً عن ضعف الوسائل المالية عند المرأة في المعتاد بما يعطل استفادتها من واستثمارها في الممارسات التجريبية، والتقنيات الموفرة للعمالة، والاستعانة بعمالة إضافية أو بمُدخلات مُكلِفة، فضلاً عن وضع المرأة الأدنى وصلاحياتها الأقل في ما يتصل بالقرارات المتصلة بالأراضي.

أمثلة على التقنيات والتدريبات المُراعية للمنظور الجنساني في مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي

برنامج زيمبابوي لسبل العيش والأمن الغذائي (وزارة التنمية الدولية/منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)[64]

جاءت النتائج الناجحة في مجال المساواة بين الجنسين - (مثال: التوسع في مشاركة المرأة وتحكمها في الأصول)، وفي اعتماد أساليب الزراعة الحافظة للموارد، وزيادة حصاد المحاصيل، والمزارع الأكثر أخذاً بالاستدامة – معزوة إلى: الجهود المتضافرة إزاء اعتماد التقنيات الزراعية الأنسب لتفضيلات النساء المحليات وأولوياتهن؛ والتدريب المُراعِ للمنظور الجنساني المقدم إلى كوادر الإرشاد الزراعي النسائية؛ وتقديم دراجات هوائية للتيسير على المزارعين المشمولين بالمشروع في التحرك لمسافات أطول؛ فضلاً عن تقديم الدعم الحكومي الذي مكّن النساء من الاستحواذ على أصول وتحسين الإنتاجية. وفي مُضيّه إلى ما هو أبعد من مشاركة المرأة الفعّالة على مستوى المزارع، حشدَ المشروع الموارد لتمكين المُزارِعات على النطاق الصغير من الاستثمار في تنويع العمل الزراعي وفي تقنيات تعزيز الإنتاج وفي أنشطة اقتصادية خارج إطار المزرعة، وكذلك في استراتيجيات سبل العيش التي ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي.

بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، وإثيوبيا، وكينيا: برنامج تطوير الأراضي الجافة (المركز الدولي لبحوث الحِراجة الزراعية/وزارة الشؤون الخارجية في هولندا)[65]

اشتركت الرابطات القروية النسائية للادخار والإقراض في أنشطة التخطيط الخاصة بالبرنامج، وتعاونت في سبيل ذلك مع اللجان المعنية بمستجمعات المياه، والحكومات المحلية، والمجموعات المجتمعية، والمزارعين المحليين من أجل تنظيم دورات تدريبية، وتغيير السلوكيات، وتجديد الموارد الطبيعية المجتمعية من خلال وضع 33 خطة لإدارة المستجمعات المائية وتقديم الدعم لذلك. ساعدت الرابطات النسائية للمزارعين – لا سيما المزارعات وغيرهن من المزارعين الشباب غير الأعضاء – على الاستفادة من الخدمات الائتمانية التي يحتاجون إليها؛ ولولا الرابطات لما تمكنوا من الاستثمار في مُدخلات وممارسات زراعية محسّنة. وتمكن أعضاء الرابطات النسائية من التأثير في الخطى الأولى لمنصة المجتمع، وهو ما ساهم في تعزيز المهارات القيادية والمصالح (مثال: تشترط لوائح المنصة حداً أدنى من التمثيل النسائي قوامه 40 في المائة في مختلف أعضاء وفود المجموعات القروية المصنّفة موضوعياً).

لقد عمل البرنامج على تحسين الممارسات المستدامة في الأراضي المشاع، ويسّر اعتماد أساليب جديدة من حيث الزراعة بالمطر والحصاد والمحافظة على الموارد، فضلاً عن تأمين الإمداد المطلوب من البذور المتنوعة التي ذكرَ كثيرٌ من المزارعين أنها ضاعفت محاصيلهم الحقلية. أما المنصات المجتمعية فقد جمعت رسوم العضوية من أجل تقديم قروض حسنة للمزارعين الأشد تأثّراً حتى يتسنى لهم الحصول على المُدخلات اللازمة لاعتماد أساليب جديدة. ومن خلال التركيز على تحديد المزارعين المبتكرين والمزارعات المبتكرات، عزز المشروع من الممارسات المعتمدة محلياً القابلة للتكرار، وحقق نتائج أفضل نظير 19 في المائة فقط من التكاليف المعتادة في برامج النقد مقابل العمل.

أمثلة على استخدام الأراضي وأنشطة إدارة الأراضي المطبّقة على كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي للاستجابة لتحييد أثر تدهور الأراضي

كل مثال معزز باستهداف فئات متأثرة وفق منظور مُراع للمنظور الجنساني، بما يكفل مشاركة المرأة في التدخلات واستفادتها منها:

- تطبيق التدخلات الرامية إلى اجتناب تدهور الأراضي والوقاية منه على نظم الأراضي غير المتدهورة والنظم الطبيعية السليمة. تتمثل التدخلات أساساً في الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات، وفي الممارسات التي تحفظ خصوبة التربة (المغذيات، والمادة العضوية)، والحد من الإزعاج والتعرية، واجتناب التلوث. وتشمل الممارسات ذات الصلة ما يلي: مُدخلات كيميائية منضبطة؛ وتقليل/تصفير الحراثة وتدوير زراعة المحاصيل واستبقاء الرواسب والزراعة بالسماد الأخضر؛ والتعديلات العضوية؛ والفحم الحيوي المستدام؛ وطور الرعي؛ والحِراجة؛ والزراعة البينية؛ والزراعة الدائمة، وتعديل ممارسات قطع الأشجار اجتناباً للتدهور المستقبلي، وإنفاذ القانون، وزيادة الوعي، وبناء القدرات.
- إمكانية تنفيذ التدخلات التي تقلل من تدهور الأراضي وتحد منه في الأراضي المتدهورة جزئياً ذات الإنتاجية المخفضة. وتنطوي هذه التدخلات بالأساس على ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وللغابات، مع تركيز يفوق التركيز على اجتناب التدهور والحد منه. وتشمل التدخلات جملة أمور منها إضافة المادة العضوية، وطور الرعي، وتدوير الماشية، وإدارة التسوير، والمحافظة على المياه؛ واتباع تدابير فعّالة لتقليل تعرية التربة (مثل: الضفاف الكنتورية، والحواف المزروعة بالخضروات، وحواجز الرياح، والمصاطب)، وتصحيح عمليات التدهور (مثال: التحميض والتمليح من خلال التجيير وإعادة التحريج الاستراتيجي، على الترتيب).
- تدخلات لعكس مسار تدهور الأراضي من خلال استعادة الأراضي المتدهورة وغير المنتجة، وإعادة تأهيلها. وتشمل التدخلات جهوداً أساسية (ربما تحولية) لتحسين الإنتاجية، وتشمل: تحقيق معدلات عالية من التعديل العضوي (السماد، والسماد العضوي) لتعزيز مستويات المغذيات والنشاط الأحيائي؛ وإدخال تعديلات تعالج قيود التربة مثل الجير والجبس والصلصال (في أنواع التربة الرملية)، والفحم الحيوي، وتجميع المياه؛ بالإضافة إلى تدخلات موجّهة إلى استعادة الغطاء النباتي من خلال الزراعة الحِرجية، أو التحريج، أو إعادة التحريج، أو ممارسات إصلاح المناجم، وغير ذلك.

المصدر: الآلية العالمية، المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي (آب/ أغسطس 2019 – مسودة)

3.2 سمات كفيلة بتحقيق نتائج متعددة

تحديد القائمة المرجعية لمشاريع التحييد عدّةَ مسارات تجاه تحقيق مزايا متعددة، ومنها ما يمكن تحقيقه بما يلي:

- الارتباط بأهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة من خلال تصميم تدخلات تولّد بدورها مزايا متعددة على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المختلفة لدى النساء وللرجال[66]
- تقديم حوافز اقتصادية تفيد الرجال والنساء في الارتقاء بسبل عيشهم (مثال: خلق وظائف خضراء، وتعزيز الاستفادة من مسارات الدعم الائتماني الشمولي)
- مساندة قرارات استخدامات الأراضي التي تُراعي "العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتأثيراتها، بما في ذلك مراعاة الفئات المعرضة للتأثر والمنظور الجنساني؛ [بالإضافة إلى] مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين يمثلون أهم استخدامات الأراضي ونظم حكومة الأراضي في المنطقة/الأرض محل التدخل؛ ... [و/ أو]
- تحديد مسارات مرتبطة بالأراضي لتحسين سبل العيش، ونظم الأغذية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.[67]

أمثلة على مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي مع فوائد متعددة

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – بوصفها من المسرعات المتداخلة مع جميع أهداف التنمية المستدامة – تشكّل فائدة مشتركة وحاسمة من المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي ولصالحها. من الأمثلة على تلك المشاريع:

مشروع الإدارة المستدامة للغابات والمحافظة عليها في وسط بنِن وجنوبها (مرفق البيئة العالمية، 2017)

تركز المساواة بين الجنسين في المشروع على محصلات من شانها: تقليل ما تبذله المرأة من وقت وجهد في المهام المنزلية التي من بينها إتاحة محصول الغابة/نتاج الأرض للتجمعات العائلية القريبة؛ وزيادة قدرة المرأة على متابعة مسارات التعليم والتدرب على معالجة المنتجات الزراعية والإدارة المستدامة للغابات/الأراضي والمحافظة عليها، علاوة على طرق استخدام المكتسبات المعرفية في تحقيق مصدر دخل بديل؛ وتعزيز الحالة الصحية الكلية للمرأة من خلال بناء مراكز ميسرة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية بالقرب من القرى.[68]

تحسين النظم الزراعية الإيكولوجية في العمالات الشمالية بجمهورية أفريقيا الوسطى (مرفق البيئة العالمية، 2016)

يولي المشروع الأولوية للنساء بسبب ما يقع عليهن من أعباء أكبر على مستوى الإنتاج والحمل والعمل الاجتماعي، فضلاً عن وجود تفاوتات جنسانية مرتبطة بالأراضي. يستهدف المشروع 8 ملايين امرأة من خلال التركيز على إفادة المرأة من ضمان حيازة الأراضي؛ وتعزيز قدرات المرأة التنظيمية في مجموعات المرأة المنتجة؛ وتقديم استثمار شامل وفُرص نمو للمرأة؛ وإرساء نظم للإنذار المبكر من خروقات الاعتبارات الجنسانية؛ وتعزيز الخدمات المناصرة للمرأة التي تتمحور حول إنشاء سلاسل القيمة الإيكولوجية والتقنيات الكفيلة بتقليل وقت عمل المرأة وزيادة إنتاجيتها؛ فضلاً عن الاستعانة باختصاصية في الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية من أجل الإشراف على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروع.[69]

مبادرة المرأة والأرض في النيجر (2011 – 2015)

استهدفت هذه المبادرة مجموعات الرابطات القروية النسائية للادخار والإقراض (المعروفة بالاسم المحلي "ماتا ماسا دوبارا"، ومعناه التقريبي "نساء مستنيرات" أو "نساء مجتهدات"). جلبت الرابطات النسائية خبراتها الممتدة في مجال الإدارة على مدار عقدٍ كامل من أجل إرساء كيان اجتماعي قادر على إدارة منطقة الأراضي الرعوية المتدهورة في محيط قبيلة تامباراوا. وشكلت الرابطات لجنة مجتمعية مختلطة لتوجيه إجراءات التعافي المجتمعية من خلال تنظيف 50 هكتاراً من الأراضي المتدهورة من الأعشاب الضارة الكثيفة، وإعادة بذر المنطقة بأنواع عشب متاحة محلياً ومفيدة في علف الماشية، مع زراعة المنطقة بفسائل الصمغ العربي. استعانت المجموعة برجال القرية ونسائها وشبابها لتنفيذ أعمال اقتلاع الأعشاب السنوية وما يليها من أعمال البذر وقص العشب، وأنشأت لجنة للإشراف في القرية مهمتها منع أعمال الرعي أو القطع غير القانوني.

ونظراً لأن إدارة أراضي المنطقة كانت موكّلة في المعتاد إلى الرجال، فقد خطت النساء خطوة استراتيجية بإنشائهن لجنة الإدارة في القرية بعضوية يغلب عليها الرجال حرصاً على اقتناعهم بالمشروع ودعمهم له، غير أن اللجنة شهدت تغييرات في مناصب الإدارة الرئيسة ضمن لجنة المرأة، وذلك لتخويل المرأة سلطة على العناصر المهمة في حَوكمة المشروع وفي الإدارة المالية. وأرست اللجنة في لوائحها حَوكمة المشروع وتقاسم العوائد بما يكفل توزيع العوائد بين المشروع ولجنة الحماية والسلطات المحلية، بما في ذلك الخدمات الفنية الحكومية وبيت مال القرية. وقد ساهم التقاسم المنصف والشامل للفوائد والمدفوعات - من مبيعات الأعلاف المباشرة لتغطية تكاليف العمالة، وكذلك خلق الوظائف والتعويض عن جهود كل أصحاب المصلحة الأساسيين – في جهود الإقناع المذكورة، وأحبط التصارع المتوقع عند تقاسم الفوائد والعوائد. واصلت القرية عملياتها بصفة مستقلة بعد إغلاق المشروع، حاصدةً مكاسب اقتصادية قوية ومراقِبةً عودة الحياة البرية التي اختفت من المنطقة.[70]

برنامج واحات الجنوب في المغرب (2006)

هذا البرنامج عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف حماية الواحات الصحراوية من التَصحُّر بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، ويعتمد البرنامج على الإدارة المستدامة للأراضي، وينفذ أنشطة مُدِرّة للدخل حرصاً على تحقيق الاستدامة؛ وقد نجح في استهداف النساء والتعاون معهن "في مجتمع ذي تقاليد راسخة". وشملت التدخلات الجنسانية المكثفة بناء القدرات والتدريب على إنتاج الأغذية الزراعية وأساليب حياكة الخيام؛ وتيسير تبادل الخبرات بما في ذلك تبادل الزيارات بين التعاونيات؛ ومشاركة التعاونيات النسوية المحلية في المعارض الوطنية والدولية؛ ودعم إنشاء روابط جديدة، ومجموعات مصالح اقتصادية، وكيانات اتحادية تجمع بين مختلف التعاونيات النسائية تحقيقا لفائدة مشتركة؛ مع توفير خدمات الرعاية النهارية؛ وإنشاء غرف دراسية متعددة الوسائط وتجهيزها بما يلزم للترحيب بالنساء وبالشباب.[71]

3.3 سمات تعزز الحكومة المسؤولة والشاملة

ما زالت النساء يكابدن الإقصاء والتهميش جراء عدم الإنصاف في تمكينهن من الاستفادة من الأراضي والموارد الطبيعية والتحكم فيها وإدارتها، وذلك في كثيرٍ من الدول التي تواجه المصاعب مع تدهور الأراضي والجفاف.

كيف؟ تهتم المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي بتلك الحقائق من خلال السعي إلى تحقيق ما يلي:

- صون حقوق الأراضي الخاصة بمستخدميها المحليين، بما في ذلك الوصول الفردي والجماعي إلى الأراضي، وحقوق حيازة الأراضي والموارد، وحقوق الميراث والحقوق العرفية – ويتأتى ذلك بالتصدي للتحيز التمييزي على مستوى التقاليد أو الممارسات أو القوانين التي تنال من حقوق المرأة في تلك المجالات.[72]
- الحرص على استصدار موافقة حرة مسبقة ومُستنيرة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على أية أنشطة تؤثر في حقوقهم في الأراضي والمناطق والموارد [73] - مع التحقق من حصول المرأة داخل تلك الدوائر على حقوقها ومقدرتها على المطالبة بتلك الحقوق، فضلاً عن تحصيلها المعلومات وتسليحها بالمهارات والصلاحيات اللازمة لتقديم مُدخلات مفيدة في إطار عمليات الموافقة تلك.
- بيان الآليات الرامية إلى التحقق من الإدارة المُراعية للمنظور الجنساني لدى أصحاب المصلحة الأساسيين في مراحل التصميم والتنفيذ.
- التحقق من تعزيز المساواة بين الجنسين، والشمول، والمساءلة، والشفافية في قرارات استخدام الأراضي والتخطيط لها.
- اجتناب النزوح القسري/إعادة التوطين غير الطوعي بسبب تدخلات التحييد [74]
- مع التفكير في أوجه حماية خاصة تبعاً لما يتعرض له الرجال والنساء من تأثيرات مختلفة من حيث خيارات سبل العيش، والسبل المتاحة إلى الأسواق، والمدارس والمنشآت الصحية، وأعباء العمل المترتبة عن النزوح والهجرة الناجمة عن تغير المناخ.
- تقوية أو استحداث آلية للانتصاف من المظالم [75] - بحيث تُراعي وضع المرأة وقدرتها على الاستفادة من جبر الضرر وتحقيقه في ظل مسارات الانتصاف القائمة، وذلك بالنظر إلى الاحتمالات المتفاقمة للتعرض للوصم وشيوع معدلات الأمّية في أوساط النساء في كثيرٍ من المجتمعات المتأثرة.

مثال على المشاركة والحَوكمة المراعية للمنظور الجنساني

إندونيسيا: تحسين استفادة نساء الشعوب الأصلية من الأراضي ومشاركتها في إدارة الموارد الطبيعية (2001 – حتى الآن): استهدف المشروع نساء قبيلة "كاسيبوهان" عديمات الأراضي في جاوة الغربية، اللاتي كنّ مستبعدات من صنع القرار المتعلق بالأراضي ومن إدارة الموارد الطبيعية. تعاون المعهد الإندونيسي للغابات والبيئة مع قبيلة كاسيبوهان لزيادة الوعي بتأثير الاختلالات الجنسانية، ولدعم نساء القبيلة في تكون مؤسسات نسائية تتيح لهن معرفة حقوقهن. وترتيباً على ذلك، بدأت النساء في المشاركة في إدارة موارد الغابات وفي زراعة الأراضي التي كانت محدودة الاستغلال في السابق، مع تحفيز الاعتماد على أساليب مستدامة للبحث عن المأكل، وإدارة البِرَك، والمحافظة على البيئة.[76]

المورد: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تنظيم الأراضي للمرأة وللرجل: دليل إرشادي لدعم تحقيق الحَوكمة المسؤولة المنصفة جنسانياً لحيازة الأراضي (2013).

يُوجِّه نهج الإدارة التعاونية التكيفية، الذي خضع للاختبار في مختلف البيئات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، الممارسينَ الراغبين في تعزيز الإنصاف بين الجنسين واحتواء المجموعات المهمشة ضمن أنشطة مجتمعية مثل إدارة الغابات والأراضي. وقد أسفر اعتماد هذا النهج في ست مناطق من أوغندا عن إعادة التحريج في أكثر من 50 هكتاراً من الغابات المتدهورة بأيدي المجتمعات المحلية، مع مشاركة المرأة في إدارة تلك الغابات والاستفادة من الأشجار المزروعة وامتلاكها في محميات الغابات المركزية وفي الأراضي الزراعية.

المورد: مركز البحوث الحرجية الدولية: سي موكاسا وآخرون، الإدارة التعاونية التكيفية: دليل مبسط للممارسين (رابطة أوغندا للنساء المحترفات في الزراعة والبيئة، 2016). يقدم هذا الدليل "الإجرائي" بشأن الإدارة التعاونية التكيفية توجيهات لمخططي المشاريع.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتقليل الفقر الريفي وتعزيز الصمود

يُساهم نهج "أندية ديميترا" التشاركي المُراعي للمنظور الجنساني، الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إثراء مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي (في إطار مبادرات التكيف مع تغير المناخ) من خلال إذكاء المشاركة المجتمعية الفعّالة، وإتاحة المعلومات وتيسير العمل الجماعي الموجّه إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى المساهمة في الحد من الفقر في المناطق الريفية وتعظيم مقوّمات الصمود. أما "أندية ديميترا" نفسها فهي عبارة عن مجموعة غير نظامية مؤلفة من النساء والرجال والشباب - وأحياناً ما تكون مختلطة حسب مدى تقبل المجتمع - تلتئم بصفة دورية من أجل تحديد الأولويات والتحديات الماثلة أمامها ومناقشتها، والاتفاق على خيارات قائمة عن حُسن اطّلاع، واتخاذ تدابير جماعية لحل تلك المشاكل اعتماداً على موارد الأندية.

تنشط الأندية في منطقة الساحل وفي وسط وشرق أفريقيا (بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، النيجر، مالي، السنغال)، وغالباً ما تكون مجهزة بأجهزة لاسلكية وبهواتف خلوية يدوية الشحن وعاملة بالطاقة الشمسية. تتعاون المحطات اللاسلكية المجتمعية مع الأندية من خلال بث المعلومات التي تطلبها الأندية، وبث ندواتها الحوارية وإنجازاتها حتى تلهم مجتمعات أخرى. وبالنظر إلى ما أحرزته الأندية من مصداقية مع قادة المجتمعات والقرى، فقد باتت الأندية قادرة على تعزيز مشاركة الريفيين في الحَوكمة المحلية وفي جهود المرأة القيادية، وتحسين انفتاحها على عمليات صنع القرار المحلي، وتيسير القبول بعلاقات جنسانية أكثر إنصافاً من حيث ديناميات القوة. كما حققت الأندية أمثلة مشهودة على مستوى التغيرات التحولية، مثل كسر محظورات الأطعمة، ومكافحة الزواج المبكر والعنف الجنساني، وتحسين مستوى تعليم الفتيات، والارتقاء بالحوار بين الرجل والمرأة في المنزل وفي المجتمع، وتخفيف أعمال العمل المنوطة بالمرأة.

في وسط جمهورية مالي، وجدت أندية ديميترا المختلطة في قرية كيدو بمنطقة موبتي أنّ التعرية هي العملية التي تشكّل الخطر الأكبر على الأراضي القليلة القابلة للزراعة في منطقةٍ تغطي فيها التضاريس الصخرية والجرفية والمليئة بالصخور 90 في المائة من مساحتها الرديئة لزراعة المحاصيل. وسعياً إلى حماية تلك الأراضي، حرصت الأندية على إشراك القرويين في بناء حواجز صخرية من خلال رص صفوف الصخور بطول الخطوط الكنتورية منعاً لحدوث التعرية. ساهمت الحواجز الصخرية في المحافظة على مخزونات المياه بالنظر إلى المخاوف السائدة من إطماء سد القرية الذي يوفر مصدراً حيوياً من مصادر المياه اللازمة لإنتاج قدر مهم من الكراث وغيره من المحاصيل المحلية في القرية.

3.4 سمات تُعزِّز التوسع في التدابير الناجعة

وللوقوف بدقة على المعرفة المحلية وتأثير المشروع وأوجه نجاحه وقصوره، يجب أن تُجمع المعلومات والبيانات قياساً على خط أساس أولي مُستنير بالاعتبارات الجنسانية، ومكتمِل بمؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس وبمستهدفات جنسانية (انظر في موقع لاحق من القسم حول إطار النتائج المُراعية للمنظور الجنساني). جدير بالذكر أن المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي "تأخذ بالمعارف العلمية والمحلية والخاصة بالشعوب الأصلية، كما تأخذ بأفضل الممارسات التي من بينها الإدارة المستدامة للأراضي بما يُساهم في جهود التكيف مع متطلّبات استخدام الأراضي المتأثرة بالتغير المناخي، وفي جهود التخفيف من التأثيرات، [علاوة على] استقاء الدروس المستفادة من التدخلات وتعميمها، واستجلاء سبل التعامل مع الفجوات المعرفية من خلال الاستفادة من كل أشكال المعرفة، بالإضافة إلى إجراء البحوث عند الاقتضاء."[77]

كيف؟ الاستفادة من تجارب النساء المتأثرات. تمتاز المشروعات بقدرتها الأكثر دقة على رصد السمات التي يمكن التوسع فيها جنباً إلى جنب مع تحسين رفاه المرأة والرجل في المجتمعات المستهدفة، وذلك من خلال التواصل المحدد مع النساء المتأثرات على اختلاف فئاتهن الاجتماعية ومشاربهن طلباً لخبراتهن ومشاركاتهن. تعزز خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين أهميةَ التوسع المستند إلى "تعزيز استفادة المرأة من المعارف والتقنيات المحسّنة المتعلقة بالتنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر"، وذلك من خلال البناء على "المعارف القيّمة للشعوب الأصلية والنساء الريفيات، فهي معارف لازمة لزيادة الإنتاج الغذائي." [78] وتثبت الدراسات مثلاً أن التدريب المقدم من المرأة إلى المرأة من شأنه تعزيز الإنتاج الغذائي الكفافي، وأن استعانة المرأة بخدمات الإرشاد الزراعي قد زاد بنسبة 600 في المائة عبر التنفيذ المستهدف.[79]

4. إطار النتائج المُراعِ للمنظور الجنساني

عادةً ما تتطلّب مقترحات مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتحييد إدراجَ قِسم يتناول النتائج المتوقعة من التدخلات والأنشطة المقترحة، بالإضافة إلى عملية مراقبة وتقييم لتتبُّع تلك النتائج، كما تتزايد الحاجة إلى المعلومات المتعلقة بإمكانات الدروس المستفادة؛ لا سيما ما يتصل منها بتكرار التدخلات والتوسع فيها. وفي الحد الأدنى، ينبغي أن تصنف بيانات المؤشرات في إطار نتائج المشروع تصنيفاً حسب النوع (وكذلك حسب العمر، والهوية، وغيرها من العوامل المحددة للوضع الاجتماعي)، وذلك متى تيسرت تلك البيانات. يُفضي جمع تلك البيانات إلى وضْع خط أساس يمكن قياس معدلات التقدم عليه، كما يمكن رصد الفجوات متى لم تتوفر تلك المعلومات المصنفة على المستوى الوطني أو دون الوطني.

4.1 المؤشرات المُراعية للمنظور الجنساني

تشمل مؤشرات النتائج المؤشرات المتعلقة بالمخرجات والمحصلات والتأثيرات، علاوة على أنواع المؤشرات المختلفة (مثل الكيفي منها والكمي). وينبغي أن تقيس المؤشرات ومؤشر موسمية هطول الأمطار، وكثافة هطول الأمطار)، واتجاهات القحولة والهطول – فكلها تحمل ملابسات جنسانية. فمثلاً، فإن فهم الأدوار والتجارب المختلفة للنساء والرجال بسبب ظواهر الطقس الاختلافات الجنسانية من حيث المشاركة وصنع القرار في المشاريع من البدء وحتى التسليم، بالإضافة إلى الحقوق المختلفة للمرأة والرجل في الأراضي، واستفادة كل منهما واستخدامه تلك الأراضي والموارد، وكيفية تخطيط المشروع للتخفيف من تلك الاختلاف ومحوها من خلال التدخلات.

أما تتبُّع التأثير الناجم عن تدخلات المشروع في تغطية الأراضي والتغيرات المرتبطة باستخدام الأراضي فيجب أن يشتمل على جمع البيانات الخاصة بالتحليل الاجتماعي الاقتصادي، وهو ما ينطوي على تأثير جهود التحييد في المرأة وفي الأسر.[80] يؤثر تدهور الأراضي في التقييم؛ كما أن إنتاجية الأراضي وتقييم مستجمعات المياه تتطلّب هي الأخرى مؤشرات الاقتصادية اجتماعية وتحليلاً مناسباً من أجل قياس التأثير. وأما القياسات الأخرى التي يبدو من ظاهرها أنها محايدة جنسانيا – مثل قياس الجفاف (المؤشر الموحد لهطول الأمطار، ومؤشر بالمر لشدة الجفاف)، وتغير هطول الأمطار (تغير الهطول السنوي للأمطار،

أمثلة على المؤشرات المُراعية للمنظور الجنساني عدد أو نسبة النساء والرجال من المستفيدين من المشروع / البرنامج

- معدلات مشاركة النساء والرجال أو في برامج التواصل أو التحاقهم بها (المصنفة / المقسمة أيضاً حسب العمر – والفتيات والفتيان والنساء والرجال – و/ أو حسب الهويات
- الاجتماعية الأخرى (مثال: ريفي أو حضري، من السكان الأصليين أو من غيرهم، الحالة الاجتماعية)
- عدد أو نسبة النساء الريفيات المستفيدات من خدمات الإرشاد الزراعي بنهاية المشروع، مقارنة بخط الأساس المثبت في بداية المشروع.

مثلة على مؤشرات تصورات المشروع

يمول مرفق البيئة العالمية برنامجاً للتنمية المتكاملة والتكيف مع تغير المناخ في حوض النيجر (2019)، ويشتمل البرنامج على مشروع ممتد لستة أعوام وفق خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، ويجمع بين مؤشرات حسابية وأخرى مستندة إلى التصورات من أجل رصد الواقع والتصورات المتعلقة بمُخرجات المشروع من حيث فاعليّتها بالنسبة إلى المرأة وآثارها المترتبة عليها.

النشاط	المؤشرات
إصدار سياسة تسجيل/تمليك الأراضي وتنفيذها (تمكين 9 آلاف امرأة من الوصول إلى الأراضي)	■ النسبة من حيث كم الأراضي المتاحة أمام النساء والرجال، مقارنة بخط الأساس ■ مدى رضا المجتمع (مع التصنيف حسب نوع الجنس ومستوى الفقر) مع مراعاة التغير في مستوى إتاحة الأراضي وتمليكها
استحداث تقنيات جديدة للزراعة الذكية مناخياً المُراعية للمنظور الجنساني، وذلك لتطبيقها في إنتاج المحاصيل والماشية، وتحويلها إلى خدمات الإرشاد الزراعي	النسبة بين كم المدخلات الزراعية ونوعها التي يستخدمها الرجال وتستخدمها النساء، مقارنة بخط الأساس
تقديم باقات الإرشاد الزراعي بشأن الممارسات السليمة في الزراعة الذكية مناخياً المُراعية للمنظور الجنساني، وذلك حسب الصادر عن خدمات الإرشاد. ويشمل ذلك (1) إنشاء 45 منصة متعددة الوظائف للمجموعات النسائية؛ و02) دعم 100 مجموعة نسائية تهتم بإدارة الموارد الطبيعية	■ النسبة المئوية من النساء القادرات على التعامل مع الأنشطة المحسّنة في مجالي الرعي والزراعة ■ مدى رضا المجتمع (مصنفاً حسب المنظور الجنساني) عن التغيرات في إدارة الموارد الطبيعية
تدريب المزارعين والمزارعات على تقنيات الزراعة الذكية مناخياً المُراعية للمنظور الجنساني، على أن يكون التدريب داخل المزرعة أو في مراكز متخصصة لتدريب المزارعين (مثل: دعم استخدام البيانات الزراعية الجوية لنحو 10 آلاف امرأة في أنشطتهن الزراعية، وتوعية 500 ألف امرأة بشأن أساليب التكيف مع تغير المناخ، وبغيرها من الموارد)	■ عدد المزارعات اللاتي ينفّذن تقنيات وممارسات الزراعة الذكية ■ مناخياً ونسبة النساء والرجال المدرّبين على تقنيات الإنتاج الزراعي والمحافظة على التربة والمياه والزراعة الحراجية، إلخ.

من شأنه أن يُساهم في رصد النقاط الساخنة والمناطق ذات المخاطر المرتفعة من أجل إحداث التأثير الأمثل عبر تدخلات التحييد المخطط لها.

ولقياس التكافؤ في الفرص والوصول والحقوق بالنسبة إلى المرأة والرجل، ينبغي أن تستند المؤشرات إلى نطاق التغير وجودته (أي: إلى تجارب الناس وآرائهم واتجاهاتهم ومشاعرهم) وأن تسعى إلى رصد المخرجات الآخذة في التقدم بفعل السياسات والعمليات والتدخلات الجاري تنفيذها.

أمثلة على مؤشرات التغيرات الطويلة الأمد في المجتمع والبيئة

يمكن للمؤشرات تحقيق ما يلي حسب تدخلات التحييد:

- تتبُّع أوجُه التحسن في موقف النساء الأصليات اللاتي يواجهن تحديات تكيفية مختلفة للغاية، لا من جهة الرجال الأصليين فحسب (بسبب التوزيع المُجنسَن لأعباء العمل في ثقافات الشعوب الأصلية)، بل ومن حيث النساء الأخريات مثل العمالة النسائية الزراعية[81]
- تحديد أهداف ترمي إلى غاية مفادها المشاركة المتكافئة والتمثيل المنصف للمرأة وللرجل، لا سيما في عمليات صنع القرار وفي جهات اتخاذه ضمن المشروع (إذا كان خط الأساس منخفضاً، فينبغي وضع مستهدفات الزيادة التدريجية للمشروع على امتداد الإطار الزمني للتنفيذ)؛ [82]
- التكيف مع مستوى المشروع، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1 و5-أ-2 (ضمن الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين) والمؤشر 1-4-2 (ضمن الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر) للوقوف على مدى ما تتيحه القوانين والممارسات للنساء والرجال من الوصول إلى الأراضي والتحكم فيها وامتلاكها على نحو متساو ومضمون.
- السعي إلى ربط جمع البيانات (الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأساسية) بما يتيح الوقوف على البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن حقوق الأراضي في القانون وفي الواقع، مع توثيق كل ذلك وعرض تصوراته من وجهة نظر المستفيدين. ملحوظة: دليل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المقدم إلى الدول بشأن مراقبة المؤشر 5-أ-2 للنص على حقوق المرأة في الأراضي بالقانون.

4.2 نهج مُراعٍ للمنظور الجنساني في جمع البيانات

بناءً على ما سبق ينبغي لإطار النتائج المراعي للمنظور الجنساني أن يضع في اعتباره المنهجيات التشاركية، مثل التركيز على مناقشات جماعية وأدوات تخطيط اجتماعية، واستقصاءات للتصورات وللآراء من أجل جميع البيانات اللازمة للمؤشرات النوعية التي ستتمم التحليل الدقيق للبيانات الكمية وتيسّر تنفيذه من أجل عرض صورة أكثر دقة للتأثير وللاستدامة. أي أنّ الإطار المهتدي بالنتائج يوضح كيفية تأثر المشروع بالعلاقات الجنسانية، وكيفية تأثيره في وضع المرأة. وتحقيقاً لذلك، يتيح التحليل المستند إلى خط الأساس وخط النهاية معلومات دقيقة عن المشروع المحدد، ويتيح دراية أوسع نطاقاً عن المساواة بين الجنسين في سياق مخرجات التحييد.

كيف؟ الأخذ بمزيج من مؤشرات وطرق جمع البيانات المُراعية للمنظور الجنساني.

- يمكن للمؤشرات النوعية المُراعية للمنظور الجنساني أن ترصد تجارب المرأة في مواجهة القيود التي تحول دون استفادتها من خدمات الإرشاد الزراعي، ومعرفة رؤيتها حيال السبل المثلى لتذليل تلك العوائق، وما إذا كانت الاستراتيجيات المقرر اتباعها قد طُبقت في مشروع معين.[83]
- يمكن أن تستند المؤشرات الكمية والنوعية المجمّعة إلى عدد النساء المزارعات والمزارعين ممّن يتلقّون التدريب على الطرق المستدامة لإنتاج الأغذية الحراجية المعززة بتدابير من شأنها تقييم ما إذا كانت مواد التدريب قد أدمجت المنظور الجنساني بالقدر الكافي، وما إذا كانت قدرة المدربات والمدربين قد تنامت في تقديم التدريب الواعي جنسانياً بشأن طرق الإنتاج الغذائي الحراجي.
- تحرص المراقبة التشاركية على أن تكون النساء من مختلف فئات أصحاب المصلحة قادرات على الإضافة إلى مؤشرات المشروع وتشكيله، فضلاً عن دعمهن جهود جمع البيانات بالطرق الأقرب قبولاً إلى المجتمع.

الميزانيات المُراعية للمنظور الجنساني يراد لها أن تكون تطبيقاً عملياً لجهود إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين لأن التدابير المخصصة للمساهمة في المساواة بين الجنسين تتطلّب الدعم الذي يتأتى بتخصيص الموارد اللازمة. ومن ثم، تعد تلك الميزانيات أداةً لتحقيق المساءلة والشفافية لأنها تعرض القيمة الحقيقية للموارد عرضاً موضوعياً حسب توجيهها إلى الرجال وإلى النساء على التوالي.

المورد: دليل التدريب على وضع الميزانيات المُراعية للمنظور الجنساني، صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، متاح على http://www. unwomen. org/en/digital-library/publications/2010/1/ gender-responsive-budgeting-in-practice-a-training-manual

5. تأثير المشروع

لمقترحات المشاريع متطلّبات على مستوى تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي واستعراض أثر المساواة بين الجنسين، وتتمثل تلك المتطلّبات في تقييم المخاطر وتخفيف التأثير السلبي وتحقيق التماهي بين الفوائد المتوقعة والأولويات الوطنية والعالمية، ومعايير حقوق الإنسان. وتشكّل تلك الدراسات الأولية أساسَ أنشطة المشروع ككل. كما تهدف أوجه الحماية البيئية والاجتماعية إلى تحسين فوائد التنمية المستدامة والوقاية من المخاطر والضرر المحتمل على البيئة والمجتمعات المستهدفة، علاوة على اجتناب ترسيخ أوجه عدم المساواة بين الجنسين. واستناداً إلى خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، ينبغي لتدخلات التحييد أن تسعى إلى تقليل الأعباء الواقعة على المرأة وأن تضمن أن المرأة لا تساهم في تلك التدخلات فحسب، بل وأن تستفيد منها كذلك. وفي سبيل الحرص على تقديم أوجه الحماية الاجتماعية والبيئية، ينبغي أن يكون التحليل الدقيق للمخاطر المحتملة والفوائد المستهدفة في أوساط النساء المتأثرات على اختلاف مشاربهن مُراعياً للجوانب المتعلقة بالشعوب الأصلية وبحقوق المرأة؛ وبالاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسرية؛ وحفظ التنوع الأحيائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية؛ وللصحة المجتمعية، ولجوانب السلامة والأمن، والتراث الثقافي.[84]

6. الميزانية/وضع ميزانية مُراعية للمنظور الجنساني

يتطلّب إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين ضمن دورة المشروع مخصصات مناسبة في الميزانية من أجل تنفيذ التحليلات والأنشطة والمراقبة والتقييم المقررة سلفاً، ولتدبير الموظفين المطلوبين حسبما يلزم للتحقق من استفادة الرجال والنساء المتأثرين بالتدخل. كما أن النهج المتبع في وضع الميزانية مع مراعاة المنظور الجنساني "لا يتعلق بإنفاق مبلغ متكافئ على النساء والرجال، بل بما إذا كانت تدابير المشروع/البرنامج وأنشطته ممولة تمويلاً مناسباً للتعامل مع التكيف المختلف باختلاف الاحتياجات بين الرجال والنساء [أو احتياجات تحييد أثر تدهور الأراضي]"، وأن "كلاً من النساء والرجال يستفيدون من المشروع/البرنامج المخطط له." [85] وقد تعهدت الحكومات "بالسعي إلى وضع ميزانيات مُراعية للمنظور الجنساني من خلال تتبُّع تخصيص الموارد وإعداد تقارير بشأن تلك المخصصات الموجهة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، وذلك وفق خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين. جدير بالذكر أن البلدان التي موّلت مشاركة المرأة أو أنشطتها تمويلاً موجّهاً تكشف في تقاريرها اللاحقة عن عوائد قوية من استثماراتها في تلك المشاركة والأنشطة.[86]

كيف؟ تخصيص ميزانيات مناسبة للمشاريع الجنسانية.

- ينبغي أن يشتمل أي تخصيص من هذا القبيل على ما يلي:
  - تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين للمشروع [87]
    تحديد الأنشطة الجنسانية المقررة وتنفيذها، ومنها:
    - تحديد وتحليل الجانب الجنساني والاجتماعي
    - تنفيذ حملات موجّهة لزيادة الوعي في أوساط النساء المحليات باستخدام وسائل تواصل عديدة تختلف عن – وتضيف إلى – وسائل التواصل التقليدية مثل الكتابة النصية أو التواصل عبر الإنترنت[88]
  - تلبية احتياجات التوظيف، مثل الاستعانة بخبير (خبراء) متخصص في المساواة بين الجنسين أو بمنسق مختص بالموظفين؛ بالإضافة إلى تدبير وقت للموظفين من أجل تنفيذ وتطبيق التحليل الجنساني والأنشطة الجنسانية؛ وتخصيص شخص/وقت للموظفين لتنسيق جهود إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين والإشراف عليها؛ والاستعانة بخبراء/استشاريين إضافيين في العمل الجنساني حسب الاقتضاء
  - دعم التدريب لموظفي المشروع أو التدريب الجنساني للجهات التنفيذية أو للمجتمعات المحلية ولأصحاب المصلحة.[89]

مصادر للمؤشرات والطرق المُراعية للمنظور الجنساني

- المرفق 2: أمثلة على المؤشرات المُراعية للمنظور الجنساني في المشاريع المتعلقة بتغير المناخ
- المرفق 3: أمثلة لمؤشرات المشاريع التحويلية الواسعة النطاق من أجل تحييد أثر تدهور الأراضي المُراعية للمنظور الجنساني
- الصندوق الأخضر للمناخ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ
- مصرف التنمية الآسيوي، مجموعة أدوات بشأن نتائج ومؤشرات المساواة بين الجنسين (2013)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، "المنظور الجنساني في الزراعة الذكية مناخياً": الوحدة رقم 18 في كتاب المنظور الجنساني في الزراعة (2015)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البيانات المصنفة حسب النوع في الزراعة وإدارة الموارد المستدامة: نُهج جديدة لجمع البيانات وتحليلها (2019)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مذكرة إرشادية بشأن تقييمات التحييد المُراعية للمنظور الجنساني في الزراعة (2018)
- وكالة "كير الدولية"، المراقبة والتقييم التشاركيان في الصندوق الأخضر للمناخ وكيفية مشاركة المجتمع المدني (2019)
- صناديق الاستثمارات المناخية، الإدارة الجنسانية والمستدامة للغابات: البيئة المؤتية للتصميم والتنفيذ (2017)

تنفيذ المشروع

يتناول هذا القسم أهم "وسائل" التنفيذ التي تكفل تنفيذ أنشطة المشروع المطلوبة بمراعاة المنظور الجنساني، ومنها: التحليل الجنساني والاجتماعي السديد، والتخطيط السياقي بمشاركة أصحاب المصلحة، والقنوات المستمرة لتقديم المُدخلات والمشاركة من جانب المجتمعات المتأثرة والخبراء، والمراقبة القوية، والتقييم والتعليم.

توضح خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر التدابيرَ الممكنة للتدخل، وتقترح أربع آليات للتنفيذ، هي: التعاون مع المنظمات النسائية، وإقامة شراكات استراتيجية لدعم التنفيذ، وحشد الموارد المالية للتعامل مع عدم المساواة بين الجنسين في تنفيذ برنامج التحييد، ومراقبة التدخلات وإعداد تقارير بشأنها حرصاً على تحقيق نتائج مفيدة للنساء بما يتفق واحتياجاتهن وأولوياتهن.[90]

تقرر الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، حسب بيانها في دليل مشاريع وبرامج التحول المَعنيّة بالتحييد، ضرورةَ أن تشتمل "المقترحات على خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، على أن تضم الخطة استعراضاً لكيفية تعزيز المساواة بين الجنسين في المشروع. واتساقاً مع هدف تعزيز المساواة بين الجنسين من حيث الاستفادة من التمويل المناخي وتأثيراته، فيمكن إعطاء الأولوية لمقترحات البرنامج والمشاريع ذات العناصر الجنسانية الجيّدة التصميم."[91]

1. خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين

استناداً إلى التحليل الجنساني المنفّذ في أثناء مرحلة التخطيط، يتاح التعامل مع القيود والفرص الماثلة أمام النساء والرجال حسب المستفاد من مرحلة التحليل الجنساني، وذلك من خلال خطة العمل الجنساني للمشروع؛ فتصبح الخطة دليلاً للمشروع بما يكفل ترجمة المبادئ والتطلعات إلى أنشطة قابلة للتنفيذ.

2. التوظيف – الخبرات الجنسانية

تسعى المشاريع المراعية للمنظور الجنساني إلى تحقيق التوازن الجنساني في فريق المشروع والاستعانة بأخصائيين محليين في القضايا الجنسانية من ذوي الخبرات في التحليل الجنساني وإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في مشاريع الأراضي والزراعة وتغير المناخ. وبينما ينبغي لكل أفراد الفريق (بمن فيهم كوادر الإدارة والعمل الميداني) أن يكونوا مدرَّبين على مبادئ إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين وعلى علم بها وأن يعكفوا على تعزيز أهداف المساواة بين الجنسين في أنشطة تنفيذ المشروع،

ما المطلوب تضمينه في خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين؟

تتصف خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين على مستوى المشروع بما يلي نموذجياً:

- تحديد الإجراءات المُراعية للمنظور الجنساني التي تُعنى برأي وقوّة النساء والرجال وتعززهما في تدخلات التحييد، شاملة الأنشطة التي توثق معارف النساء الريفيات والمنتميات للشعوب الأصلية، وتستفيد منها في الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ التحييد حرصاً على كفاءة التنفيذ.
- تِبيان المسؤوليات المتعلقة بإدماج الجوانب الجنسانية في تصميم المشروع (مثال: اشتمال التوصيفات الوظيفية على بيان صريح بتلك الإجراءات).
- تشكيل فريق متوازن جنسانياً للمشروع (مع بيان سبل الاستقدام والاستبقاء)، والاستعانة بخبراء محليين في الجوانب الجنسانية.
- تخصيص مبالغ كافية للتحليلات الجنسانية والمشاورات التشاركية بين أصحاب المصلحة.[92]
- الاشتمال على مؤشرات لقياس الأداء الجنساني ومستهدفات موزعة حسب النوع (في إطار أطر النتائج، مشفوعة – حسب الإمكان – بمستهدفات إضافية غير مباشرة لتعزيز المساواة بين الجنسين).
- إقرار تقييم دوري (مثال: شهري، ربع سنوي، سنوي) في التقارير وفي اجتماعات فرق المشروع للوقوف على معدل التقدّم في تنفيذ أنشطة خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين وأهدافها (مع مراعاة التقييم الدوري من جانب الخبراء الجنسانيين من خارج فريق المشروع).
- توثيق وإعداد عروض تقديمية بشأن تطور الاستجابة الجنسانية وأثر مراعاة حقوق الإنسان.[93]

إلاّ أنّ الخبرات الجنسانية تعد تخصصاً دقيقاً وينبغي للمشروع أن يُشرك خبراء/أخصائيين في هذا التخصص من أجل الإشراف على أنشطة إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين [94] وتقديم المؤازرة الفنية إلى موظفي المشروع والمنفذين الميدانيين والشركاء والمجتمعات المعنية. ويقتضي ذلك من فريق التنفيذ أن يضم كوادر ذات خبرات جنسانية وجهات اتصال معنية بالجوانب الجنسانية ضمن المنظمات الشريكة، على أن تكون الكوادر على علم ودراية وتدريب بكيفية التصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في أوساط المستفيدين.

وينبغي للمشروع أن يحدد الولاية والنطاق الخاصين بدور أخصائي القضايا الجنسانية، وأن يحدد سلطة الإشراف على المشروع. كما ينبغي للميزانية أن تُحدد المبلغ المخصص لراتب أخصائي القضايا الجنسانية وأن تُراعي التكاليف المرتبطة بمسؤوليات تعميم المنظور الجنساني في المشروع. ولا شك في أنّ وجود اختصاصات موضحة بدقة يُعين على استقدام خبير جنساني مستوفٍ لمتطلّبات العمل، ويتحلّى في الوضع الأمثل بتأسيس علمي قوي وخبرات عملية أو فنيّة في مجالات الأراضي والموارد الطبيعية وتغير المناخ. انظر المرفق 4: نموذج اختصاصات أخصائي القضايا الجنسانية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

أمثلة على خطط العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في مشاريع التحييد

تركيا: المساهمة في وضع أهداف التحييد من خلال الأخذ بنهج التحييد في "حوض ساكاريا العلوي" من التوسع على المستوى الوطني (مرفق البيئة العالمية، 2017)[95]

إن نجاح جهود الوقاية من تدهور الأراضي والتخفيف منه وتقييم المشروع ضمن خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين بالمشروع هو نجاح مرهون بالأنشطة الآتي بيانها:

- تحديد النساء المتأثرات بتدهور الأراضي في منطقة المشروع (من واقع الاستقصاء والبيانات الحالية) حرصاً على مشاركتهن في المشروع؛
- استجلاء مدى إفضاء تدهور الأراضي إلى أمور، ومنها على سبيل المثال نقصان الدخل (مع تحليل ذلك من منظور جنساني)؛
- قياس تأثيرات المشاكل من خلال الوقوف على أوضاع العمل الراهنة للمرأة، وما يتصل بذلك من مصادر الدخل، والحالة الغذائية، والهياكل الاجتماعية الثقافية (عبر الاستبيانات البيانات الحالية)؛
- التحقق من الوعي بالتحييد كي يتسنّى تقرير عدد الراغبات في المشاركة في الإجراءات المقررة اتخاذها لتحقيق التحييد (عبر استبيانات ومقابلات).
- التوعية الميدانية: توصيف تحييد أثر تدهور الأراضي وفق تحليل اجتماعي اقتصادي لتحقيق الاستغلال الفعّال للموارد الطبيعية بوصفه أحد مصادر سبل العيش، مع زيادة القدرة الإشغالية للمزارِعات ولاتحادات الإنتاج التابعة لمنظمات غير حكومية؛ وذلك حرصاً على التنظيم الفعّال والنشط لجهود المرأة في المناطق الريفية، وتوفير تدريبات حول تنظيم العمل على هيئة تعاونيات؛
- تقديم نماذج البطلات القادرات على مشاطرة تجاربهن في المشروع مع العامّة، بما في ذلك أفضل الممارسات؛
- تحديد سبل دعم الوكالات الحكومية المحلية (مثال: وزارات التعليم والزراعة والغابات، إلخ) من خلال مراعاة قضايا المرأة في جهود التحييد؛
- التعاون مع الحكومة والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية (مثال: غرف الزراعة والتجارة) لاستحداث مصادر دخل من تحييد أثر تدهور الأراضي، واقتراح بدائل لسبل العيش، وتقديم معلومات بشأن المنح والحوافز الحكومية والقروض المقدمة من القطاع الخاص. وتستند تلك البدائل إلى الاحتياجات واستقصاءات الرغبات في أوساط النساء والرجال المتأثرين، وذلك من أجل إيلاء الأولوية لأمور منها مثلاً التغييرات في استخدام الموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية السليمة، والدخل المُستدَر من الحرف اليدوية باستخدام الموارد المحلية، والمصانع الدوائية والعطرية من مستخلصات الغابات والفطريات والراتنجات، أو منتجات الأغذية من الخضروات، أو منتجات الأغذية من الحيوانات، أو الصوف.

[يلاحظ أن خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين ينبغي أن تتجاوز أي مكون بعينه لتشمل المشروع بالكامل وتوظيف خبراء الجوانب الجنسانية]

- تشمل خطط العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين التابعة لمصرف التنمية الآسيوي أهدافاً وحصصاً واضحة، فضلاً عن سمات تصميمية جنسانية محددة ومؤشرات أداء قابلة للقياس بما يضمن مشاركة المرأة واستفادتها. وتُدرَج أهم جوانب خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في ضمانات المشروع بُغْيَة تشجيع الإقبال عليه من الوكالات المنفّذة ومن شركاء المشروع الآخرين. وتشمل خطة العمل للمسائل الجنسانية ما يلي:
- تنفيذ العمل التمهيدي للتعامل مع القضايا الجنسانية في المشروع؛
- إدراج الحصص والأهداف وسمات التصميم في المشروع لتحقيق الشمول الجنساني وتيسير مشاركة المرأة و/أو التحقق من استفادة المرأة من فوائد ملموسة؛
- آليات تنفيذية تضمن تنفيذ عناصر التصميم الجنسانية ومراقبة الأداء الجنساني ومؤشرات التقييم.

المورد: مصرف التنمية الآسيوي، خطط العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في مشاريع المصرف (الأدوات والقوائم المرجعية القطاعية الجنسانية)، متاح على https://www.adb.org/themes/ gender/project-action-plans

مثال على التوظيف في مشروع مُراعٍ للمنظور الجنساني

أرمينيا: مشروع لصندوق التكيف، تقوية قدرات التكيف في الأراضي بالمجتمعات المتاخمة للمناطق المحمية (مجال الاهتمام الموضوعي: الزراعة)

عقب مرحلة وافية وشاملة من المشاورات ذات الأبعاد الجنسانية والاجتماعية والتحليل المصاحب لها للسياق القانوني والسياساتي، اقتضى المشروع تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين بمعرفة أخصائي اجتماعي وجنساني بعد توظيفه بصفته موظفاً دائماً بوحدة إدارة المشروع. ويتولّى الأخصائي إشرافاً واضحاً على: إدماج الخطة في تخطيط المشروع، وإنشاء مؤشرات مصنفة حسب النوع لقياس أداء المشروع ومراقبته، والقيام بزيارات لأغراض المراقبة الجنسانية إلى مواقع المشروع، وإعداد تقارير بشأن المساواة بين الجنسين والأنشطة المُراعية للمنظور الجنساني في المشروع. كما يتولى الأخصائي المسؤولية عن تنفيذ تقييمات دورية ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية وجنسانية، وتقديم التوصيات بشأن التدابير المطلوبة لاجتناب التأثيرات الجنسانية السلبية و/ أو التخفيف و/ أو الحد منها، وعقد ورش لنشر التوعية. كذلك يتولى الأخصائي في مرحلة استهلال المشروع تنظيم تدريبٍ على مُراعاة الجانب الجنساني للموظفين المشاركين في إدارة المشروع وتنفيذه. ومن المقرر أن يتولى فريق إدارة المشروع إعداد تقارير بشأن معدل التقدم في أنشطة خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وذلك على هيئة تقارير ربع سنوية تُرفَع إلى الهيئة التنفيذية الوطنية.[96]

3. تتبُّع الامتثال والمخرجات

تهدف خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين للمشروع وإطار النتائج المُراعِ للمنظور الجنساني إلى التحقق من فاعليَّة التخطيط والتصميم المُراعِ للمنظور الجنساني في أثناء دورة حياة المشروع وبعد الانتهاء منه. ومن ثم، ينبغي لمخططي المشروع عقد لقاءات دورية لاستعراض العمل في المشروع وللتواصل مع المنفّذين وأصحاب المصلحة والنساء المتأثرات والتجمعات السكانية المتأثرة بُغْيَة مراجعة ما إذا كانت الأنشطة المصممة تقتضي التعديل أو التغيير أو التقوية. وينبغي أن يشكّل ذلك جزءاً من قناة التواصل المستمر المزمعة، فهي مخصصة لتحصيل مُدخلات المشروع، علماً بأنه يحين إنشاؤها خلال مرحلة تطوير المشروع.

كيف؟ ينبغي أن يقيّم فريق المشروع مدى الامتثال لأهداف المساواة بين الجنسين تقييماً مستمراً:[97]

- هل الفرضيات والمعلومات المُدرجة في التحليل الجنساني والاجتماعي بشأن الاحتياجات والاهتمامات والأولويات في أوساط الرجال والنساء ما تزال صالحة؟ ما هي جوانب التحليل الإضافية المطلوبة وفق قدرٍ أكبر من التفصيل والدقة والتوسع؟

- ما التحديات أو العوائق أو القيود المعروفة أو الجديدة التي ظهرت في أثناء التنفيذ فأدّت إلى تحجيم التكافؤ في مشاركة الرجال والنساء في الأنشطة أو عمليات صنع القرار أو توزيع الموارد والفوائد؟

- هل من تبعات عكسية مفاجئة ضد مشاركة المرأة، كأن يحدث عنفٌ جنساني أو وصم اجتماعي بما يقتضي التخفيف منه؟

أما على مستوى المشروع فإنّ تتبُّع المخرجات يتيح التعديل الآني للأنشطة المخطط لها ولأولويات الميزانية وللتوظيف والشراكات. ومن ثم، يلزم اتباع إدارة تكيفية مرنة حرصاً على استدامة الأنشطة المراعية للمنظور الجنساني في خلال تنفيذ المشروع وبعده. ويمكن تأكيد التعديلات المطلوبة في أنشطة المشروع عندما:

- يخفق نهجٌ ما أو تقنية مُختارة في مراعاة الوقت المتاح لدى النساء ومسؤوليات واجباتهن، بما يجعل إدماج ذلك النهج أو التقنية في حياتهن اليومية غير عملي أو يتطلب مقداراً كبيراً من وقتهن. كما أن تدريب المرأة على الاستخدام الناجع للتقنية والمعدات وعلى أساليب صيانتها أو تعديلها بما يلبي احتياجاتها المختلفة من شأنه أن يُساعد في تصويب مسار أنشطة المشروع.[98]

- ورد في مشروع للتكيف على مستوى الأمن الغذائي أنه "على الرغم من استحداث وسيلة الري بالتنقيط كي تستخدمها مُزارِعات الكفاف الفقيرات، قد لا تُعلَّم النساء طريقة تركيب نظام الري أو تشغيله أو صيانته، بل وقد لا يتوفر لهن الوصول إلى الموارد المالية اللازمة أو التحكم فيها بما يضمن دوام استفادتهن من نظام الري."[99]

وبصفةٍ أعمّ، ينبغي لمنفذي المشروع تتبع مدى الامتثال والتأثير والمخرجات من أنشطة المشروع بما يتفق والتزامات البلد المبيّنة في قسم السياق القُطري، وفي المعايير الإقليمية والعالمية المتعلقة بحقوق الأراضي وحَوكمتها، ومقتضيات التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين.

مراقبة المشروع وتقييمه والتعلّم منه

1. الإشراف على المشروع وحَوكمته

إن نموذج مشروع/برنامج التحول المعني بالتحييد يتطلّب هيكلاً واضحاً للحَوكمة أو هيئة مختصة بذلك حرصاً على التنفيذ الناجح والموقوت للمشروع. وتشمل الهياكل الشائعة في هذا الصدد تشكيل وحدة إدارة، أو مجموعة فنية أو استشارية متعددة القطاعات، أو لجنة توجيهية. ومن المفيد دوماً الاستعانة بأخصائيين فنيين في القضايا الجنسانية من المؤسسات الوطنية أو من الوزارات في تلك الهياكل. فمثلاً، وفي إطار مشروع صندوق التكيف الأرميني المعني بزيادة القدرة على التكيف في الأراضي في المجتمعات القريبة من المناطق المحمية في أرمينيا، اشتملت وحدة إدارة المشروع على أخصائي جنساني وعلى خبير في المراقبة والتقييم للإشراف على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتقييمها.

عادةً ما تفضّل مصادر التمويل والجهات المانحة المشاريعَ ذات الآليات التنسيقية القوية التي تسعى إلى "تعزيز أو وضع ترتيبات مؤسسية من خلال التعاون مع مجموعة من الجهات الفعّالة على مستويات عديدة ومستويات إدارية."[100] ويمكن للمشاريع الاستفادة من هيئات التنسيق القائمة، مثل الجهات الحكومية الدولية أو المجموعات المتعددة القطاعات، مع تكييف المجموعات الفرعية باستدعاء جهودها من الهيئات التنسيقية الكبيرة، أو بإنشاء أخرى جديدة. وينبغي أن يوجد ممثلون من آلية المساواة بين الجنسين، والوزارات المكلّفة بتحقيق المساواة بين الجنسين والمعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان – حسب الاقتضاء – بالإضافة إلى خبراء من المؤسسات البحثية/الأوساط الأكاديمية، ومن مجموعات حقوق المرأة أو تجمعات النساء المتأثرات؛ على أن يشكل هؤلاء جزءاً من أي هيكل مختص بالحَوكمة والتنسيق في إطار المشروع.

مثال على الحَوكمة

ناميبيا: يهدف مشروع مرفق البيئة العالمية المعنون "النهج المتكامل للمسطحات الخضراء لتحسين سبل العيش والحَوكمة البيئية للقضاء على الفقر (2018)" إلى الحد من الفقر من خلال توفير سبل العيش المستندة إلى الطبيعة المستدامة، وإلى حماية الغابات واستعادة حالتها مع انخفاض معدلات الكربون، وتعزيز جهود تحييد أثر تدهور الأراضي. ويضم المشروع وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل بوصفها أحد أصحاب المصلحة الأساسيين، كما يتعاون المشروع مع جامعة ناميبيا لقيادة الجهود المبذولة في سبيل إنشاء إطار الاستثمار الجنساني.

2. التقويم والدروس المستفادة

بناءً على قنوات المُدخلات الخاصة بأصحاب المصلحة في المشروع وعلى إطار النتائج المراعية للمنظور الجنساني الحافل بالمؤشرات الكمية والنوعية ومناهج المراقبة التشاركية، ينبغي لمخططي المشروع وضع خطة للمراقبة والتقييم تسترشد بها التقارير الدورية المقدمة إلى فريق إدارة المشروع وإلى هيئة الحَوكمة.

كيف؟ ينبغي أن تستعرض التقييمات ما إذا كانت بواعث الاهتمام الجنساني المحددة أو الناشئة قد أُدمجت، أم لا، في كل مرحلة على امتداد دورة حياة المشروع بهدف إبراز مكامن القوة والقصور في التنفيذ الفعلي، بالإضافة إلى التوصية بالدروس المستفادة لتبصير التدخلات المستقبلية والأولويات الوطنية، علاوة على مشاركة المعارف والخبرات الخاصة بالمشاريع وتبادلها في ما بين البلدان والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني. وفي النهاية، يمكن لتقييمات المشروع أن تقدم الأدلّة المنشودة للغاية حول قدرة الاهتمام المنسَّق بالمسائل الجنسانية ضمن التدخلات والبرامج على المساهمة في تحقيق مُخرجات أكثر إنصافاً واستدامة.

ينبغي لمرحلة التقييم أن تسعى إلى إدماج ما يلي:

- مخرجات مؤشرات التحييد الثلاثة (تغطية الأراضي، وإنتاجية الأراضي، ومخزون الكربون العضوي في التربة)، وأهداف التحييد والمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، والمستهدفات ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة، بدءاً بالهدف رقم 15-3 ومؤشره رقم 15-3-1 بشأن التحييد، بالإضافة إلى المؤشرين 5-أ-1 و5-أ-2 من الهدف رقم 5 (المساواة بين الجنسين) بشأن حقوق المرأة في الأراضي، ومؤشر الهدف 1 (القضاء على الفقر) رقم 1-4-2 بشأن ضمان حيازة الأراضي؛ والمؤشر رقم 2-4-1 من الهدف رقم 2 (القضاء على الجوع) بشأن الأراضي الزراعية المستدامة والمنتجة.
- البيانات المستمدة من المؤشرات الجنسانية ذات الصلة في السياسات الوطنية القائمة وفي نظم الرصد والتقييم في الخطط حيثما توفرت.
- طرق التقييم المُراعية للمنظور الجنساني، والتعلّم التكيّفي، المطبّقة طوال دورة المشروع.[101]

ينبغي أن تعوّل مرحلة الدروس المستفادة على ما يلي:

- الدروس النوعية المستفادة، والممارسات الواعدة، ومَواطن الإخفاق؛ وذلك من خلال إعداد التقارير السردية.
- نتائج خرائط مخرجات المشروع – وهي منهجية متبعة في تحديد مخرجات المشروع المخطط لها وغير المخطط لها بما يتجاوز نطاق المشروع ويمكن تقديمها في إطار التعقيب على الالتزامات الوطنية والعالمية.

- المدخلات الواردة عبر قناة مدخلات أصحاب المصلحة التي تأسست وفق المنظور الجنساني خلال مرحلة تطوير المشروع كي تشكل مساراً للمراقبة والتثبت الدوريين من مخرجات تنفيذ المشروع (بما في ذلك الطرق التشاركية التي يعمل من خلالها الرجال والنساء لزيادة حس المسؤولية والاستدامة، وفصل المقابلات ومجموعات التركيز بين المشاركين من الرجال والنساء؛ والاستفادة من خبرات منظمات المجتمع المدني في دعم هذه العملية).[102]

3. إعداد تقارير المخرجات

تكتسي الدروس المستفادة والمخرجات المتصلة بالمشروع أهميةً بالغة في مراجعة الأطر الأوسع نطاقاً، ويمكن - بل وينبغي - الاسترشاد بها في الالتزامات والأولويات والمعايير الوطنية والإقليمية والعالمية وإحداث التحولات اللازمة فيها ضمن جهود تعزيزها في إطار أهداف التنمية المستدامة وفق خطة عام 2030، واتفاقيات ريو، ومعاهدات حقوق الإنسان. ويمكن لمخرجات مشاريع/برامج التحول المعنية بالتحييد أن تولّد قاعدة من البراهين المهمة التي يمكن مشاركتها ونشرها على نطاق واسع وبمنظور استراتيجي. وينبغي كذلك توثيق الممارسات الواعدة والدروس الجنسانية المستفادة من المشاريع ثم نشرها في كامل دورة المشروع، ولعل الأسلوب الأمثل لذلك ما يكون عبر آلية مخصصة للمراقبة وإعداد التقارير المطلوبة بشأن التأثيرات الجنسانية المزمعة والمفاجئة، على أن يُراعى ذلك في تصميم المشروع وتنفيذه. أما وجود استراتيجية تواصُل مقرَّرة بالمشروع فمن شأنه تعزيز الدروس المستفادة وإبرازها من خلال قنوات تواصلية ووسائل إعلامية مختلفة. ويمكن أن تؤدي المشاركة الفعّالة للتقارير إلى تكاملات قوية عابرة للقطاعات وللمؤسسات:

- تقديم المخرجات على هيئة تقارير إلى منصات إدارة المعارف البيئية، مثل القطب المعرفي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وجهود تنسيق إدارة المعارف الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفريق الاتصال المشترك، الذي يتألف من الأمانات العامة التنفيذية لاتفاقيات ريو الثلاث ويهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون ومشاركة المعارف والتواصل في ما بين أطراف الاتفاقيات.
- يمكن الاسترشاد بتقارير مخرجات مشاريع التحييد المراعية للمنظور الجنساني في مراجعة خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وأن تُساهم في تشكيل معايير حقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة الأراضي والموارد، وتنفيذ نُهج تنموية مستدامة لإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود وتحترم المساواة بين الجنسين.

من أجل **تقدير الإدماج الناجح لمنظور جنساني في عملية التقييم**، ينبغي أن يستهدف التقييم الإجابة عن التساؤلات التالية:*

1. كيف – وإلى أي مدى – حققت مكونات المشروع والمشروع ككل النتائجَ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؟
   - هل حقق المشروع أهداف التحييد المنشودة وقلل أسباب الضعف لدى النساء والرجال؟
   - إلى أي مدى توافق المشروع مع المخاوف والأولويات المحددة المتعلقة بتدهور الأراضي لدى النساء والرجال؟
2. هل حدثت تغيرات (بالزيادة أو بالنقصان) في مشاركة النساء والرجال في التدخلات والاستفادة منها طوال دورة حياة المشروع؟
   - هل وُزعت الفوائد والنتائج توزيعاً متساوياً بين النساء والرجال، وتوزيعاً منصفاً بين مجموعات أصحاب المصلحة المستهدفة؟
3. ما هي أوجه التراجع أو التفاقم في الاختلالات الجنسانية المرصودة (قياساً على التحليل الجنساني الأولي)؟
4. هل أسفر المشروع عن مزيدٍ من الفرص المتكافئة للنساء وللرجال، أم هل عانت النساء من أي ضرر جرّاء التدخل (مثال: ما يتعلق بتقسيم أعباء العمل والرعاية، أو الافتقار إلى الوقت، أو الاستفادة من الأراضي والموارد والسيطرة عليها)؟
5. هل تغيرت تصورات الرجال والنساء (الأعراف والصورة النمطية والقيم) خلال مسار تنفيذ المشروع تجاه تعزيز المساواة بين الجنسين، شاملة قطاعات الأراضي والزراعة والموارد الطبيعية؟
6. ما الدروس المستفادة والممارسات السليمة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع التحييد مما يمكن التوسع فيه أو تكراره وينبغي توثيقه وإعداد تقارير بشأنه؟

*مقتبس بتصرّف من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، جلسة تدريبية حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في دورة حياة المشروع (2018) ومجلس صندوق التكيف، ص 17.

الأسماء المختصرة بالأحرف الأولى

ACM	الإدارة التعاونية التكيفية
CBD	اتفاقية التنوع الأحيائي
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
COP	مؤتمر الأطراف
CRIC	لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التَصحُّر
CSA	الزراعة الذكية مناخياً
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
GAP	خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين
GCF	الصندوق الأخضر للمناخ
GEF	مرفق البيئة العالمية
GM	آلية عالمية
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
LDN	تحييد أثر تدهور الأراضي
SDG	هدف من أهداف التنمية المستدامة
SFM	إدارة مستدامة للغابات
SLM	إدارة مستدامة للأراضي
SPI	هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر
TPP	مشاريع وبرامج التحول
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الملاحق

©Shutterstock/Quick Shot

المرفق 1 – مصادر مفيدة

صندوق التكيف

مجلس صندوق التكيف، وثيقة إرشادية لهيئات التنفيذ بشأن الامتثال للسياسة الجنسانية لصندوق التكيف (3 آذار/مارس 2017)

الامتثال الإضافي للسياسة البيئية والاجتماعية وللسياسة الجنسانية للصندوق (15 شباط/ فبراير 2019)

GCF

الصندوق الأخضر للمناخ التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الصندوق: دليل عملي لدعم إدماج المساواة بين الجنسين في تدخلات تغير المناخ والتمويل المناخي (2017)

GEF

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي من أجل التنمية المستدامة: تعميم اعتبارات مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع تغير المناخ (2016)

مرفق البيئة العالمية، دليل إرشادي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مشاريع المرفق وبرامجه (كانون الأول/ديسمبر 2018) (انظر القائمة المرجعية لمرحلة تطوير المشروع، أمثلة على المؤشرات)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر/تحييد أثر تدهور الأراضي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر/لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن الاتفاقية بوصفها آلية لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المتأثرة: التجربة الأولى وطريق التقدم، ICCD/CRC(17)/CRP.1 (16 كانون الثاني/ يناير 2019).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر/ هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم، الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي (2017)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر/ الآلية العالمية، المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي: دليل إرشادي لدعم البلدان بالآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر (آب/أغسطس 2019).

خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر: أطر مسودة سياسة المناصرة: المنظور الجنساني والجفاف والعواصف الرملية والترابية، واستراتيجية تنفيذ استراتيجية التنمية 2018 – 2030، ICCD/COP(13)/19 (2017))؛ النسخة الوجيزة متاحة على https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/2018-01/GAP%20ENG%20%20low%20res_0.pdf

إطار مسودة سياسة المناصرة المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر بشأن المنظور الجنساني، 2011 (ICCD/CRIC(10)/20)، متاح على https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/ICCD_CRIC10_20/20eng.pdf

مشاريع/برامج العمل الجنساني والتحييد

فيرونا كولانتس وآخرون، "التحرك نحو خطة تنموية ثنائية: المساواة بين الجنسين وتحييد أثر تدهور الأراضي،" العلوم والسياسة البيئية، الجزء 89، (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، ص 253-247. متاح على https://www. sciencedirect.com/science/article/pii/S1462901118306713

أوتشي تي أوكارا، ليندزي سي سترينغر ومريام أختار-شوستر، "المنظور الجنساني وتحييد أثر تدهور الأراضي: تحليل عابر للبلدان لدعم ممارسات أكثر إنصافاً"، دورية تدهور الأراضي وتنميتها، الجزء 30، العدد 11، (12 نيسان/أبريل 2019)، ص 1368-1378. متاح على https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/ldr.3326

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نحو تنفيذ مُراعي جنسانياً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر (شباط/ فبراير 2018). ورقة بحثية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، متاحة على https://www.unwomen. org/en/digital-library/publications/2018/2/towards-a-gender-responsive-implementation-of-the-un- convention-to-combat-desertification

مؤسسة المعايير الذهبية، المعايير الذهبية للمتطلّبات والتوجيهات الخاصة بالأهداف العالمية للمساواة بين الجنسين (آذار/مارس 2018)، متاح على https://globalgoals.goldstandard.org/100-gs4gg-gender- equality-requirements-guidelines/#post-2264-_ Toc50752221

مشاريع/برامج العمل الجنساني والتحييد

منظمة الأغذية والزراعة، الدليل العملي لتحسين المساواة بين الجنسين في القضايا الأقاليمية، ورقة بحثية بشأن تقسيم الأراضي والمياه، العدد 18، (2018) متاح على http://www.fao.org/3/ I8769EN/i8769en.pdf
(يشمل أمثلة مفيدة على التخطيط والتحليل الجنساني للارتقاء بإدارة المسطحات الخضراء والإدارة الأقاليمية)

منظمة الأغذية والزراعة، الممارسات السليمة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الزراعة الذكية مناخياً (2019). متاح على http://www.fao.org/3/ ca3883en/ca3883en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، المنظور الجنساني في الزراعة الذكية مناخياً (2015)، متاح على http://documents. worldbank.org/curated/en/654451468190785156/pdf/99505-REVISED-Box393228B-PUBLIC-Gender-and-Climate-Smart-AG-WEB-3.pdf

إل فورسيتث، في نيلسن وجيه مورتن، تمكين نساء الأراضي الجافة: اغتنام الفرص في حقوق الأراضي وحَوكمتها وصمودها. (معهد الموارد الطبيعية، جامعة غرينيتش، تشاثام، 2015). http://www2. unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2017-03/Dryland%20women%20SYNTHESIS%20FINAL_0.pdf

آر جيوفاريلي وإي سكاليزي، تعزيز حقوق المرأة في الأراضي عالمياً، مرفق الموارد الجنسانية. الإنصاف في الموارد، (2016) متاح على
http://mokoro.co.uk/wp-content/ uploads/Scaling-WLR-Resource-Equity-November-2016.pdf

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية: ماينزن-ديك وآخرون، "حقوق المرأة في الأراضي بوصفها سبيلاً إلى الحد من الفقر: إطار عمل واستعراض للبراهين المتاحة"، ورقة نقاشية لدى المعهد 1663، (2017)، متاح على
http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/ collection/p15738coll2/id/131359

اتحاد من أجل منطقة البحر المتوسط، «تعزيز دور المرأة في المناطق الريفية والزراعية: العراقيل والفُرص»، رسالة الرصد رقم 40 (تشرين الأول/أكتوبر 2018). متاح على
https://ufmsecretariat.org/wp-content/ uploads/2018/10/20180930_Watchletter_WOCO.pdf.

البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مجموعة أدوات لإدماج القضايا الجنسانية في سياسة الأراضي ومشاريع إدارتها، (غير مؤرخ)، متاح على
http://siteresources.worldbank.org/ INTARD/Resources/GenderLandtoolkit.pdf

بيانات ومعلومات جنسانية عن الأراضي لتقييمات السياقات القُطرية

منظمة الأغذية والزراعة، "المنظور الجنساني وقاعدة بيانات حقوق الأراضي". متاح على http://www.fao.org/gender-landrights-database/en (تشمل بيانات عن 84 بلداً)

بريندكس، "تقرير جنساني: 33 بلداً." متاح على
https://www.prindex.net/reports/womens-perceptions- tenure-security-evidence-33-countries
/ (استقصاءات وطنية في 100 بلد لتصورات ضمان الممتلكات، وبراهين من 33 بلداً بشأن تصورات النساء لضمان حيازة الأراضي.

إصدار البنك الدولي عن "المرأة والأعمال والقانون."متاح على
https://wbl.worldbank.org

(تتبُّع القوانين التمييزية والبيانات الوطنية حول العالم، في 189 بلداً، شاملة ما يتعلق بالملكية وحيازة الأراضي، وإدارة ممتلكات الزوجية، والمساهمات غير النقدية، والتمكين الاقتصادي)

منظمة الأغذية والزراعة، "أداة تقييم التشريعات لحيازة أراضي حيازةً منصفة جنسانياً." متاح على
http://www.fao.org/gender- landrights-database/legislation-assessment-tool/en
/ (استناداً إلى 30 مؤشراً قانونياً لتقييم حيازة الأراضي حيازةً منصفة جنسانياً على المستوى الوطني، ودعم تنفيذ التوجيهات الطوعية للحَوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والمصائد والزراعة الحراجية في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ تقييمات مستوفاة متاحة لعدد 23 بلداً من فئة الدخل المنخفض والمتوسط)

الشبكة العالمية لأدوات الأراضي، "معايير التقييم الجنساني." متاح على
https://mirror.gltn.net/jdownloads/ GLTN%20Documents/gender_evaluation_criteria_ poster.pdf
(قائمة مرجعية وأداة تقييم حرصاً على اشتمال أداة التقييم على احتياجات النساء والرجال وتلبيتها بالقدر الكافي)

مصادر للتحليل الجنساني

المنظمة الدولية لتنمية التعاونيات الزراعية وهيئة المساعدة التعاونية للمتطوعين وراء البحار (آكدي/فوكا)، دليل وأدوات التحليل الجنساني، والتقييم والمراجعة (2016)، متاح على
http://www. acdivoca.org/wp-content/uploads/2016/07/ACDI- VOCA-Gender-Analysis-Manual.pdf

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، المنظور الجنساني في الزراعة الذكية مناخياً (2015)، متاح على
http://documents. worldbank.org/curated/en/654451468190785156/pdf/99505-REVISED-Box393228B-PUBLIC-Gender-and-Climate-Smart-AG-WEB-3.pdf

منظمة الأغذية والزراعة، الدليل الميداني للتحليل الاجتماعي الاقتصادي والجنساني (2001)، متاح على
http://www.fao.org/3/ak214e/ak214e00.pdf

منظمة الأغذية والزراعة، الممارسات السليمة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الزراعة الذكية مناخياً (2019). متاح على
http://www.fao.org/3/ca3883en/ca3883en.pdf

مؤسسة المعايير الذهبية، المعايير الذهبية للمتطلّبات والتوجيهات الخاصة بالأهداف العالمية للمساواة بين الجنسين (آذار/مارس 2018)، متاح على
https://globalgoals.goldstandard.org/100-gs4gg-gender- equality-requirements-guidelines/#post-2264-_ Toc50752221

المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، "التحليل الجنساني"، (2018)، متاح على
https://eige.europa.eu/ gender-mainstreaming/methods-tools/gender-analysis

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كيفية إجراء تحليل جنساني، مذكرة إرشادية لموظفي البرنامج (2016). متاح على
https:// info.undp.org/sites/bpps/SES_Toolkit/SES%20 Document%20Library/Uploaded%20October%20 2016/UNDP%20Guidance%20Note%20how%20to%20 conduct%20a%20gender%20analysis.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في تدخلات التخفيف والتطوير التكنولوجي ونقل التكنولوجيا"، (2015)، متاح على
https://www.undp.org/content/ undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/ mainstreaming-gender-in-mitigation-and-technology. html
(القسم 1-3 يوضح التحليل الجنساني).

البرنامج البحثي المعني بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي التابع لاتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية، وكالة "كير" الدولية والمركز الدولي لبحوث الحِراجة الزراعية، صندوق أدوات العمل الجنساني والشمول: بحث تشاركي في تغير المناخ والزراعة (2014)، متاح على
https://careclimatechange.org/wp- content/uploads/2015/09/CCAFS_CARE-Gender_ Toolbox.pdf

شبكة العمل الجنساني التابعة لوكالة "كير" الدولية، التحليل الجنساني، وإطار الممارسات السليمة، (2012)، متاح على
https:// www.care.org.au/wp-content/uploads/2015/02/Good- Practices-Brief.pdf

المرفق 2 – متطلّبات المساواة بين الجنسين في مصادر التمويل الأساسية التي تُساهم في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي

تُقدِّم عدّة آليات عالمية كبرى تمويلاً للقضايا البيئية والمناخية، ومنه ما يكون لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، واتفاقية التنوع الأحيائي. ويمكن للمصارف التنموية المتعددة الأطراف أن تقدم موارد مهمة لتمويل مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتحييد ضمن استثمارات مواضيعية في مجالات التنمية الزراعية والمحافظة على الغابات والإدارة المستدامة للأراضي، وإدارة الماشية، وإعادة تأهيل مستجمعات المياه من خلال منح وقروض ميسرة وغير ميسرة، وأدوات تقاسم المخاطر.[103] وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، اعتمد معظم تلك المؤسسات التمويلية الكبرى سياسات وخطط عمل ذات أبعاد جنسانية. يوضح الجدول أدناه متطلّبات المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى مصادر التمويل الأربعة الرئيسة التي تُساهم في تحقيق أهداف التحييد.

آلية التمويل	الولاية الجنسانية	المتطلّبات الجنسانية والاجتماعية	توجيهات إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين
الصندوق الأخضر للمناخ التحييد في نتائج مشاريع الصندوق بمجالات: **التخفيف:** تقليل الانبعاثات من الحِراجة واستخدام الأراضي **التكيف:** زيادة صمود الأفراد والمجتمعات الأشد عرضة للتأثر؛ والنظام الإيكولوجي وخدماته؛ والصحة والرفاه، والأمن الغذائي والمائي.	سياسة وخطة العمل الجنساني (إصدار منقّح 2018) أصدر الصندوق الأخضر للمناخ أول دليل للمساواة بين الجنسين لأغراض التمويل المناخي.[104]	يجب أن تقدم المذكرة المفاهيمية للصندوق الأخضر للمناخ "الفوائد المشتركة البيئية والاجتماعية والصحية والاقتصادية المتوقعة... وأثر التنمية المُراعية للمنظور الجنساني، التي يُنتظَر منها أن تستهدف تقليل الاختلالات الجنسانية في تأثيرات تغير المناخ"، وذلك حسب دليل المستخدم بشأن المذكرة المفاهيمية المَرعية لدى الصندوق. • التقييمات الأولية للجوانب الجنسانية والاجتماعية والبيئية، وتقارير أوجه الحماية، في إطار عملية تقديم مقترحات المشاريع • خطة العمل لتحقيق الشمول في إطار عملية تقديم مقترحات التمويل[105] • الاستعانة بالتوجيه والنماذج المتاحة ضمن التحليل/ التقييم الجنساني المتبع لدى الصندوق، وفي نماذج خطة العمل الجنساني ولتحقيق الشمول الاجتماعي • خطط العمل الجنساني ولتحقيق الشمول الاجتماعي على مستوى المشروع، والمؤشرات المُراعية للمنظور الجنساني • التوجيه متاح للكيانات المعتمدة المتقدمة بمقترحات التمويل بشأن الوثائق الجنسانية المطلوبة خلال مرحلة التخطيط والإعداد والتطوير الخاصة بالمشروع.	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ: دليل عملي لدعم إدماج المساواة بين الجنسين في تدخلات تغير المناخ وتمويل العمل المناخي (2017) • يشمل الجدول 3 تساؤلات أساسية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصندوق الأخضر للمناخ، دليل تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي: تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مشاريع مكافحة تغير المناخ (2016). صفحة المصادر الجنسانية للصندوق: الصندوق الأخضر للمناخ، تعميم مراعاة المنظور الجنساني: العمل الجنساني في الممارسات العملية.

آلية التمويل	الولاية الجنسانية	المتطلّبات الجنسانية والاجتماعية	توجيهات إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين
مرفق البيئة العالمية	سياسة المساواة بين الجنسين (2017) تنتقل من "عدم إلحاق الضرر" إلى "فعل الخير." تتطلّب خطة عمل المساواة بين الجنسين تحليلاً جنسانياً، ومشاركة منصفة ومراقبة البيانات على نحو مُراع للمنظور الجنساني. استراتيجية التنفيذ الجنساني لدى الصندوق (GEF/C.45/06) (حزيران/يونيو 2018)	• التحليل الجنساني على المستوى الوطني والتحليل الجنساني للمشروع • مشاورات مع النساء والأفراد والشبكات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين والاستعانة بالخبراء الجنسانيين في المشاريع • إعداد مكونات المشروع وفق مستهدفات جنسانية محددة؛ وجمع بيانات المراقبة المصنفة حسب النوع • إنشاء بنود في الميزانية للأنشطة الجنسانية. المتطلّبات الجنسانية في استمارة التعريف بالمشروع: مؤشرات المشروع الأساسية (نتائج الأهداف المتوقعة في مرحلة استمارة التعريف بالمشروع) تشمل المؤشر الأساسي رقم 11 للمشروع: عدد المستفيدين المباشرين المصنّفين حسب المنظور الجنساني بوصفه أحد الفوائد المشتركة من استثمار الصندوق الأخضر للمناخ.[106] تسويغ المشروع في الاستثمار يقتضي إدراج قسم عن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" بحيث يفصّل الأبعاد الجنسانية للمشروع، والتدابير الجنسانية الرامية إلى رأب الفجوات بين الجنسين أو تعزيز تمكين المرأة. يجب أن يبيّن المشروع مجالات النتائج المتوقع أن تُساهم في المساواة بين الجنسين، مع التركيز على أولويات برنامج دورة مرفق البيئة العالمية، إذ تشتمل لأغراض البرنامج 7 على ما يلي: تيسير الاستفادة من الموارد والتحكم فيها؛ والمشاركة وصنع القرار؛ والفوائد والخدمات الاجتماعية الاقتصادية. يجب أن تشتمل نتائج المشروع/ إطاره المنطقي على مؤشرات مُراعية للمنظور الجنساني.[107] وقد استحدث المرفق نظاماً للترميز الجنساني، وهو مصمم لتصنيف مشاريع وبرامج المرفق وتتبُّعها، ومن المتوقع أن يُساهم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يجب أن تشمل الاعتبارات الجنسانية – بناءً على طلب اعتماد/موافقة الرئيس التنفيذي – ما يلي: o ملخص للنتائج من واقع مشاورات أصحاب المصلحة والتحليل الجنساني أو التقييمات الاجتماعية الاقتصادية المكافئة، بما في ذلك توضيح السياق الجنساني للمشروع، وتحديد الاختلافات والفجوات الجنسانية، ورصد التأثيرات والمخاطر المختلفة جنسانياً. o خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين أو ما يعادلها بحيث توضح الإجراءات الملموسة الخاصة بالمشروع على صعيد التصدي للاختلافات والفجوات الجنسانية، والتأثير والمخاطر المختلفة جنسانياً، والفرص المبذولة لتعزيز تمكين المرأة بما يدعم أهداف المشروع ومخرجاته.	مرفق البيئة العالمية، دليل للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مشاريع وبرامج المرفق (كانون الأول/ ديسمبر 2018) تقدم استراتيجية التنفيذ الجنسانية لمرفق البيئة العالمية (GEF/C.45/06) (حزيران/يونيو 2018) بياناً بالخطوات العملية والإجراءات المطلوبة لتنفيذ المبادئ والاشتراطات الإلزامية المحددة في سياسة المرفق بشأن المساواة بين الجنسين. مرفق البيئة العالمية، الممارسات السليمة الناشئة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى المرفق (يصدر قريباً)

آلية التمويل	الولاية الجنسانية	المتطلّبات الجنسانية والاجتماعية	توجيهات إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين
		o خطة لإشراك أصحاب المصلحة تنظر في الإجراءات المعنيّة بمشاركة أصحاب المصلحة وتصفها بوضوح. o المؤشرات الجنسانية المقرر استخدامها في تتبُّع النتائج الجنسانية ومراقبتها وإعداد تقارير بشأنها.[108] تشترط هيئة الاعتماد التابعة للمرفق على جميع مقدمي طلبات التأهل بصفة وكيل في مشروع تابع للمرفق إبداءَ الامتثال للحدود الدنيا من متطلبات العمل المعنيّة بالمساواة بين الجنسين.[109] ويستعرض المرفق الكيانات الأعضاء للتأكد من امتثالها لخطة العمل المعتمدة لدى المرفق لتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان إدماج المناظير الجنسانية في تطوير المشروع.	
صندوق التكيف للتكيف المناخي وأنشطة الصمود؛ استناداً إلى بروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ	تطبّق السياسة الجنسانية وخطة العمل الجنساني الصادران عن صندوق التكيف (2016) تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في كل مشاريع الصندوق وبرامجه مجلس صندوق التكيف، الوثيقة الإرشادية للكيانات التنفيذية بشأن الامتثال للسياسة الجنسانية المتبعة لدى صندوق التكيف (3 آذار/مارس، 2017) امتثال إضافي للسياسة البيئية والاجتماعية والسياسة الجنسانية المتبعتين لدى الصندوق: تحديث تقرير أداء المشروع/البرنامج والدليل الإرشادي للمشاريع الفرعية غير المحددة (15 شباط/فبراير، 2019)	• إيلاء الأولوية إلى التدابير والاستراتيجيات المعنية بالاستجابة الجنسانية المنصفة والتكيف المناخي. • ضرورة الامتثال للسياسة الجنسانية والاعتبارات الجنسانية المحددة في المشاريع والبرامج. • ضرورة عقد مشاورات مُراعية للمنظور الجنساني مع أصحاب المصلحة طوال مراحل المشروع/البرنامج؛ ويجب اجتناب ضعف تمثيل الرجال أو النساء، مع ضرورة مراعاة الاختيار المستهدف على مستوى المشاركين والتوقيت والموقع والنسق العام وإجراءات المشاركة من أجل التواصل مع الرجال والنساء.[110] • يجب مراعاة التقييمات الجنسانية الأولية في تصميم التدخلات وتحديد نقاط الدخول والأهداف الجنسانية، فضلاً عن بناء خط الأساس، واختيار المؤشرات الجنسانية وتصميم إجراءات تنفيذية وترتيبات مراقبة مُراعية للمنظور الجنساني.[111] • يتاح الدعم بالمنح إلى الهيئات التنفيذية الوطنية لتنفيذ تحليل جنساني أولي. • يجب أن تُراعي ميزانية المشروع/البرنامج المُراعِ للمنظور الجنساني أنشطة تعميم المساواة بين الجنسين. • يجب إنشاء آلية للتظلم وتعريف أصحاب المصلحة بها من الراغبين في التقدم بشكاوى وتظلمات تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو تتعلق بالمخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية.	مجلس صندوق التكيف، الوثيقة الإرشادية للكيانات التنفيذية بشأن الامتثال للسياسة الجنسانية المتبعة لدى صندوق التكيف (3 آذار/مارس، 2017) امتثال إضافي للسياسة البيئية والاجتماعية والسياسة الجنسانية المتبعتين لدى الصندوق: تحديث تقرير أداء المشروع/البرنامج والتوجيه المعني بالمشاريع الفرعية غير المحددة (15 شباط/فبراير 2019)

آلية التمويل	الولاية الجنسانية	المتطلّبات الجنسانية والاجتماعية	توجيهات إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين
صندوق التحييد	يسعى صندوق التحييد إلى "تعزيز المساواة بين الجنسين والشمول الاجتماعي بدءاً من مرحلة تصميم المشروع وحتى التنفيذ على الأرض" بوصف ذلك التعزيز من الفوائد المتوخاة للارتقاء بسبل العيش من خلال مكافحة تدهور الأراضي باستثمارات مشاريع التحييد.[112]	• نظراً لأن الصندوق يضخ الاستثمارات بغرض إحداث التأثير عبر مستثمرين مؤسسيين، تعد المساواة بين الجنسين مكوناً رئيساً في نظام الصندوق المعني بالإدارة البيئية والاجتماعية التي تشكل بدورها جزءاً من عملية العناية الواجبة المختصة بالاستثمار. • يهدف صندوق التحييد إلى إدماج الجوانب الجنسانية الخاصة في عملية التقييم الخاصة به، والاستعانة الفعّالة بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع التركيز على الإنصاف بين الجنسين، والسعي إلى تحقيق التزامات المشغلين، وإتاحة فرص متكافئة ودعم ومتكافئ، وضمان ظروف عمل جيدة وبيئة آمنة، ودفع أجور منصفة، وتيسير التوازن بين العمل والحياة، وتدبير الموارد بأسلوب أخلاقي عبر توثيق الاستدامة - ويمكن الاستفادة منها في تيسير إدراج الجوانب الاجتماعية والجنسانية.[113]	إعداد المشاريع مدعوم بمرفق مختص بتدبير المنح، ويسمى "مرفق المساعدة التقنية". يخضع هذا المرفق لإدارة مبادرة التجارة المستدامة المنبثقة عن دليل التنمية البشرية، وقد أتاح تطوير مجموعة أدوات العمل الجنساني في إطار المبادرة المذكورة لتيسير إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين عند إعداد مشاريع صندوق التحييد، مع التركيز على إدراج "الجوانب الجنسانية في نُهج سلاسل الإمداد." [114]

• لمزيد من المعلومات عن تمويل تحييد أثر تدهور الأراضي، يرجى مطالعة الدليل العملي لتطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، وذلك عبر الرابط https://www.unccd.int/actionsldn-programme/ldn-transformative-projects-and-programmes.

المرفق 3 – عينة لمؤشرات المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي

(هذه المؤشرات مجموعة ومعدّلة من مشاريع مرفق البيئة العالمية ووثائق دليل الصندوق الأخضر للمناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة، والائتلاف الدولي للأراضي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمشاريع الأخرى ذات الصلة).

مشاورات التشاور/المشاركة

- عدد النساء والرجال ونسبتهم المئوية من حيث المشاركة في مشاورات المشروع والتخطيط له وورشه واجتماعات لجانه، مع تصنيف تلك البيانات وفق مؤشرات اجتماعية أخرى مفيدة، مثل مؤشر الفئة العمرية أو الأقليات أو المجموعة الاجتماعية
- عدد النساء والرجال من حيث المشاركة في مواقع صنع القرار المتعلقة بالأنشطة أو في سياق المشروع، مع تصنيف تلك البيانات وفق مؤشرات اجتماعية أخرى مفيدة، مثل مؤشر الفئة العمرية أو الأقليات أو المجموعة الاجتماعية
- عدد النساء والرجال ونسبتهم المئوية من حيث شغل المواقع القيادية المتعلقة بمجالات التدخل أو في سياق المشروع، والنساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية تتعلق بالأراضي والمياه والغابات وغيرها من الموارد الأحيائية (مثال: منصب مديرة، قائدة مزارِعات، رائدة مشاريع)
- استقصاء مفاهيم المساواة وحجم المشاركة والقدرة على التأثير في تطوير المشروع والتخطيط له وصنع القرار فيه؛ مع التصنيف حسب المنظور الجنساني والفئة العمرية والأقلية والمجموعة الاجتماعية

مؤشرات تقاسم الفوائد

- عدد النساء والرجال المستفيدين من الورش المنعقدة ومن فرص التدريب ضمن البرنامج أو المشروع، مع التصنيف وفق مؤشرات اجتماعية أخرى مفيدة، مثل مؤشر الفئة العمرية أو الأقليات أو المجموعة الاجتماعية
- عدد النساء والرجال من متلقي فوائد البرنامج أو المشروع، مع تصنيف تلك البيانات وفق مؤشرات اجتماعية أخرى مفيدة، مثل مؤشر الفئة العمرية أو الأقليات أو المجموعة الاجتماعية
- عدد النساء والرجال من متلقي فوائد الأدوات والمشروع، مع تصنيف تلك البيانات وفق مؤشرات اجتماعية أخرى مفيدة، مثل مؤشر الفئة العمرية أو الأقليات أو المجموعة الاجتماعية
- عدد النساء والرجال المستفيدين من الاستثمارات المالية بفضل تدخلات البرنامج، مع تصنيف تلك البيانات وفق مؤشرات اجتماعية أخرى مفيدة، مثل مؤشر الفئة العمرية أو الأقليات أو المجموعة الاجتماعية
- عدد النساء والرجال المشاركين في مناقشات تقاسم الفوائد
- عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من المشروع؛ وعدد من يعولها نساء/رجال
- عدد/نسبة النساء المستفيدات من تحسُّن السبل المتاحة إلى الآليات المالية (مثل: الخدمات الائتمانية، القروض الميسّرة) للمنتجات والخدمات المقاومة للتغير المناخي في إطار جهود التحييد/الزراعة الذكية مناخياً
- عدد المزارعين الآخذين بممارسات الزراعة الذكية مناخياً/الزراعة الحراجية/الزراعة البينية/تدابير خصوبة التربة؛ مع تصنيف البيانات حسب المنظور الجنساني وغيرها من المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة
- عدد الرابطات (مثل: تعاونيات السوق، رابطات المنتجين) التي تأسست، وعدد المزارعين المشاركين في مجالات المشروع؛ مع تصنيف البيانات حسب المنظور الجنساني وغيرها من المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة
- النساء والرجال ممن يرون أنفسهم بحال أفضل (مثال: على مستوى المعيشة، والدخل، والتغذية) حالياً مقارنة بحالهم قبل تدخل المشروع؛ مع تصنيف البيانات حسب المنظور الجنساني وغيرها من المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة
- الدخل المستدَر من مصادر زراعية وغير زراعية نتيجةً للمشروع، مع تصنيف البيانات حسب المنظور الجنساني

مؤشرات الاستفادة من الموارد والمدخلات والمعارف

- o نسبة النساء من المالكين أو حملة الحقوق في الأراضي الزراعية، مع التصنيف حسب نوع الحيازة (استناداً إلى مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 5-أ-1، مع ضرورة الاستناد إلى بيانات الإحصاء المتاحة، وعادة ما توفرها مكاتب الإحصاء الوطنية).
- o نسبة النساء اللاتي يرون حقوقهن في الأراضي محمية من مخاطر الانتزاع أو الطرد، مع تصنيف البيانات حسب نوع الحيازة
- o عدد النساء والرجال/المزارعين (حسب المنظور الجنساني) من أصحاب:
  - الصك الرسمي الذي يثبت ملكية الأرض، وهو صادر عن السلطات الحكومية المختصة ومسجل لديها
  - الحق في بيع الأرض و/ أو استغلالها على سبيل الضمان
  - قطع الأراضي المملوكة ملكية فردية أو جماعية، نسبة إلى إجمالي عدد القطع وإجمالي مساحة الأراضي
  - حصة المنتجين والمزارعين/المنتجات والمزارعات الذين:
- o اشتروا (حصلوا من المشروع على) بذور/فسائل/أسمدة/أعلاف محسّنة
- o تلقّوا خدمات/تقنيات الإرشاد الزراعي
- o تلقّوا تدريباً على الزراعة/التكنولوجيا الذكية مناخياً
- o يتاح لهم الحصول على خدمة ائتمانية لغرض زراعي (مع التصنيف حسب نوع الخدمة الائتمانية: نظامية/شبه نظامية/غير نظامية)
- o يملكون أصولاً زراعية منتجة (يمكن التحديد حسب نوع النشاط الزراعي)
- o يستخدمون خدمات معلوماتية تتعلق بالطقس/المناخ
- o يشاركون بفاعليّة في الروابط المجتمعية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية
  - عدد نظم الري أو الصرف المحسّنة التي يعتمدها المزارعون، مع تصنيفها حسب المنظور الجنساني وغيرها من المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة
  - التغير في متوسط الوقت الذي تبذله المرأة ويبذله الرجل في الوصول إلى أقرب سوق
  - عدد النساء والرجال من حائزي المعرفة بالقوانين المتعلقة بمجالات التدخل
  - عدد النساء والرجال المدربين على المسائل الحقوقية المتعلقة بالأراضي وبآليات الانتصاف (مثال: ضمان حيازة الأراضي، وحقوق التحكم والإدارة، والميراث)
  - عدد النساء اللاتي مارسن حقوقهن في الأراضي

المرفق 4 – مثال على نموذج الاختصاصات المنوطة بأخصائي القضايا الجنسانية

(استناداً إلى المواد التدريبية الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)*

وثيقة الاختصاصات

المواد الاستشارية	التحليل الجنساني وخطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين
النسبة المئوية للعمل	100%
الموقع	(اسم البلد)
الهدف (الأهداف)	إنتاج مقترح مُراع للمنظور الجنساني بخصوص مشروع "تعزيز صمود النظم الإيكولوجية والمجتمعات الساحلية في (اسم البلد)"

1. معلومات أساسية

أسئلة توجيهية:

- ما هو المشروع وما القضايا التي يتناولها؟
- ما هي الأهداف ومن هم أصحاب المصلحة والمستفيدون المقصودون؟
- لماذا يعد المنظور الجنساني ذا أهمية في هذا المشروع؟

يطلب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة – نيابة عن حكومة (اسم البلد) وبالتعاون معها – تمويلاً من مرفق إعداد المشاريع من أجل إعداد مشروع تعزيز صمود النظم الإيكولوجية والمجتمعات الساحلية في (اسم البلد). يتصدى هذا المشروع لمخاطر التغير المناخي الهائلة التي يواجهها المجتمع الكائن في المنطقة الساحلية من (اسم البلد)، وذلك بدعم البنية الأساسية الخضراء وتزويد السكان المحليين والإدارات الوطنية بالقدرة على التخطيط لنظم الصمود والتكيف مع تغير المناخ وإرسائها وصونها، فضلاً عن تقوية الآليات اللازمة لجمع المعلومات وصنع القرار بخصوص التخطيط الساحلي الطويل الأمد، واجتناب الكوارث المنظورة/المحتمل حدوثها. يتطلّب تطوير هذه المبادرة تنفيذ دراسات جدوى، وإعداد وثيقة كاملة لمشروع الصندوق ولنظام المراقبة/التقييم، وتحديد الترتيبات المؤسسية، وتكلفة الأنشطة المقترحة في إطار المشروع.

المساواة بين الجنسين والإنصاف الجنساني من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية وبالعدالة الاجتماعية، فضلاً عن كونهما شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة. تنهض النساء في (اسم البلد) بأدوار أساسية في منازلهن ومجتمعاتهن، وكذلك في القطاعات النظامية وغير النظامية؛ إذ يُنتجن أكثر من 60 في المائة من المنتجات الزراعية وينفّذن معظم الأنشطة التجارية في المناطق الريفية، علاوة على مشاركتهن الكثيفة في حرفة صيد الأسماك. لكن المرأة في (اسم البلد) ما زالت مهمشة في المجتمع مقارنة بالرجل، إذ تواجه اختلالات كثيرة تحد من قدرتها على المشاركة في أنشطة صنع القرار والاستفادة من الموارد والخدمات، وامتلاك الملكية ووراثتها. وفي حين أنّ (اسم البلد) قد اتخذت خطوات كثيرة لسدّ الفجوات بين الجنسين في القطاع البيئي، إلا أنه يجب مواصلة الجهود المبذولة حرصاً على إحراز تقدّم ثابت وموجَّه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. واستناداً إلى المعلومات السابقة، وحرصاً على اتباع عملية مُراعية للمنظور الجنساني، سيكون من اللازم إعداد تحليل جنساني لهذا المشروع بما يتيح معلومات لازمة لوضع خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين. وتضمن تلك الإجراءات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مرحلة من مراحل المشروع، بدءاً من التطوير مروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى المراقبة.

[ملاحظات للمؤسسة الساعية إلى الاستعانة باستشاري]: ماذا ينقص؟ ما الذي ستضيفه؟

* يلاحظ أن الأجزاء التي تحتها خط في النص هي عبارة عن تعليمات صادرة إلى المنظمة الساعية إلى الاستعانة بالاستشاري، بما يتيح لها اقتراح تعديلات ووضع أسئلة معينة و/ أو تقديم صياغة معينة حسب ما تراه مناسباً.

2. النطاق العام

أسئلة توجيهية:

- ما هو مجال التركيز في التحليل الجنساني وخطة العمل الجنساني؟ كيف ستُستخدم هذه المعلومات؟
- كيف يعتزم الاستشاري جمع معلومات التحليل الجنساني (مثال: مراجعة مكتبية، مقابلات، إلخ)؟
- مع من سينسق أخصائي القضايا الجنسانية لجمع المعلومات ومشاركتها؟

يلتزم استشاريو المسائل الجنسانية بجمع معلومات جنسانية على المستوى الوطني والمحلي، وإعداد تحليل جنساني، مع التركيز على المناطق التي سيُنفذ بها المشروع. ينبغي للأخصائي الجنساني أن يتأكد من تمثيل النساء والرجال تمثيلا متساوياً (من حيث العدد) ومفيداً (من حيث المقدرة والتمكين للتعبير بحرية وعرض قضاياهم) في خلال المشاورات. يتولى أخصائي القضايا الجنسانية أيضاً تبادل المعلومات الجنسانية وتنسيق الأنشطة مع الاستشاريين الآخرين بشأن المشروع حرصاً على اتباع نُهج تشاركية شمولية، واعتبارات مُراعية للمنظور الجنساني، ومعلومات مصنفة حسب نوع الجنس؛ مع إدراج كل ذلك في منهجيات خط الأساس والأدوات والتحليلات المستفادة من دراسات وتقييمات أخرى. وعند تحليل السياق الاجتماعي، ينبغي للاستشاريين إيلاء اهتمام خاص إلى الفوارق بين المجموعات الاجتماعية ذات الصلة وما لها من تأثير في اختلاف الاحتياجات والمصالح وبواعث الاهتمام وأوجه الضعف لدى الشعوب الأصلية والمجموعات المعرضة للتأثر، وما يتصل بذلك من فوارق ذات صلة بين الرجال والنساء.

ماذا ينقص؟ ما الذي ستضيفه؟

3. المهام

أسئلة توجيهية:

- إضافة إلى النقاط المبينة أعلاه، ما هي المسؤوليات الرئيسة المنوطة بالاستشاري؟
- هل توجد أسئلة محددة يلزم الإجابة عنها في التحليل الجنساني؟
- ما المعلومات التي ينبغي استخدامها في التحليل الجنساني؟
- كيف يعتزم الاستشاري عرض النتائج لتسترشد بها جهود المشروع؟
- ما هي جوانب المشروع الموجّهّة بخطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين؟

اذكر ثلاث مهام منوطة بأخصائي القضايا الجنسانية، مع بيان بعض النقاط الرئيسة اللازمة لكل مهمة.

يُنتظر من الاستشاريين تنفيذ المهام الآتي بيانها:

المهمة 1: إجراء تحليل جنساني يركز بصفة خاصة على إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية وتخطيطها، وعلى الصمود المجتمعي وسبل العيش في المناطق المشمولة بالمشروع.

ينبغي أن يوضح التحليل الجنساني الأدوارَ الجنسانية في الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية، وأوجه الاعتماد على الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، ومدى استفادة المرأة من الموارد المنتجة وحقوقها القانونية، فضلاً عن تأثيرها في صنع القرار الجماعي. ينبغي أن يشتمل التحليل الجنساني أيضاً على استعراض لجهود المساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على أن يتطرق الاستعراض للاختصاصات والسياسات المتصلة بتلك الجهود وبالجهود البيئية على المستويات نفسها؛ لا سيما في مجالات حقوق المرأة وحقوق الأراضي، والتغير المناخي، ومصائد الأسماك، والمناطق الساحلية والبحرية، وغيرها. ينبغي أن يتصدى التحليل الجنساني للأسئلة البحثية الرئيسة، ومن بينها – مثالاً لا حصراً – ما يلي: (1) ما هو السياق؟ (2) من مكلفٌ بماذا؟ (3) من يمتلك ماذا؟ (4) من يقرر؟ (5) من يشارك ويستفيد؟ (6) ما الأعراف أو التقاليد أو القيود الثقافية التي تؤثر في العلاقات المرتبطة بالجوانب الإنتاجية أو البيئية؟ وأخيراً، ينبغي أن يقدم التحليل الجنساني توصيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين في صلب المشروع.

في إطار منهجية التحليل الجنساني ينبغي الحث على إنشاء شبكة عريضة من الخبراء الجنسانيين داخل القُطر. علاوة على ذلك، ينبغي للتحليل أن يستعين بمعلومات خط الأساس على مستوى المشروع، وبالبيانات القطاعية القُطرية المصنفة حسب النوع، مع النظر في الاختلافات المجنسة في الهبات البشرية، والفرص الاقتصادية، والرأي المسموع، والمسؤولية.

المهمة 2: تنسيق الأنشطة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في مجالات التقييم والتحليل الأخرى ضمن المشروع.

ينبغي أن يعقد أخصائي القضايا الجنسانية اجتماعات للتخطيط مع الفرق الأخرى المعنية بالتقييم والتحليل. وينبغي عقد الاجتماعات عند اللزوم طوال هذه العملية المعنية حرصاً على مراعاة المنظور الجنساني والتعامل معه بوصفه مكوناً مشتركاً. كما ينبغي لأخصائي القضايا الجنسانية التعاون والتنسيق مع الفرق الأخرى في الزيارات الميدانية حرصاً على الأخذ بطرق تشاركية وشمولية، وجمع معلومات مصنفة حسب نوع الجنس من واقع المشاورات المحلية. يُهاب بالاستشاريين وضع مُدخلات في مسودات الدراسات والتقييمات الأخرى. كذلك ينبغي لأخصائي القضايا الجنسانية أن يشارك في إنجاز إعداد التقارير المتعلقة بالمتطلّبات والموارد المقررة بمقتضى معايير المشروع، مع الامتثال في تلك التقارير لتلك المعايير التي من بينها نظام الإدارة البيئية والاجتماعية المقرر من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويشمل النظام المذكور ما يلي: (1) تقديم مدخلات إلى أنشطة التمحيص المتبعة في النظام بشأن المخاطر الجنسانية؛ (2) التنسيق مع الاستشاري (الاستشاريين) المستعان به لأغراض تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، مع المشاركة في جهود التبادل وتقديم المدخلات ضمن عملية التقييم بخصوص الجوانب الجنسانية.

المهمة 3: وضع خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين بحيث توجّه وترشد إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في المشروع

ينبغي أن تستند خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين إلى النتائج المستقاة من التحليل الجنساني وأن تشمل استراتيجيات وأنشطة جنسانية في المشروع من أجل تذليل العوائق (الفجوات بين الجنسين) المحددة خلال التحليل الجنساني. كما ينبغي أن تشمل خطة العمل مؤشرات مُراعية للمنظور الجنساني وأهدافاً مصنفة حسب نوع الجنس استناداً إلى معلومات الخط الأساسي المجمّعة في إطار التقييم الجنساني؛ إلى جانب مواقيت التنفيذ، والمسؤوليات، والبنود المحددة في الميزانية (يجب تضمين التكلفة في ميزانية المشروع) من أجل تنفيذ الأنشطة الجنسانية. كذلك ينبغي ألا يقتصر تركيز خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين على المخرجات الخارجية، بل أن تقدم توجيهاً إلى الإدارة الداخلية ولتنظيم المشروع (مثال: التواصل بين الموظفين، وإعداد التقارير، والمراقبة والتقييم، إلخ). ينبغي أن تقدم خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين الخاصة بالمشروع توجيهاً يتعلق بالاستراتيجية؛ ومبادرات بناء القدرات؛ والتحالفات الاستراتيجية مع الآليات الجنسانية ومنظمات المرأة في (اسم البلد)، علاوة على منظمات المجتمع المدني ذات الجهود القوية في الجوانب الجنسانية؛ ونظم المراقبة والتقييم، وذلك حرصاً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مكونات المشاريع. وينبغي أيضاً أن تبيّن نظم المراقبة والتقييم كيفية مساهمة أنشطة المشروع في تقليل الفجوات بين الجنسين في القطاعات المتعلقة بالمشروع.

الأقسام التالية هي محض أمثلة، إذ ينبغي إعدادها استناداً إلى الاحتياجات المحددة للمشروع.

4. المعارف والمهارات والكفاءات

4.1 المؤهلات العلمية

- درجة في العلوم الاجتماعية، أو العمل الاجتماعي، أو الدراسات الجنسانية/النسائية، أو دراسات التنمية، أو تنمية المجتمع، أو علم الاجتماع، أو في أي مجال آخر ذي صلة.
- تدريب متقدّم في الدراسات الجنسانية ودراسات التنمية.

4.2 الخبرات العملية والكفاءات

ينبغي أن تتوفّر لدى أخصائي القضايا الجنسانية (أو فريق الاستشاريين) ما يلي:

- خبرة لمدة لا تقلّ عن *10* سنوات *(مجتمعة)* في مناصرة القضايا الجنسانية والنتائج المستندة إلى البراهين على صعيد التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخصوصاً في المؤسسات والمشاريع المعنية بتغير المناخ، والزراعة، واستخدام الأراضي وإدارتها، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية.
- خبرة ملحوظة في القضايا الجنسانية والتأثيرات الاجتماعية، مع بعض الخبرة في الأطر ذات الصلة بالتحليل الجنساني وبالجوانب الاجتماعية الإيكولوجية.

- خبرة سابقة في إدارة المشاريع أو في المراقبة والتقييم.
- خبرة مبرهَنة في العمل وسط أجواء صعبة قائمة على المعرفة والنتائج.
- خبرة في برامج بناء القدرات وبرامج التدريب التنموية.
- خبرة في التعاون مع أصحاب المصلحة على مستويات متعددة تشمل المحلي والإقليمي والوطني.
- قدرة تحليلية قوية في تصميم الخيارات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذها وتقييمها، بهدف الترويج لإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف المناخي، والصمود في وجه التغير المناخي.
- مهارات تواصُل ممتازة وروح قوية للعمل الجماعي، مع امتلاك مهارات اتصال ومهارات دبلوماسية مُبرهَنة؛ علاوة على القدرة على العمل بكفاءة مع فرق متعددة التخصصات والأدوار، والتعامل المُراعِ للتنوّع واحترامه.

4.3 المتطلّبات اللغوية

مهارات اتصالات شفهية وتحريرية ممتازة في اللغة (اللغات) المطلوبة.

5. المسار الزمني

ما هو المسار الزمني المعقول لاستيفاء هذا العمل الاستشاري؟

من المقرر تنفيذ العمل الاستشاري خلال فترةٍ مدّتها 55 يوماً. ومن المتوقع أن يقدم الاستشاري خطة عمل تتضمن المسؤوليات المرعية في العملية.

6. الميزانية

بصفة عامة، تغطي الميزانية أجور الاستشاريين. وينبغي طلب أي نفقات أخرى متعلقة بالعمل الاستشاري مسبقاً ضمن خطة العمل المقدمة.

7. جدول التسليم

النتائج المنشودة – خطة العمل الاستشاري – التحليل الجنساني النهائي – خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين النهائية

التاريخ المحدد	النتائج المنشودة – خطة العمل
7 أيام من تاريخ توقيع العقود	الاستشاري – التحليل الجنساني
37 يوماً من تاريخ توقيع العقد	النهائي – خطة العمل الخاصة
55 يوماً من تاريخ التوقيع	بالمساواة بين الجنسين النهائية

هل من شيء ناقص من الأقسام أعلاه؟ ما الذي ستضيفه؟

التعليقات الختامية

1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، "برنامج وضع الأهداف لتحييد أثر تدهور الأراضي"، متاح على https://www.unccd.int/actions/ldn-target-setting-programme (تاريخ الاطلاع: 24 تموز/يوليو 2019).

2 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، "استئناف الزخم لاستعادة صحة الأراضي مع تحسّن سبل العيش الريفية"، متاح على https://www.unccd.int/news-events/momentum-recov- er-land-health-picks-rural-liveli- hoods-improve (تاريخ الاطلاع: 13 آب/أغسطس 2019).

3 دليل دعم إدماج المساواة بين الجنسين في تطوير مشاريع التحييد إنما يعكس الخبرات والدروس المستفادة من خلال ورش العمل التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وآلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، ومن المقرر إطلاقها في مؤتمر الأطراف 14. يقدم هذا الدليل إرشاداً تدريجياً للأطراف بشأن إدماج القضايا الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين في تصميم مشاريع التحوّل المعنية بالتحييد. (الأمانة العامة لآلية الاتفاقية، "متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: الجنس الاجتماعي، ICCD/COP(14)/18 (24 حزيران/يونيو 2019)، الفقرة 10).

4 ICCD/COP(14)/18، الفقرات 6 - 12.

5 استفاد هذا الدليل من المدخلات والخبرات المقدمة من ممثلي منظمة الأغذية والزراعة، ومركز البحوث الحرجية الدولية، والبرنامج البحثي التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بشأن الغابات والأشجار والزراعة الحراجية، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات غير حكومية متعددة مَعنيّة بالأراضي والموارد الطبيعية والمساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية.

6 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، "التَصحُّر، وتدهور الأراضي والجفاف: بعض الحقائق والأرقام العالمية"،

7 تمثّل النساء كذلك نحو الثلثين من مربي الماشيةالفقراء على مستوى العالم البالغ عددهم 600 مليون شخص. (إحصاء منظمة الأغذية والزراعة، "الوجه الأنثوي للزراعة"، متاح على http:// www.fao.org/gender/resources/infographics/the-female-face- of-farming/en/ (تاريخ الولوج: 23 تموز/يوليو، 2019).

8 تشكّل النساء في المتوسط 43 في المائة من العمالة الزراعية في البلدان النامية (المرجع السابق).

9 الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على المستوى القُطري: لبنات البناء في وضع أهداف التحييد (2016). متاح على https://knowledge.unccd.int/ sites/default/files/inline-files/ Building%20blocks%20for%20 LDN%20target%20setting_0.pdf.

10 الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، دليل عملي لتطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي (دليل مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتحييد): دليل عملي لدعم البلدان من خلال الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر (مسودة آب/أغسطس 2019؛ يصدر قريباً).

11 بي جيه أور وآخرون، الإطار العلمي المفاهيمي لتحييد أثر تدهور الأراضي. تقرير هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، بون، ألمانيا، 2017). ص 73. متاح على https://www. unccd.int/sites/default/files/ documents/2019-06/LDN_CF_report_web-english.pdf.

12 المرجع السابق.

13 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، النظرة العامة للأراضي العالمية (بون، ألمانيا، 2017). متاح على https://global-land-outlook.squarespace.com/the-out- look/#the-bokk؛ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تحييد أثر تدهور الأراضي: الآثار وفرص المحافظة، موجز تقني (نيروبي، كينيا، 2015)، ص 2.

14 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، المادتان 4 و19؛ المقررات 8/ م أ-9 و9/م أ10-و9/ م أ11- و36/ م أ11- و3/ م أ12-؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، "الولاية الجنسانية"، متاح على http://www2.unccd.int/ sites/default/files/inline-files/UNCCD%20MANDATE%20ON%20GENDER.pdf (أحدث تحديث في آذار/مارس 2017).

15 مؤتمر الأطراف، "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعّالاً معززاً، المقرر 30/ مؤتمر الأطراف 13" كما ورد في تقرير مؤتمر الأطراف في جلسته الثالثة عشرة، أوردوس، الصين، من 6 إلى 16 أيلول/سبتمبر2017 (23 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، (ICCD/COP(13)/21/Add.1) متاح على https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-11/cop21add1_eng.pdf ص 86.

16 مؤتمر الأطراف، إعلان أوردوس، المقرر رقم 27/م أ-13 " كما ورد في تقرير مؤتمر الأطراف بجلسته الثالثة عشرة، أوردوس، الصين، من 6 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2017 (23 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، (ICCD/COP(13)/21/Add.1)، انظر خصوصاً الفقرة 12، متاح على https://www.unccd.int/sites/ default/files/sessions/docu- ments/2017-11/cop21add1_eng.pdf

17 مؤتمر الأطراف، إعلان ناميبيا، المقرر رقم 36/م أ-11" كما ورد في تقرير مؤتمر الأطراف بجلسته الحادية عشر، في ويندهوك من 16 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2013 (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013) ((ICCD/COP(11)/23/Add.1) https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/ICCD_COP11_23_Add.1/23add1eng.pdf ص 104

18 مبادرة أنقرة التي أُطلقت امتثالاً للمقرر COP12/29 http://www2.unccd.int/ankara-initiative.

19 انظر مثلاً، المقررات 8/م أ9-، م أ-10 و 9/م أ-11 و 36/م أ-11 و 3/م أ-12.

20 مؤتمر الأطراف، "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعّالاً معززاً، المقرر COP 13/30" (23 تشرين الأول /أكتوبر 2017)؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، "نظرة عامة على إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في تنفيذ الاتفاقية: 1998 – 2018، ICCD/COP(13)/ CRP.1.

21 أطر مسودة سياسة المناصرة: المنظور الجنساني، والجفاف، والعواصف الرملية والترابية المصاحبة لاستراتيجية تنفيذ استراتيجية 2018 – 2030، ICCD/COP(13)/19 (2017)). خطة العمل الجنساني الأساسية متممة لإطار سياسة المناصرة 2011 بشأن المنظور الجنساني، وتشمل 20 هدفاً موقوتاً وعملياً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على مستوى السياسة والمستويات التنظيمية والأقاليمية والتنفيذية للاتفاقية. إطار مسودة سياسة المناصرة بشأن المنظور الجنساني، ICCD/CRIC(10)/20 (2011)، http://www2.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/ICCD_CRIC10_20/20eng.pdf

22 خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين توضح مجالات التنفيذ الثلاثة الرئيسة لمشاركة المرأة:

(أ) نشر التوعية، والمشاركة في تصميم البرامج وتنفيذها؛

(ب) وعمليات صنع القرار على المستوى المحلي في حَوكمة التنمية، وتنفيذ واستعراض برامج العمل الإقليمية والوطنية؛ (ج) بناء القدرات، والتوعية التعليمية والعامة، خصوصاً على المستوى المحلي من خلال دعم المنظمات المحلية (فقرة 6). تتمثل الأهداف الخمسة لخطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين بخصوص التدخلات المحتملة في ما يلي: (أ) تعزيز دور النساء بوصفهن عناصر تغيير من خلال التصدي للاختلالات الجنسانية التي يواجهنها؛ (ب) بناء قدرات النساء والفتيات للاستفادة من الموارد التي يحتجن إليها لتحسين سبل عيشهن، وإدارة الأراضي بأسلوب مستدام، وتحقيق الصمود في مواجهة الجفاف؛

(ج) وبناء القدرات التقنية لدى أصحاب المصلحة المعنيين باتفاقية مكافحة التَصحُّر على كل المستويات لتصميم وتنفيذ خطط وبرامج مُراعية للمنظور الجنساني؛ بما في ذلك تدخلات التحييد؛ (د) وضع خط أساس بشأن القضايا الجنسانية في مجالات تدهور الأراضي والتَصحُّر، ومراقبة معدلات التقدم في تنفيذ الأهداف وتحقيقها، مع إعداد التقارير بشأنها ومراجعتها دورياً؛ (هـ) حشد الموارد الكافية لتحقيق تلك الأهداف (فقرة 15). متاح على https://www.unccd.int/actions/gender-action-plan.

23 إطار العمل الاستراتيجي الجديد يشير صراحةً إلى المرأة تحت الهدف الاستراتيجي 2 "لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المتأثرة" (203) بما يكفل "تمكين المحليين، لا سيما النساء والشباب، ومشاركتهم في عمليات صنع القرار لدى مكافحة التَصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف." (مؤتمر الأطراف، "الإطار الاستراتيجي المستقبلي للاتفاقية، المقرر 7/ م أ-13" (14 أيلول/ سبتمبر 2017)، (ICCD/CRIC(15)/7)، متاح على

https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-09/ICCD_COP(13)_L.18-1716078E_0.pdf). يشمل الإطار الاستراتيجي عدّة مخرجات وثيقة الصلة بالنساء وبالتأثير غير التناسبي فيهن. أما المخرجات المتوقعة من حيث كفاية الأمن الغذائي والاستفادة من المياه (1-2)، وتحسين سبل العيش وتنويع مصادرها (2-2)، وصمود المجتمع أمام الجفاف (2-3)، وتعزيز إنتاجية الأراضي (1-1)، والإدارة المستدامة للأراضي (4-1، 1-4) فيمكن تعزيزها تعزيزاً كبيراً من خلال تحديد الصعوبات التي تواجهها الريفيات والمنتميات إلى الشعوب الأصلية وتذليل تلك الصعوبات بُغْيَة تحقيق الأهداف المذكورة؛ وذلك بالنظر إلى انعدام الأمان في حقوق حيازة الأراضي والعقبات الماثلة أمام الاستفادة من المدخلات اللازمة للاستثمار في حفظ الأراضي وفي عوائدها. المقرر رقم 7 (ICCD/CRIC(15)/7) أرسى مسؤولية إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في كل أنواع الخطط والسياسات والمشاريع والبحوث في مجالات التَّصحُّر وتدهور الأراضي والجفاف.

24 مؤتمر الأطراف، "خطط العمل متعددة الأعوام لمؤسسات الاتفاقية والهيئات الفرعية، المقرر 1/م أ-13" (23 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، ICCD/COP(13)/21/Add.1)، المرفق، النتيجة رقم 2-2

25 تدعو خطط العمل المفصلة، التي تحمل المرجع ICCD/COP(13)/8-ICCD/CRIC(16)/2، الأمانة العامة أيضاً إلى التركيز على أمور من بينها دعم "أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التَّصحُّر لاعتماد نهج عملي قائم على النتائج حيال القضايا التي تشكّل أهمية في كفاءة التنفيذ لكنها غالباً ما يصعب التصدي لها لأسباب مختلفة. تشمل تلك القضايا دور النساء في إدارة الأراضي واستخدامها، وحقوق الأراضي وفق مفهوم أوسع" (المرجع السابق، فقرة 10 (أ).) خطة العمل الشاملة متعددة الأعوام للاتفاقية (2018 – 2021) وبرنامج العمل لفترة سنتين محددة التكاليف لتنفيذ الاتفاقية (2018 – 2019) ICCD/COP(13)/8- ICCD/CRIC(16)/2(21)، حزيران/يونيو 2017)، متاح على https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-07/ICCD_CRIC(16)_2-1710706E.pdf.

26 أور وآخرون. الإطار العلمي المفاهيمي لتحييد أثر تدهور الأراضي، ص 62-63، 73-74.

27 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتحييد الأراضي والصندوق الأخضر للمناخ، دليل تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي: تعميم اعتبارات مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع مكافحة تغير المناخ، (2016)، ص 39. متاح على https://unfccc.int/files/gender_and_climate_change/application/pdf/leveraging_cobenefits.pdf

28 أوتشي تي أوكبارا، ليندزي سي سترينغر ومريام أختار- شوستر. "المنظور الجنساني وتحييد أثر تدهور الأراضي: تحليل عابر للبلدان لدعم ممارسات أكثر إنصافاً،" دورية تدهور الأراضي والتنمية (12 نيسان/ أبريل 2019). متاح على https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/ldr.3326.

29 في إطار إعداد التقارير الوطنية بشأن التقدّم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين من أجل العمل في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، تقدمت بلدان كثيرة بمعلومات مكثفة عن سياساتها واستراتيجياتها وأنشطتها الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين، متاح على https://www.unwomen.org/en/csw/csw64-2020/preparations.

30 أوكبارا، سترينغر وأختار- شوستر، ص 5.

31 مرفق البيئة العالمية، "القائمة المرجعية لمرحلة تحديد المشروع"، دليل إرشادي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مشاريع وبرامج المرفق، ص25. (2018). متاح على https://www.thegef.org/sites/default/files/publications/GEF%20Guidance%20on%20Gender.pdf

32 أوكبارا، سترينغر وأختار- شوستر، ص 5.

33 مجلس صندوق التكيف، وثيقة إرشادية للكيانات التنفيذية بشأن الامتثال للسياسة الجنسانية لدى صندوق التكيف (3 آذار/ مارس، 2017)، ص 6.

34 الصندوق، "القائمة المرجعية لمرحلة تحديد المشروع"، جزء من الدليل، ص 25.

35 مجلس صندوق التكيف، وثيقة إرشادية للكيانات التنفيذية.

36 لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، ICCD/CRIC(17)/CRP.1 (16 كانون الثاني/ يناير 2019)، استشهاداً بمرجع رافيتش نيجبرويك وإدنا وانغوي، "ما يريده النساء والرجال: مراعاة المنظور الجنساني في برامج الإدارة المستدامة والناجحة للأراضي: دروس مستفادة من صندوق نيروبي للمياه"، موجز المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية 7 (2018). متاح على https://www.globallandscapesforum.org/publication/what-women-and-men-want-considering-gender-for-successful-sustainable-land-management-programs-lessons-learned-from-the-nairobi-water-fund/

37 مجلس صندوق التكيف، وثيقة إرشادية للكيانات التنفيذية، ص 7.

38 المرجع السابق.

39 مرفق البيئة العالمية، "المساهمة في وضع أهداف التحييد من خلال بيان نهج التحييد في حوض ساكاريا العلوي بغرض التوسع على المستوى الوطني" (2017)، متاح على https://www.thegef.org/ project/contributing-land-degra- dation-neutrality-ldn-target-set- ting-demonstrating-ldn-ap- proach-upper. في إطار المكون 2-3، بشأن "زيادة إنتاجية الأراضي وسبل العيش للمجتمعات المحلية"، ينص المكونان 2-1-3 و2-2-3 نصاً محدداً على إدراج أهداف مُراعية للمنظور الجنساني.

40 الصندوق، "القائمة المرجعية لمرحلة تحديد المشروع"، جزء من الوثيقة الإرشادية، ص 6-25.

41 مجلس صندوق التكيف (2017). وثيقة إرشادية للكيانات التنفيذية.

42 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصندوق الأخضر للمناخ، دليل تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي، ص 41.

43 الصندوق، "القائمة المرجعية لمرحلة تحديد المشروع"، جزء من الوثيقة الإرشادية، ص 26.

44 منظمة الأغذية والزراعة، الموافقة المسبقة الحرة العليمة: حق من حقوق الشعوب الأصلية وممارسة سليمة للمجتمعات المحلية: دليل الممارسين الخاص بالمشروع. (منظمة الأغذية والزراعة، 2016) متاح على http://www.fao.org/3/a-i6190e.pdf.

45 مجلس صندوق التكيف، وثيقة إرشادية للكيانات التنفيذية، ص 9.

46 أوكبارا، سترينغر وأختار-شوستر، ص 4-4.

47 المرجع السابق.

48 المرجع السابق.

49 المرجع السابق.

50 المرجع السابق.

51 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَّصحُّر، الآلية العالمية، "القائمة المرجعية لمشاريع وبرامج التحول المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي"، (أيلول/ سبتمبر 2018). متاح على https://knowledge.unccd.int/sites/default/files/2018-09/LDN%20TPP%20checklist%20final%20draft%20040918.pdf (تاريخ الاطّلاع 13 آب/أغسطس 2019).

52 أوكبارا، سترينغر وأختار- شوستر، ص 6.

53 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حكومة موريشيوس، مرفق البيئة العالمية، "وثيقة المشروع: تعميم مراعاة التنوع الأحيائي في إدارة المنطقة الساحلية بجمهورية موريشيوس"، (2016). متاح على https://www.thegef.org/sites/default/files/ project_documents/ID5514 PRODOC_4843_Mauritius_Mainstreaming_110116_ CLEARANCE_0.pdf.

54 المرجع السابق؛ انظر أيضاً، أوكبارا، سترينغر وأختار-شوستر، ص 4-5.

55 أور وآخرون. الإطار العلمي المفاهيمي لتحييد أثر تدهور الأراضي، ص 72.

56 أوكبارا، سرينغر وأختار-شوستر، ص 5.

57 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَّصحُّر، الآلية العالمية، "القائمة المرجعية لمشاريع وبرامج التحول المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي".

58 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَّصحُّر، الآلية العالمية، دليل عملي إعداد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي (دليل التحييد)، ص 40-41.

59 التجدد الطبيعي بإدارة المُزارع أو المجتمع هو نهج منخفض التكلفة لتجدد الأراضي والغابات بصورة مستدامة، ويمكن تحقيق نمو مستمر في الأشجار التي يمكن استخدامها وقوداً أو في مواد البناء، أو في الغذاء والعلف، دونما حاجة إلى إعادة الزراعة المُكلفة مراراً. (منظمة الأغذية والزراعة ووكالة "كير"، ممارسات سليمة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الزراعة الذكية مناخياً. (2019) متاح على http://www.fao.org/policy-support/tools-and-publications/resources-details/en/c/1195137/)؛ روب فرانسيس وبيتر ويستن، الفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتجدد الطبيعي بإدارة المزارعين (الرؤية العالمية، 2015). متاح على http://fmnrhub.com.au/wp-content/uploads/2015/04/Francis-Weston-Birch-2015-FMNR-Study.pdf.

60 أوكبارا، سترينغر وأختار- شوستر، ص 9.

61 المرجع السابق.

62 آن إم لارسن، وإليانا مونتيروسو وباميلا كانتوارياس، "موجز معلوماتي من مركز البحوث الحرجية الدولية: المنظور الجنساني وترسيم المجتمعات الأصلية في منظمة الأمازون البيروفية،" (كانون الثاني/ يناير 2019). متاح على http://www.cifor.org/publications/pdf_files/infobrief/7108-infobrief.pdf.

63 منظمة الأغذية والزراعة ووكالة "كير". ممارسات سليمة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرامج الزراعية الذكية مناخياً.

64 جمّع المشروع على المستوى المجتمعي بين تقديم المساعدة الفنية ومسار للخدمات الائتمانية وآلية لمشاركة المخاطر على هيئة ضمانة متعددة العناصر. (منظمة الأغذية والزراعة ووكالة "كير"، ص 14-15).

65 منظمة الأغذية والزراعة ووكالة "كير"، ص 35-36.

66 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، الآلية العالمية، "القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي".

67 المرجع السابق، ص2.

68 مناقشة مشروع بنين لمرفق البيئة العالمية-6، متاح على https://www.thegef.org/project/sustainable-forest-management-and-conservation-project-central-and-south-benin (أوكبارا، ستراينغر وأختار-شوستر، ص 5)

69 الاستشهاد بمشروع مرفق البيئة العالمية-5 في جمهورية أفريقيا الوسطى، متاح على https://www.thegef.org/project/lcb-nree-car-child-project-enhancing-agro-ecological-systems-northern-prefectures-central (أوكبارا، ستراينغر وأختار-شوستر، ص 5)

70 منظمة الأغذية والزراعة ووكالة "كير"، ص 43-44.

71 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر والبنك الدولي، الأرض من أجل الحياة: بناء الثروة، تغيير الحياة، (2016). متاح على https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/Land%20for%20Life%20English%20Book_web%20fa_1.pdf ص37-38، 61.

72 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، الآلية العالمية، "القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي".

73 المرجع السابق.

74 المرجع السابق.

75 المرجع السابق.

76 الائتلاف الدولي للأراضي والمعهد الإندونيسي للغابات والبيئة، تحسين استفادة نساء الشعوب الأصلية من الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية: دراسة حالة لقاعدة بيانات الائتلاف بشأن الممارسات السليمة، (2017). متاح على https://www.landcoalition.org/ sites/default/files/documents/ resources/ilc_case_study_0021_ indonesia_en_2.pdf.

77 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، الآلية العالمية، "القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي".

78 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين. (2018). متاح على https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/2018-01/GAP%20ENG%20%20low%20res_0.pdf

79. المرجع السابق.

80 "في حين أنّ المؤشرات البيئية قد تبدو بمعزلٍ عن ملامسة المنظور الجنساني، لكن من الأهمية التأكيد على أن تلك المؤشرات ليست أدوات محايدة. وعلى غرار كل المنهجيات، تتأثر المؤشرات بالقيم والسياقات السياسية بما يوجب اختيارها وقياسها وتجميعها وتحليلها بنيّة إدماجها وبالقدرة على ذلك مع البيانات الأخرى الممكن تصنيفها حسب المنظور الجنساني. فعندما يتسنى ذلك يصبح ممكناً قياس التغيرات الجنسانية في المجتمع وفي البيئة بمرور الوقت. بناء على ذلك، ينبغي إجراء تقييمات أولية من منظور استراتيجي بُغْيَة جمع البيانات بأسلوب يتيح تصنيفها حسب النوع وحسب المعايير الاجتماعية الاقتصادية والانتماء العرقي والفئة العمرية؛ فبذلك يتسنى قياس معدل التقدم والنتائج. ومن ثم، تصبح مراقبة كل الاتجاهات الخاصة بالمؤشرات مؤاتية للتصنيف حسب النوع". أور وآخرون. الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي، ص 52-53.

81 صندوق التكيف، ص 10-11.

82 المرجع السابق.

83 المرجع السابق.

84 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، دليل المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي يوضح سبعة معايير بيئية واجتماعية محددة تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية.

85 مجلس صندوق التكيف، ص 12-13.

86 خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، الفقرة 20، ص 8.

87 مرفق البيئة العالمية، دليل للنهوض المساواة بين الجنسين في مشاريع مرفق البيئة العالمية وبرامجه، القائمة المرجعة ص 26.

88 مجلس صندوق التكيف، ص 12-13.

89 المرجع السابق.

90 خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، القسم (هـ)، ص 8.

91 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، دليل المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

92 دليل إرشادي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مشاريع وبرامج مرفق البيئة العالمية، القائمة المرجعية ص 26.

93 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصندوق الأخضر للمناخ، دليل تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي، ص 50.

94 أوكبارا، ستراينغر وأختار-شوستر

95 مرفق البيئة العالمية، "المساهمة في وضع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال بيان نهج التحييد في حوض ساكاريا العلوي بغرض التوسع على المستوى الوطني" (مرفق البيئة العالمية). متاح على https://www.thegef.org/project/contributing-land-degradation-neutrality-ldn-target-setting-demonstrating-ldn-approach-upper

96 مشروع صندوق التكيف، تقوية القدرة على التكيف في الأراضي بالمجتمعات القريبة من المناطق المحمية في أرمينيا (منقح، 2013)، ص110-111. متاح على https://www.adaptation-fund.org/wp-content/uploads/2019/01/4132 Armeniaforweb-1.pdf.

97 مقتبس بتصرّف من دليل مجلس صندوق التكيف، دليل إرشادي للكيانات التنفيذية، ص 14

98 المرجع السابق، ص 13.

99 المرجع السابق.

100 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، دليل المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، ص 127.

101 استناداً إلى دليل المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، القسم المتعلق بالحَوكمة والتنسيق والتقييم.

102 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصندوق الأخضر للمناخ، دليل تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي، ص 56.

103 المصارف الستة المتعددة الأطراف هي: مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

104 دليل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصندوق العالمي للمناخ بشأن تعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي، ويركز على "مساعدة الممارسين وأصحاب المصلحة على إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في المشاريع المناخية وتعزيز الفوائد المشتركة بين المساواة بين الجنسين والعمل المناخي."

105 يشترط الصندوق الأخضر للمناخ: (1) أن تشتمل مقترحات التمويل على تقييم أولي للجوانب الاجتماعية والجنسانية بما يشمل لمحة عن وضع المساواة بين الجنسين في المنطقة أو البلد أو منطقة المشروع؛ والقضايا الجنسانية ذات الصلة في المشروع المقترح؛ وفرص إحداث "تغيير إيجابي للنساء وللرجال"؛ و(2) أن تقدم كيانات معتمدة خطة عمل تُراعي المتطلّبات الجنسانية والشمول الاجتماعي، وذلك ضمن مرحلة الإعداد للمشروع؛ على أن تشمل أنشطة جنسانية محددة تقرر تنفيذها خلال المشروع، وأن تشمل الخطة مؤشرات الأداء الجنساني ذات الصلة، والأهداف المصنفة حسب النوع، والجداول الزمنية للتنفيذ، ومسارات المسؤولية، وميزانية ذات بنود محددة لكل نشاط مقترح.

106 مرفق البيئة العالمية، نصائح بورتال هوفر (17 آب/أغسطس، 2018).

107 مرفق البيئة العالمية، دليل إرشادي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مشاريع المرفق وبرامجه، ص 9.

108 المرجع السابق.

109 مرفق البيئة العالمية، خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين، ص 74.

110 مجلس صندوق التكيف، وثيقة إرشادية للكيانات التنفيذية بشأن الامتثال للسياسة الجنسانية المتبعة لدى صندوق التكيف (3 آذار/ مارس، 2017). متاح على http://www.adaptation-fund.org/wp-content/uploads/2017/03/GenderGuidance-Document.pdf

111 المرجع السابق.

112 ميروفا وآلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي (كانون الثاني/ يناير 2019). متاح على http://catalogue.unccd.int/1076_LDN%20Fund_Brochure_Q1_2019.pdf.

113 شرائح عرض تقديمي من غوتييه كيورو، المدير، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي - ميروفا، "المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية" (2019).

114 مبادرة التجارة المستدامة، مجموعة أدوات العمل الجنساني، (2018) متاح على https://www.idhsustainabletrade.com/impact/gender-equality-and-empowerment/.

دليل مشاريع وبرامج التحول المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي يهدف إلى تزويد مطوري المشاريع الوطنية بإرشادات وأمثلة عملية ومحددة بخصوص تعميم مراعاة المنظور الجنساني طوال دورة حياة مشروع التحييد – من أجل بلوغ مستوى أعلى من الفاعليَّة، ومخرجات أفضل، وفوائد مشتركة أقوى.

يحوي الدليل إرشادات استراتيجية لدعم البلدان التي حددت أهداف التحييد لديها من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في جهود التحييد، حرصاً على ألا تُفضي المبادرات إلى إدامة الاختلالات التاريخية أو تعميقها، أو إلى تهميش حقوق المرأة أو الافتئات على حقوقها في الأراضي أو التغاضي عن حقوقها داخل المجتمعات الأصلية والمحلية. يستند الدليل إلى العمل الذي استهلته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والآلية العالمية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التَصحُّر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة على صعيد إرشاد الحكومات إلى إدماج المناظير الجنسانية في إعداد مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

UN WOMEN IUCN THE GLOBAL MECHANISM United Nations Convention to Combat Desertification